الجامعة اللبنانية

كلية الاعلام والتوثيق

– الفرع الثاني –

محاضرات في

مدخل الى علم السياسة

السنة الاولى _ علاقات عامة

الدكتور البير رحمة

مدخل

أهمية اللاعنف

إن معظم الانظمة السياسية وكذلك الاديان والشرائع من حيث المبدأ لا تأمر إلاّ بالخير والحق والصلاح ولا تدعو إلا بالبر والمحبة والرحمة والإحسان والخير العام ، ولا توصي إلا بالأمن والسلم والسلام والمسامحة ، وما كانت يوماً في حد ذاتها عائقاً أمام التبادل والتَّثاقف ولا أمام التعايش والتعارف والحوار، وإنما العائق يكمن في الذين يتوهمون أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة ويستغلون الأديان للتحكم في أقدار الناس ومصائرهم، عبر العنف والطغيان والاستئثار. والتسلط متدثرين بايدولوجيات وعقائد تبرر لهم السلوكيات العنيفة .

من هنا كان اللازم التفريق بين الافكار الحقة التي تستند على قيم العقل والحوار والتعايش الانسانية، وبين تلك الافكار التي تستخدم قوة الاكراه والتسلط للسيطرة العنفية وتحقيق غايات فردية وسلطوية ضيقة .

فما هو اللاعنف؟ وما هي أنواعه؟ وكيف يمكننا من أن نصل إليه؟

عُرف اللاعنف بتعريفات عدة سواءً أكانت في علم السياسة أم في علم الاجتماع، وكل فريق فسره حسب نظرته إلى المصطلح من وجهة نظره هو، فعلماء السياسة تناولوه من جانب سياسي والاجتماع عرفوه من جانب اجتماعي ونادراً ما نجد تعريفاً شاملاً أحاط بالموضوع من بعديه الاجتماعي والسياسي نأخذ مثلاً تعريف اللاعنف الذي جاء في الموسوعة السياسية لمبدأ اللاعنف حيث عُرف على أنه:- (سلوك سياسي لا يمكن فصله عن القدرة الداخلية والروحية على التحكم بالذات وعن المعرفة الصارمة والعميقة للنفس .

إن هذا الحصر لمبدأ اللاعنف في النطاق السياسي لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال، وذلك أن الإنسان الذي كرم بالعقل، والذي تميز به عن غيره من المخلوقات لزم من تكريمه هذا من قبل خالقه

أن يكون العقل للاستعمال في كافة المجالات، والعلاقات التي يقيمها هذا الإنسان مع غيره .
ويستخدم البروفيسور جين شارب، وهو باحث كبير بشأن المقاومة اللاعنيفة، التعريف التالي: "إن العمل اللاعنيف هو أسلوب يستطيع به الناس الذين يرفضون السلبية والخضوع، والذين يرون أن الكفاح ضروري أن يخوضوا صراعهم بدون عنف، وهو ليس محاولة لتجنب أو تجاهل الصراع، بل هو استجابة لمشكلة كيفية العمل بفعالية في مجال السياسة، لاسيما كيفية استخدام القدرات بفعالية" .
وبالرغم من أن البروفيسور في تعريفه هذا أقترب من مفهوم اللاعنف إلا أنه فصل في مسالة العنف في كونه سياسياً مرة واجتماعيا تارة أخرى مع تأكيده على أمر مهم وهو أن اللاعنف هو (ليس محاولة لتجنب الصراع) وهذه المسألة في حدّ ذاتها هي محاولة عنفية لان اللاعنف في أساسه هو مرادف لكلمة السلام فإذا ما طبق اللاعنف أصبح أساساً لتجنب الصراع .

الوسائل اللاعنفية :

إن اللاعنف يحتاج إلى البطولة الفعلية مع قوَة وصبر (نفس قوية جدا) تتلقى الصدمة بكل رحابة ولا تردها حتى لو سنحت الفرصة ، فهو بحاجة إلى الصّبر (نفس طويل) كما يعبرون لانه في الأساس لا يتكون إلا في التدرج ويتجلى في ثلاثة مواضع ، في اللسان واليد والقلب وسنقف عند كل منها قليلا :

-1اللاعنف في اليد : وهو أن لا يمد الإنسان يده نحو الإيذاء ولو بالنسبة إلى الأقوى من خصومه حتى لو كان المد لرد الاعتداء((وأن تعفو أقرب للتقوى ((وهذا لا يعني أن لا يقي الإنسان جسمه من الصدمة الموجهة إليه وإنما يقيها من العنف، فالعنف اليدوي ضرورة محتمة بالنسبة إلى من لا قوة له وهو موجود في المسيحية كما في الإسلام ؛ ففي تعاليم السيد المسيح عليه السلام يقول بما معناه لقد قيل لكم من قبل أن العين بالعين والسنّ بالسنّ ، وأنا أقول لكم: لا تقاوموا الشرّ بالشرّ بل من ضرب خدّك الأيمن فحوّل إليه الخد الأيسر ومن أخذ رداءك فأعطه أزارك وإن سخّرك لتسير معه ميلاً فسر معه ميلين .

-2اللاعنف اللساني :

وهو أن يلزم الإنسان لسانه ويلجم كلامه عن النيل من المعتدي سواء كان معتد بيد أو لسان وهو فضيلة كبرى يلزم على أصحاب الدعوة أن يمارسوها وأن خشن مركبه وصعب قياده .

-3اللاعنف القلبي:

وهو أن لا يملأ الإنسان قلبه بالعنف بالنسبة إلى خصومه ومناوئيه فكثيراً ما يسري العنف القلبي إلى ملامح الوجه وحركات الأعصاب ومنها يذهب إلى اللسان واليد وبذلك يكون العنف القلبي من

أصعب هذه الأقسام. فاللاعنف القلبي يستقر مكانه في القلب فهو يحتاج إلى جهاد طويل ومكابرة مستمرة حتى يحصل الإنسان على ملكة قوية تزول الجبال ولا تُزال وإذا حصل الإنسان على هذه الملكة الراسخة سرى اللاعنف على لسانه ويده تلقائياً .

أنواع اللاعنف :

إن ظهور السلوك العنيف في غالبية المجتمعات الإنسانية في العالم يدفع البعض إلى التصور بأن العنف جزء موروث من الطبيعة البشرية، لكن آخرين ينظرون إلى الأمر بشكل مختلف، فهناك مثلاً من يقول بأن النهج العنفي في السلوك البشري هو ظاهرة حديثة نسبياً ظهرت قبل أقل من عشرة آلاف سنة، ولم تكن حاضرة في المجتمعات البشرية إلا بعد توطنها وبناءها للمساكن والتجمعات الحضرية وهي لا تتخذ إلا صورة واحدة، ولكن بعدما توسعت الحياة وتوسعت مفاهيمها أصبح للمفهوم أشكال عدة متداخل في كل مصافي الحياة ومن هذه الأشكال :

1 – اللاعنف الديني :

أن مبدأ اللاعنف إنما هو مبدأ ديني، أطلقته الأديان، كما أن اللاعنفيين في غالبيتهم العظمى من المتدينين بغض النظر عن كون أديانهم سماوية أم غيرها.

إن نظرة إلى الأديان الإلهية الحقة تكشف لنا صحة هذا المدعى، وبما أن الأديان كانت قد طالتها يد التحريف، فإن الواقع الذي كانت عليه نستطيع الوقوف على حقيقته بأنة من منطلق لا عنفي .

2 – اللاعنف السياسي :

وهو ما انحصر نطاقه في ميدان علاقة الإنسان بالدولة وكيف يمكن أن تكون هذه العلاقة والاسس التي تربط الفرد معها .

3 – اللاعنف الاجتماعي :

وهو أن يتمثل فيما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الإنسان وأخيه الإنسان سواء على صعيد الأسرة، أم المجتمع .

كيف نصل الى تحقيق مبدأ اللاعنف :

أ – إنشاء منظمات ومؤسسات تهتم وتعنى بنشر مفاهيم اللاعنف عند الأفراد في مختلف جوانب الحياة .

ب – التأكيد على دور الجانب الإعلامي في بثه لبرامج تساعد المجتمع من أجل الوصول إلى اللاعنف المطلق .

ج – الاهتمام بدور التربية والتعليم من خلال بثها لمناهج توعوية تبدأ بالإنسان منذ سني حياته

الأولى وتستمر معه إلى أن يكبر .

د – الاهتمام بدور الأسرة فعليها يقع العبء الأكبر في النهوض بالإنسان ، لانها النواة التي منها يسوق أفكاره إلى المجتمع والعالم .

هـ – التأكيد على الاقتداء بسيرة القدّيسين والفلاسفة المسالمين وخصوصاً في الجوانب التي تخص موضوع اللاعنف من

كظم الغيض والعفو عن الآخرين وغيرها ..

مدخل إلى علم السياسة

ظهرت السياسة كوليد لحاجة الانسان الى الجماعة .

الإنسان سياسي بطبعه يحب السياسة ، ويتعاطاها، فالسياسة هي رعاية الشؤون والمصالح، والإنسان يرعى شؤون نفسه، أو شؤون من هو مسؤول عنهم، أو شؤون أمته أو شؤون مبدئه أو أفكاره. إلا أن الأفراد أو الكتل، أو الدول أو التكتلات الدولية، الذين يتصدون لرعاية شؤون أمتهم أو دولتهم، أو منطقتهم ودولهم، فإنهم يكونون سياسيين طبعا من حيث كونهم من بني الإنسان، وطبيعيا من حيث طبيعة عملهم، وطبيعة عيشهم ومسؤولياتهم. ولذلك يكونون سياسيين بارزين، وهم من يطلق عليهم لفظ السياسي، ولا يطلق ذلك على الفرد العادي، لأنه محدود التفكير في أمر رعاية الشؤون ومحدود العمل في الحياة. والبحث في السياسة إنما يعني السياسيين هؤلاء، ولا يعني جميع الأفراد .

هناك أفكار شعبية مخطئة تسود كلمة سياسة او الممارسة السياسية ، تعتبر انه ما دخلت السياسة شيئاً إلاّ وأفسدته ، لكن في الحقيقة ، ان ذالك عائد الى توسل السياسة من قبل البعض ، لتحقيق مصالح شخصية آنية ضيقة ، والخروج بالتالي بالسياسة عن أهدافها السامية الاساسية . حيث أصبحت مع مثل هؤلاء مجرد صراع على النفوذ لغاية مادية او معنوية او سلطوية بحته تؤدي الى تمزيق المجتمع والدولة . لكن السياسة بمعناها الصحيح ، تهدف الى توحيد وتماسك المجتمع والدولة وتحقيق الخير العام . حيث ان ارتباط السؤ بالسياسة ، أحياناً ، لايعني انه ملازم لطبيعتها ، انما هو كامن بالاشخاص الذين يمارسونها وينحرفون عن مبادئها ، ما يجعلها عرضة للاتهام بالافساد او التقاتل بين اعضاء المجتمع الواحد . ان هذه الممارسات هي خروج عن القاعدة ولم تمت الى مبادئ السياسة السامية بأية صلة .

نعلم أن هذه المادة من النوع الصعب حتى ليصدق أحياناً أن الفلسفة كما الرياضيات لا يفهم لغتهما إلاّ أصحاب الاختصاص ، ولكن موضوع السياسة والأخلاق بالصورة التي تُعرض بين بعض المثقفين أو السياسيين تبدو تفتقر إلى العمق المطلوب في كثير من الأحيان ، الأمر الذي يجعلنا نحاول تقديم مادة تتناول الأمر في عمقه بعيداً عن التبسيط الذي يضرّ في هذا المجال أكثر مما ينفع.

الفصل الاول

مفاهيم السياسة وعلم السياسة

لمعرفة ماهية السياسة يجب التطرق ولو بإقتضاب الى اشكالية هذا التعريف ومن ثم تحديدها وتبديد الغموض حول المصطلح اللغوي والتطرق الي التحديد الاكاديمي ومن ثم القاء نظرة حول السياسة الخارجية لمعرفة وتحديد السياسة من كافة الجوانب .

القسم الاول :إشكالية تعريف السياسة

هناك نماذج من تعريفات السياسة.
نذكر هنا نماذج من هذه التعريفات:
•قول هانس مورغنتاو السياسة صراع من أجل القوة والسيطرة .
•قول هارولد لاسويل السياسة هي السلطة أو النفوذ، الذي يحدِّد :مَن يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟.
•وقول وليم روبسون إن علم السياسة يقوم على دراسة السُلطة في المجتمع، وعلى دراسة أُسسها، وعملية ممارستها وأهدافها ونتائجها صحيح أنه يتكلم عن علم السياسة لا عن السياسة، ولكن نفهم من موضوع العلم مفهوم السياسة التي يعالجها.

.
•السياسة هي فن الممكنات، أو فن الممكن.
•هي رعاية شؤون الأمة داخلياً وخارجياً، وتكون من قبل الدولة والأمة، فالدولة هي

التي تباشر هذه الرعاية عملياً، والأمة هي التي تحاسب بها الدولة.
•السياسة بمعني Policy تعني رسم السياسة أو تخطيط السياسة أو الإطار النظري.
•والسياسة بمعني politics تدور حول السياسات الفعلية والمطبقة.
•السياسة هي فن تحقيق الممكن في إطار الإمكانيات المتاحة وفي إطار الواقع الموضوعي في ظل مجموعة من القيم والقواعد .
•السياسة علم السلطة أي ذلك الذي يدرس السلطة باعتبارها مفهوماً شاملاً يمتد إلى كافة الاجتماعات البشرية.
•علم السياسة هو المعرفة الوصفية و التحليلية والتبصيرية للدولة و للظواهر المتعلقة بها . و هذه المعرفة تحتاج للدعم بكميات هائلة من المعلومات

فكل هذه التعريفات تدور حول (السلطة) والقوة والسيطرة . السياسة هي فن التعامل مع الحياة، لذا فإننا نجدها تمتد لتظهر في مختلف نواحي الحياة وتغلف الكثير من أنماط السلوك البشري والأنشطة الحياتية .

في إطار المدخل الى علم السياسة لا بد من التطرق ولو بشكل مقتضب الى :

1 - ***الثقافة السياسية***: تتعدد تعريفات هذا المفهوم في الأدبيات السياسية، إذ يعرفها سدني بأنها "المعتقدات الواقعة والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث الفعل السياسي في إطاره".

2 - ***التنشئة السياسية***: لهذا المفهوم بدوره تعريفات متعددة، من ذلك مثلاً قول هوبرت هايمان "التنشئة السياسية هي تعلم الفرد لمعايير اجتماعية عبر مختلف مؤسسات المجتمع تساعده على أن يتعايش سلوكياً معه". ويذهب كينيث لانجتون إلى أن المقصود بالتنشئة السياسية "عملية نقل المجتمع من جيل إلى جيل".

3 - ***المدرسة والتنشئة السياسية***: تلعب المدرسة دوراً مهماً في عملية التربية السياسية للطالب، وذلك عن طريق التثقيف السياسي من ناحية، وطبيعة النظام المدرسي من ناحية أخرى. ويتم التثقيف السياسي من خلال مقررات معينة، كالتربية الوطنية التي تهدف إلى تعريف التلميذ بحكومة بلده، وتحديد السلوك المتوقع منه، وغرس مشاعر الحب والولاء للوطن. ويرمي تدريس مادة التاريخ إلى تعميق إحساس الناشئ بالفخر والانتماء الوطني، حيث يتعرف الطالب من خلال هذه المادة على حقوقه. وتهدف كتب القراءة إلى بث مفاهيم وأفكار تفضي إلى تكريس الأيديولوجية أو الفلسفة السائدة. وفيما يتعلق

بطبيعة المدرسة، يلاحظ أن المدرسة وحدة اجتماعية لها جوها الخاص الذي يساعد، بدرجة أو بأخرى، على تشكيل إحساس التلميذ بالفاعلية الشخصية، وتحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي والسياسي القائم. ويشارك في هذا الصدد تأثير كل من نوعية المدرس وطبيعة علاقته بالطالب.

القسم الثاني : ما هية السياسة : Policy

السياسة بشكل عام هي"علم حكم الدول أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات والتي توجه هذه الحكومات علاقتها بالمواطنين والدول . إذ هي نشاط بشري يمتاز به الانسان عن سائر الكائنات الحية . واطار هذا النشاط هو المجتمع .

1 – السياسة كمصطلح لغوى

يسأل جان ماري دانكان في الفصل الثاني من كتابه (علم السياسة) سؤالا أساسيا :ما هي السياسة؟
ويجيب الكاتب عن السؤال بتفصيل وتحليل وتعميق، استغرق صفحات عديدة، وكان مما قاله إن هناك استعمالات نوعية لكلمة السياسة، واستعمالات غير نوعية .
ويعني بغير النوعية :تلك التي من السهل أن تستبدل فيه كلمة سياسة بمرادفاتها، ويذكر هنا ثلاثة استعمالات:
الأول :أن كلمة سياسة (تعادل تقريبا كلمة) الإدارة ، وخصوصا الأمور الجزئية، مثل سياسة النقل، وسياسة الطاقة، وسياسة صناعة السيارات، ونحوها.
الاستعمال الثاني :كلمة السياسة تُعادل كلمة الاستراتيجية مثل :سياسة الحزب، أو سياسة النقابة، أو سياسة الحكومة ... إلخ.
والاستعمال الثالث :تتضمَّن كلمة السياسة قِيمة تحقيرية بشكل واضح، حيث تفكر بفكرة العمل المكيافللي، المراوغ والسلطوي البحت .

فهنا ينظر إلى السياسة باعتبارها عالما مثيرا للاشمئزاز والكلمة تستعمل بشكل شائع من أجل الحط من قيمة من تطلق عليه فعبارة :هذا من فعل السياسة هي عبارة تحقيريَّة، وليست تعريفًا.
وفي الاستعمال النوعي لكلمة السياسة يذكرجان ماري دانكان :أنه يجب التفريق جيدًا بين السياسة وبين أمور أخرى تتداخل معها وتختلط بها، ولكنها متميزة عنها، مثل التكنوقراط، ومثل السياسة والاقتصاد، أو السياسي والاقتصادي، ومثل السياسة والأخلاق .
وعلى كل حال، يدخل البعض القوة ،السيطرة ، المصلحة والمنفعة الفردية ضمن أهداف السياسة مع ان ذلك لا يمتّ الى الاهداف السامية للسياسة بصلة .

في اللغة العربية :تأتي كلمة سياسة وعلى ذمة لسان العرب من السوس اي الرياسة ، و أذا رأسوه أي ساسوه وساس الأمر سياسة أي قام به والسوس أيضاً الطبع والخلق والسجية .... وتعني كلمة ساس كما يُقال سَاسَ القوم أي دبّر شؤونهم أو اعتنى بهم وبأوضاعهم من النواحي الإجتماعية أو الإقتصادية وغيرها، مع العمل المتواصل على حلّ النزاعات بينهم بالطرق السلمية، والتخطيط الدائم لمستقبل أفضل يأخذ بالإعتبار المستجدّات الراهنة والتطوّر الحاصل من النواحي العلمية والفكرية والتقنية وغيرها.
والسياسة كما يعرّفها القاموس هي، كعلم الدولة ولغة القيام بشؤون الرعية أمّا العرب فقد استخدموا لفظة السياسة بمعنى الإرشاد والهداية، ووضعوا في علم السياسة كتباً لعلّ من أقدمها كتاب"تهذيب السياسة" للأهوازي

أما الكلمة باللاتينية (Politic) اشتقت من كلمة بولس و تعني الدولة المدنية و يقصد بها "القلعة في قلب المدينة" و ترمز للمدينة ساكنوا الضواحي الذين يشاركون في تلك المدينة و أعمالها ، والسياسة هي جزء من محاولة الإنسان المستمرة لفهم نفسه ومحيطه ، و علاقاته مع الآخرين الذين يتعامل معهم . و السياسية هي دراسة الدولة و مؤسساتها و أجهزتها و المهام التي تقوم بها هذه المؤسسات و الأجهزة و الغايات التي أنشئت من اجلها ، و السياسة هي البحث عن العدالة و هي مفهوم القوة و النفوذ و السلطة

إذا أتت أسماً : فتعني الدولة و المدينة أو اجتماع المواطنين.
أذا أتت فعلاً : تعني الدولة والدستور والنظام السياسي و الجمهور والمواطنة
أما اذا اتت صفة : تعني الأشياء السياسة والأشياء الدستورية والنظام السياسي والجمهورية والسيادة.
وعلم السياسة هو التوزيع السلطوي للقيم على كل وحدات النظام السياسي..
هناك منهج يعد من اهم المناهج في السياسة وهو منهج النظم واهم نظرياته system Easton ... theory
وهي نظرية النظم التي تنظر الى السياسة بكونها تخضع الى التفاعلات ما بين ظواهر المجتمع (العناصر والمباديء) الموجودة في العقل السياسي.
والمنهج البنيوي الوظيفي المستند على افكار البروفيسور الموند Professor Almonde .
وهناك العديد من المناهج الاخرى ولكن هذه اهمها هنا لابد من ان نلم بالنظام السياسي المستقل الوحدات والذاتي التنظيم فما هو هذا النظام ؟

2 – الاتصال السياسي والنظام السياسي

يعد الاتصال السياسي من بين أهم أشكال الاتصال التي خاض فيها المفكرون ، ولعل من أشهر المفكرين الذين اهتموا بالاتصال السياسي جون ماري كوتري
J.M KOTTERET والذي يعرفه على أنه تبادل للمعلومات بين الحاكم والمحكوم عن طريق قنوات اتصال مهيكلة وغير مهيكلة (رسمية) فهو يسعى إلى تلبية مطالب المواطن ويستجيب لحاجة معينة على وجه الخصوص وهي ضمان الربط بين الفئتين ، ذلك أن كل حاكم أو مسؤول سياسي مهما كان المستوى الذي يشتغل فيه يسعى إلى تحصيل قبول المتلقين لقراراته باعتماد الاتصال السياسي وقنواته ، كما أن كل محكوم في أي مجتمع له حاجاته التي يعبّر عنها في شكل مطالب ليقنع الحاكمين بتبنيها والعمل على تجسيدها ميدانيا.

ويقول عنه بيار بوردو (*P. BORDEAU*) على أنه إذا كانت هناك حاجة الإنسان للتضامن الذي يوحد أي نظام مهما كان شكله مع المجموعة التي يحكمها ، تكفي ملاحظة أن الاتصال بين الحاكم والمحكوم هو نفسه جوهر النظام السياسي ، فلا يمكن فهم العلاقة بين الحاكم والمحكوم دون وجود تبادل للمعلومات بين الطرفين.

بينما يرى جاك جرستلي (*JACK GERSTELE*) أن الاتصال السياسي هو مجموعة من التقنيات والإجراءات التي يملكها الفاعلون السياسيون لإقناع وتسيير الآراء ، فهذه التقنيات مستمدة في غالب الأحيان م

ن التسويق السياسي(*MARKETING POLITIQUE*) عن طريق سبر الآراء والعلاقات العامة وحتى الإشهار.

إن النظام السياسي مهما كانت طبيعته لابّد له أن يتشكل من خلال مجموعة من العناصر ، هذه الأخيرة موجودة بالضرورة في كل المجتمعات ، غير أن دورها يختلف من مجتمع إلى آخر.

كما يرى جون ماري كوتري أنه : " بغضّ النظر عن الأنظمة السياسية حيث يكون الاتصال متطورا أو غير متطور ، فإن جميع الحكام يرون بأنه مهم وأساسي أن يكونوا مقبولين من طرف الحكّام ، ويكون الاتصال هو الوسيلة للاحتفاظ بهذه الشرعية التي تظهر قدرة النظام السياسي للإنتاج والحفاظ على الاعتقاد بأن الهياكل السياسية هي ملائمة للجميع" .

وتتعدد مواضيع الاتصال الاقناعي في هذا المجال،حيث يمكن إجمال مجموعة منها في الدعاية والتي تعرف على أنها " فن التأثير على الناس لأغراض مشكوك فيها ، وقد تكون خبيثة أو سيئة ولكنها تخدم صالح الداعي لها ، فهي بغضّ النظر عن أخلاقياتها رسالة هادفة وموجهة ترمي إلى تحقيق أغراض معينة " .

من هذا المفهوم يتضح لنا أن الدعاية السياسية لابّد أن تكون محملّة بالحجج والبراهين التي من شأنها أن تحمل المتلقي على تقبلها وبالتالي وصول المرسل إلى أغراضه ، كما تجدر الإشارة إلى أن البرهان غالبا ما يكون قليلا مشكلا في الأرقام(الإنجازات مثلا) بينما الحجة العقلية والعاطفية مطلوبة بكثرة في هذا المقام لأن الدعاية لا ترتكز على المعلومات الدقيقة فقط بل حتى الكاذبة منها.

من المقامات الأخرى نجد الإشاعة والتي هي من المفاهيم المشابهة للإعلام ، يقوم خلالها المرسل بنقل رسالة غالبا ما تكون كاذبة للتأثير في المتلقي ، وهي مرتبطة بالجانب السياسي كثيرا ، إذ يلجأ إليها رجال السياسة مثلا كبالونات اختبار لقياس مدى تقبل المواطن للقرارات قبل اتخاذها فعلا.

ولعل من أهم المواضيع التي ترتبط ضرورة بالاتصال الاقناعي حتى تصل إلى الأهداف المرجوّة في مجال الاتصال السياسي.

- الحملات الانتخابية (توفير معلومات للدعاية لمرشح أو قائمة مرشحين).

- إعداد البرامج السياسية وتقديم معلومات حول مدى سيرها كحجج ملموسة.

- المفاوضات والحوار الداخلي بين مختلف ألوان الطيف السياسي.

- الدبلوماسية والسعي إلى حل الأزمات السياسية بالحوار بدل الصراع سواء بين التيارات داخل المجتمع الواحد أو بين الدول (التمثيل الدبلوماسي).

من حيث المبدأ يجب أن تكون العملية السياسية ساحة للممارسة الأخلاقية ، يدور فيها الصراع بين الخير المطلق والشر المطلق. غير أنها ليست كذلك البتة في الواقع العملي. فكثيراً ما تعرف السياسة على أنها "فن الممكن". وعليه تسعى الممارسة السياسية الجيدة الرشيدة، إلى التوفيق دائماً بين تحقيق الطموح المرجو وما هو ممكن عملياً. وبعبارة أخرى، فإنه يصعب على المرء تحقيق كل ما يريد ، في حقل السياسة العملية ، وإنما

عليه أن يعمل من أجل ما هو ممكن تحقيقه دائماً . كما أن إحراز الفوز السياسي فيها ، ليس بالضرورة أن يكون لصالح الطرف الصائب والمحق في مواقفه . بل يكون الفوز غالباً لصالح من بيده السلطة والقدرة على استخدامها لصالحه فيستحيل العمل السياسي الى سلطوي او من أجل الحفاظ على السلطة فحسب وبذلك يعتبر انحرافا عن مبدأ السياسة . وهذا هو الخط الفاصل بين المنتقدين واليائسين القانطين . وبهذا الفهم فإن علينا جميعاً أن نكون نقّاداً وأن نناهض كل ما هو خاطئ ونعمل على تصحيحه .

القسم الثالث : المفهوم الأكاديمى للسياسه

ان ظهور السياسة كعلم مستقل بدأ منذ منتصف القرن التاسع عشر على الشكل التالي :

- كان يعتبر علم الدولة وعلم حكم الدولة ، وتبنى هذه الفكرة رواد القانون الدستوري
- أصبح يعرف بعلم السلطة والقوة فيما بعد
- أصبح لدى الولايات المتحدة الاميريكية يشمل العلاقات الفدرالية ، فصل السلطات وجماعات الضغط الخ ....

لما كانت السياسة مركز الحياة العامة للمجتمعات البشرية فقد كثرت فيها التعريفات والاجتهادات وقبل ان نتعرض لمهمة تقديم تعريف جامع ثم تعريفات اخرى تساعد على سبر غور الموضوع الذى يشكل محور هذا الموضوع فأنه لابد من القول بأن نشؤ السياسة اصبح ممكنا بعدما تخطى الانسان مرحلة العيش البدائى (حسب كل انسان واعتماده على نفسه فلا تقسيم للعمل ولا اعتماد متبادل وبعدما ادرك ضرورة الحياة الاجتماعية اقام حينها المطالبه بها .

السياسة هي فن ممارسة القيادة والحكم وعلم السلطة او الدولة واوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم

وفى تعريف اكثر دقة وشمولا يمكننا القول بأن ، السياسة هى النشاط الاجتماعى الفريد من نوعه الذى ينظم الحياة العامة ويضمن الامن ويقيم التوازن والوفاق ، من خلال القوة الشرعية والسيادة ـ بين الافراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة فى وحدة الحكم المستقلة على اساس علاقات القوة.

والذى يحدد اوجه المشاركة فى السلطة بنسبة الاسهام والاهمية فى تحقيق الحفاظ على النظام الاجتماعى وسير المجتمع

وفى تعريف آخر السياسة هى: النشاطالاجتماعى المدعوم بالقوة المستندة الى مفهوم ما للحق او العدالة لضمان الامن الخارجى والسلم الاجتماعى الداخلى للوحدة السياسية ولضبط الصراعات و التعدد فى المصالح ووجهات النظر للحيلولة دون الاخلال بتماسك الوحدة السياسية باستخدام اقل حد ممكن من العنف

وفى تعريف رابع هى: علم دراسة المصالح المتضاربة وانعكاسها على تكوين السلطة والحفاظ على امتيازات الطبقة الحاكمة (الفكر الماركسى والصراع الطبقى)
وفى تعريف خامس هى الجهد لاقامة النظام والعدل وتغليب الصالح العام و المصلحة الاجتماعية المشتركة فى وجه ضغوط المصالح الفئوية (الجماعات الضاغطة)

وهناك بعض التعريفات الاخرى مثل (ديزرائيلى) السياسة هى فن حكم البشر عن طريق خداعهم

ونابليون السياسة هى تنظيم الجماهير المستعدة للتضحية فى سبيل المثل العليا ...

ولكن من المؤكد انها الوسيلة الاجتماعية الوحيدة للتنسيق و التوفيق بين المطالب السياسية والاجتماعية اللامتناهية للفئات والجماعات الاجتماعية وبين الموارد المتناهية و المحدودة للمجتمع عن طريق الكوابح وتنمية مشاعر التضامن الاجتماعى وحفظ السلم والاستقرار . لذا فهى شكلت تاريخيا الارضية الاساسيةالضرورية للتمدن والحياة الاجتماعيةالمتقدمة.

ومن هذا وما سبق يتبين لنا حقيقة شمول المفهوم السياسى لكل نواحى الحياة .. فى معناه الاوسع حيث نخلص الى نتيجة مفادها ان السياسة هى العلم الذى يعنى بتنظيم امور الجماعات والبشر بهدف تحسين اوضاعهم والرقى بالمجتمعات عموما ... وهى ترتبط بكافة العلوم الاجتماعية و التطبيقية ارتباطا وثيقا ... لا يمكننا من خلال هذا الارتباط ان نحدد هل العلوم التطبيقية والاجتماعية يمكنها العمل بمعزل عن السياسة .. او العكس .

في النتيجة :

ان علم السياسة يستند الى النقاط التالية :

- مجموعة من المبادئ والقواعد التي اثبتت التجربة صحتها والتي تتعلق بجانب معين من جوانب الحياة المتعددة .
- مجموعة متراكمة من المعرفة التي تم برهنة صحتها موضوعياً ولتي تتعلق بالانسان والمجتمع .
- الافكار المتتالية المترابطة وكذلك الوسائل التي عن طريقها يتم الحصول على الافكار " المعرفة " .
- دراسة تركيب السلطة بشكلٍ علمي ومقارنتها عبر الانظمة السياسية ، وكذالك التفاعل الذي يحدث بين الدولة والفرد ، والدولة والدولة .
- دراسة تنظيم السلطة الجبرية في المجتمع وأثرها في الحياة العامة ، وعلاقة الدولة بالدول الاخرى .
- علم دراسة الدولة ممثلة في المؤسسات السياسية ومذاهب الحكم التي يمكن ان تعتنقها هذه الحكومات في العلاقة التي تقوم بين الدولة وأفراد المجتمع ، وبين الدول فيما بينها . إذ هي العلاقة بين الحكّام والمحكومين وكل ما يتعلق بالسلطة .

القسم الرابع : المفهوم العام للسياسة الخارجية

إن السياسة الدولية،والسياسة الخارجية جزء لا يتجزأ من السياسة، فالسياسة ما هي إلا أفكار وأفعال تحقق رعاية شؤون أمته، ورعاية شؤون الأمم الأخرى والدول الأخرى. فعلاقة السياسة الدولية والسياسة الخارجية، بالسياسة علاقة جزء من كل، بل الجزء الجوهري الذي يكونها

لكي يتم فهم مفهوم السياسة الخارجية بكل تداخلاتها، لابد في البداية من إبراز أهمية دراسة السياسة الخارجية. وتحديد مفهومها بشكل عام وما طرأ عليه من تطور.

تكمن أهمية دراسة السياسة الخارجية في كونها واحدة من أهم الفروع الكبرى في حقل العلوم السياسية. فإذا كانت العلاقات الدولية تُعبّر بشكل عام عن التفاعلات الجارية بين مُجمل الوحدات الدولية والفاعلين الدوليين ؛ فإن السياسة الخارجية تُعبّر عن السلوك الذي تتبناه الدولة الواحدة في تفاعلاتها تجاه باقي الوحدات أو الفاعلين الدوليين .

يُعتبر مفهوم السياسة الخارجية من المفاهيم التي تم تناولها من وجهات متعددة ويُمكن إجمالها على النحو التالي:

1 - وجهة النظر التقليدية :

تقول إن السياسة الخارجية هي مجموعة من القرارات والأفعال التي تتضمن علاقات بين دولة ما وغيرها من الدول . وفي إطار هذه النظرية قال مرسيل مريل (Mercil Merill)، بأنها: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يُعالج مشاكل تُطرح ما وراء الحدود، بنقيض السياسة الداخلية التي تُعالج مشاكل ضمن حدود معينة".
وقد وصفها البعض الآخر ، بأنها: "مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوافرة لتلك الدولة". وطبقا لوجهة النظر التقليدية فإن السياسة الخارجية تختلف اختلافاً جذرياً عن السياسة الداخلية، فالسياسة الخارجية تحدث في نسق دولي يتسم بالفوضى الدولية، أي بغياب سلطة عليا فوق الدول، بينما تتسم السياسة الداخلية في إطار تحكمه سيادة الدولة صاحبة السلطة المُلزمة. كما تعتبر أن الاضطراب والانقطاع الذي تتعرض له الحياة السياسية الداخلية لا يؤدي إلى تغيرات في السياسة الخارجية.

2 - وجهة النظر الحديثة :

ترفض الفصل بين السياستين، وترى أن هناك تشابهاً بينهما بما يتعلق بالأجهزة التي تضع السياستين، والوظائف التي يضطلع بها النسق الدولي والنسق الداخلي، مع أنها تُسلِّم بوجود فوارق تحليلية بين السياستين في جوانب أخرى . وتؤكد بأن التغير في السياسة الداخلية لا بد له من إحداث تغيرات في السياسة الخارجية، وهذا يحدث على أثر تغير في السلطة نتيجة حرب أهلية أو انقلاب أو ثورة. وفي إطار هذه النظرية يمكن القول : "أن السياسة الخارجية هي عملية وضع الأهداف التي تسعى حكومة الدولة لتحقيقها خارج حدودها الإقليمية إزاء وحدات خارجية أخرى، وتحديد واتخاذ الوسائل التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف". كما ذهب بعض المُحدثين من علماء السياسة إلى أن السياسة الخارجية هي: "تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول".

3 - وجهة النظر الماركسية :

يقول أصحاب التفسير الماركسي للسياسة الخارجية إنه : "إذا ما قبلنا بأن الصراع الطبقي هو العامل السائد في التاريخ الإنساني؛ فإن السياسة الخارجية ليست سوى انعكاسات للتوترات التي تحدث على المسرح السياسي الداخلي".

مفاهيم شاملة :

ومن ضمن التعريفات الشاملة بشكل مُتكامل ومُلائم لدراسة وتحليل موضوع السياسة الخارجية، والتي أصبحت في الآونة الأخيرة محط اهتمام وتركيز الدارسين والمُتخصصين في مجال السياسات الدولية والخارجية تحديداً، وقد شملها بعدّة أبعاد أساسية .

- فقد ميزها عن العلاقات الدولية مُعتبراً أن السياسة الخارجية هي مجموعة البرامج التي تتبعها الوحدة "الدولة" تجاه العالم الخارجي.
- وهي سياسة يصوغها الممثلون الرسميون فقط، أما ما يفعله غيرهم من الأشخاص غير الرسميين في الوحدة الدولية فلا يُعبر عن السياسة الخارجية لتلك الوحدة.
- اعتبر أن السياسة الخارجية هي مُجمل الأقوال والأفعال الصادرة عن صانعي تلك السياسة، والتي وظفوا مواردهم لتحقيقها.
- وهي تلك السياسة التي لا تكون مفروضة من خارج النظام السياسي، بل تتسم بعنصر الاختيار بين سياسات بديلة مُتاحة.
- إن السياسة الخارجية ليست مُجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية، ولكنها عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على تلك البيئة، أو التأقلم معها، وتحقيق مجموعة من الأهداف وبالتالي فإنه لا يدخل في نطاق السياسة الخارجية إلا ما ارتبط بشكل مباشر بعملية تحقيق تلك الأهداف.
- إنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، وهو ما يُميزها عن السياسة الداخلية التي ترمي إلى تحقيق أهداف داخل المجتمع المدني، ومع العلم بأنه يوجد كثير من الترابط والتشابه بين السياستين في كثير من الجوانب.
- إنها تشمل برنامجاً ذا بُعدين أساسيين: البعد الأول، وهو الُبعد العام، ويشمل التوجيهات والأدوار والأهداف والاستراتيجيات. أما البُعد الثاني، وهو البُعد المُحدد، فإنه ينصرف إلى مجموعة القرارات والسلوكيات والمُعاملات التي تتضمنها السياسة الخارجية.

أما الباحث فيرى أن السياسة الخارجية "هي عبارة عن خُطط تقوم الدولة برسمها وتقوم بتطبيقها خارج حدودها الإقليمية تجاه الوحدات الأخرى مع بيان ماهية هذه الخطط التي ترمي إلى تحقيق السياسة الخارجية" .

وقد نجد أن بعض الباحثين يميلون إلى المُرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء من تلك السياسة، كالأهداف أو السلوكيات.

فهناك اتجاه في الأدب يُعرف السياسة الخارجية على أنها مُرادف لأهداف الدولة في المحيط الخارجي . وقد ذكر سيبوري (Sibore) الذي يُعرف السياسة الخارجية على أنها تنصرف أساساً إلى أهداف الوحدة الدولية . فالسياسة الخارجية عنده هي:

"مجموعة الأهداف والارتباطات التي تُحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومُشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان...".

وهناك اتجاه أخر يُعرف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل المُدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات مُعينة . وقد ذكر مودلسكي (Modelsky) الذي يُعرف السياسة

الخارجية بأنها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية"، وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة: المُدخلات والمخرجات .

ويُقدم روزناو (Rosenao) أكثر التعريفات شُمولاً، فهو يُعرف السياسة الخارجية على أنها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً".

Ok all up to here

Ok - printed on 29/10/2012

الفصل الثاني
مدى علمية علم السياسة

ان تعريف ما هو طبيعي ، مع مع ما يتضمنه من محظورات ، يمكن ان يتغير : ان تحولاً في الوجدان الجماعي ، الداخلي او الخارجي ، يمكن ان يجعل طبيعياً ، ما كان في السابق مضاداً للطبيعة ، كما يعبر جان ماري دانكان ... فكيف الحال بالنسبة للعلوم السياسية التي هي ظاهرة انسانية واجتماعية وتعنى بدراسة سلوك الانسان السياسي .

غاية العلم الكشف عن الحقيقة بتجرد وفق مناهج وأساليب لدراسة الظواهر المختلفة بكل جوانبها ، بشكلٍ علمي وموضوعي أيضاً .

الولادة الحديثة لعلم السياسة بدأت مطلع الخمسينيات عقب استشعار الحاجة له خاصّةً بعد الحرب العالمية الثانية . ما دفع المؤسسات الدولية (الناشئة كنتيجة لهذه الحرب) ، مثل اليونيسكو ، على تشجيع نموه و تطوره . حتى ان اول تحقيق لليونسكو في ميدان العلوم الاجتماعية تناول موضوع السياسة ونجم عنه مجلّد من قبل عدد من المؤلفين تحت عنوان " علم السياسة المعاصر " كما رعت اليونسكو ولادة " الجمعية الدولية لعلم السياسة " التي عقدت مؤتمرها الدولي الاول في زوريخ العام 1949 ثم توالت مؤتمرها بمعدل مؤتمر كل ثلاث سنوات . وتوالت بعد ذلك الجمعيات و المجلّات المحلية و العالمية المتخصصة في مجال السياسة . و ترافقت هذه التحركات البحثية مع تطورات اكاديمية فظهرت المعاهد و المؤسسات الجامعية المعنية بتدريس العلوم السياسية لغاية درجة الدكتوراه في المجال السياسي .

إنّ غاية دراسة علم السياسة هي تعلّم كيفية تنظيم البشر بشكل أفضل من أجل تحقيق السلام والسعادة الأكثر في حياتهم . كانت هذه وجهة النظر المقبولة لدور علم السياسة منذ وقت الكونفوشيوسية .

من أجل تحسين العالم ، يجب على الفرد أن يحسّن البلد ؛ ومن أجل تحسين البلد ، يجب على الفرد أن يحسّن الشعب ، ومن أجل تحسين الشعب ، يتوجب تحسين الفرد . إذا استطاع الفرد إتقان نفسه ، تتجه العائلة إلى الكمال ؛ ومن العائلة ينتقل التأثير الى الشعب؛ ومن ثم من الشعب إلى البلد ومن ثمَّ العالم.

إن دراسة المقارنة المجرّدة للدساتير السياسية للبلدان المختلفة وأحزابها السياسية وعاداتها من المستحيل أن تساعد الإنسان في التحسن كإنسان . ولذا ، إذا كان مجال علم السياسة مقّيد فقط بهذا النوع من الدراسة، ستهزم الغاية الحقيقية لعلم السياسة . يكشف التأّمّل الإمكانيات المستترة ويحسّن قدرة الإنسان في كلّ مسالك الحياة . لذلك، يجب أن تضاف إلى دراسة علم السياسة جهود التنظيمات لتطوير الإمكانيات المستترة الداخلية عند الفرد ، ينمو الإنسان في بالصفات والقدرات الأفضل . هذا ما سيحقق غاية دراسة علم السياسة ، ويكمّل وينجز مجاله الأوسع .

وهكذا بحيث يمكن إعتبار ولادة السياسة والسيكولوجيا السياسية في مطلع الخمسينيات ولادة توأمية . لكن هذه الفترة وتحديدا العام 1952 سجلت ترسيخ العلوم النفسية كعلم له منهجيته الطبية الصارمة . وعلى سبيل المثال ، شهد هذا العام ظهور دواء الكلوربرومازين (دواء معقل) الذي كان مقدمة لإرساء الطب النفسي كأحد فروع الإختصاصات الطبية مما أذكى الصراع بين هذا الفرع المستجد (الذي وجد لنفسه التطبيقات في الميادين السياسية والعسكرية والحضارية....الخ) وبين بقية الفروع المعنية بهذه الميادين . بل إن الطب النفسي بدا وكأنه يحاول وضع النظم الأخلاقية لهذه الفروع وخصوصا السياسية منها. إذ يرى الطب النفسي ضرورة الإفادة من معارفه(وضرورة مساعدة بقية الفروع له) لكي يحقق الضوابط الأخلاقية التالية :

1- إن أية أبحاث تعمل على إحداث تغييرات في الإنسان (مثل التربية العبقرية وأبحاث الهندسة الوراثية والإستنساخ والجراحة الدماغية....الخ). ويجب أن تكون خاضعة لسياسة إجتماعية صارمة تهتم بتوجيه هذه الأبحاث لتحسين شروط معيشة وسعادة الإنسان.

2- أن مثل هذه الأبحاث يجب أن يمنع توجيهها بإتجاه تحقيق تفوق أفراد أو جماعات أو شعوب على حساب غيرها من البشر .

3- يجب النظر إلى جميع محاولات (تحسين) السلوك الإنساني على أنها إعتداء على حرية الشخص . بإستثناء الحالات التي تتم فيها هذه المحاولات بطلب من الشخص نفسه لإستشعاره الحاجة إليها. على أن تدعم الآراء العلمية- الموضوعية هذا الإستشعار.

4- إن إستبدال أعضاء بشرية هامة بأعضاء حيوانية هي مسألة تطرح إشكاليات أخلاقية خطيرة عند الكثيرين .

5- أن الرغبة الشخصية بالإستفادة من تقنيات معينة لإستغلالها لتحقيق أهداف شخصية من شأنها أن تنسف قواعد السياسة الإجتماعية وأخلاقياتها . الأمر الذي يقتضي التريث في تشريعها لقياس مدى قدرة هذه السياسة على إستيعاب التعديلات . مثال على ذلك أن الدعوة العالمية للحد من زيادة السكان (ومعها دعوة الشعوب التي لا يتجاوز متوسط أعمارها الأربعين عاما للحد من التكاثر) تصطدم بالرغبات الشخصية في الإنجاب بإستخدام تقنيات طفل الأنبوب أو الإستنساخ أو غيرها .

6- إن أية محاولة لتعديل الشخصية يجب أن تخضع لتحري دوافع هذه المحاولة سواء من قبل شخص أو من قبل الإختصاصي الذي يتولى عملية التعديل.

7- إن تطور تقنية الإتصال (ومعها التجسس على الأفراد) يؤمن مراقبة دقيقة لسلوك الأشخاص مما يزيد من إحتمالات إساءة الإستغلال السياسي لهذه المراقبة (خصوصا بعد أن نعلم أن دولا نامية عديدة تخضع بشكل جماعي لهذا النوع من المراقبةّ!).

8- أن موضوع ولادة بدون رحم ومعها موضوع الإستنساخ هي مواضيع تلامس حساسيات تحديد الإنتماء العائلي. الأمر الذي يهدد مفاهيم البنية العائلية في المجتمع البشري. وهو تهديد يستحق الدراسة والمناقشة المعمقة.

9- إن محاولات زيادة الذكاء السكاني (نسبة 20%) أو مايعرف بمحاولات إنتاج جيل من العباقرة , وأيضا محاولات زيادة متوسط أعمار البشر بحوالي عشرين بالمئة إضافية , هي محاولات محفوفة بمخاطر الإحتكار الذي يؤدي إلى التفرقة والتمييز العنصريين(العلميين) مما يجعل تكاليف هذه الأبحاث الأخلاقية خارج إطار قدرة البشرية على تحملها. فهي تشجع فرز البشر إلى أذكياء وأغبياء كما يعني ولادة نوع جديد من الأسباب الممهدة لإنتهاك حقوق الإنسان .

10- ترتبط كرامة الإنسان بقاعدة ذهبية تقول: إن البشر يكونون أكثر فعالية وعطاء(أي أكثر إنسانية) عندما نعاملهم كأحرار مسؤولين متمتعين بإستقلاليتهم الذاتية وبفرادتهم .

11- إن مسألة الحفاظ على التنوع الإنساني (الجيني والثقافي) هي مسألة حيوية –محورية. ومحاولة إنتاج مخلوقات مثالية جينيا (أو ثقافيا عن طريق العولمة) هي محاولة تحرم الإنسانية من هذا التنوع.

12- يجب أن تبقى العائلة الواحدة الرئيسة لتكاثر البشر ويجب الإصرار على عدم إستبدالها بأي من الوحدات المقترحة. وحول حبة الرمل هذ(أي العائلة) أي تطور اللؤلؤة التي تشكل التنوع الثقافي الإنساني. الذي لم تستطع الإقتراحات المطروحة لغاية اليوم أن تأي ببديل له.

وبهذا تبدو العلوم النفسية , الطب النفسي خصوصا , وكأنها خط الدفاع الضابط للأخلاقيات. لكن هذا الضابط لا يشكل سوى قمة جبل الجليد. فمن ناحية يقع الطب النفسي ومعه العلوم النفسية والإنسانية كافة تحت تأثير علوم أخرى مثل الإقتصاد والإتصال والإحصاء . وهذا الأخير بات قادرا على فبركة النتائج بأي إتجاه كان ، وباتت الإحصاءات لعبة بدون قواعد في أكثر الاحيان .

ومن ناحية أخرى وقعت العلوم النفسية في أسر الفكر السياسي . فعلاقة هذه العلوم بالفلسفة علاقة قديمة وعضوية ومتبادلة . فلو راجعنا التصنيفات المقترحة للأمراض النفسية لوجدنا أنها متأثرة لدرجة التوحد بالفكر السياسي السائد . فالتصنيف الأمريكي يعتمد المبادئ البراغماتية والظواهرية من خلال تحديده للتشخيص من خلال العوارض. حتى إعتبر بعض المؤلفين يأن التصنيف الأمريكي هو حصان طراودة الذي يحاول الفكر الأمريكي النفاذ من خلاله إلى عقول الأطباء النفسيين حول العالم ، بالرغم من انتفاء هذا التوجه السلبي لدى مفكرين آخرين . فإذا ما أضفنا الوقائع المتوافرة حول أساءات او منافع إستخدام الطب النفسي ، فإنا نجد أن الفن المسمى بالسياسة (اي إعتبر سياسيا) قد إمتلك القدرة على السيطرة وعلى تسخير العلوم لمصلحته مع بقاء قواعده سرية وعصية على الأرصاد في مناهج أكاديمية خاضعة للمنطق العلمي وقابلة للتجريب .

بناء على كل ما سبق هناك تساؤل مهم وهو، هل علم السياسة علم بالمعنى الأكاديمي المتعارف عليه علمياً ؟ ولكي نجيب على هذا التساؤل يجدر بنا أن نحدد أولاً، ما المقصود بالعلم؟.

يعرف العلم بأنه الفهم المنظم للحقائق المادية الثابتة ومعادلاتها وتفاعلاتها ومتغيراتها الناجمة عن مراقبة مظاهرها وبواطنها واستقراء تفاصيلها وجزئياتها وإجراء التجارب عليها واختبارها لاستخراج حقائق جديدة حسب قواعد معينة مختصة . لذا فإن العلوم الطبيعية تتميز بمجموعة صفات أهمها وجود اتفاق عام بين المهتمين بدراستها على طبيعة المشاكل والقضايا التي تشكل أساس هذه العلوم، وكذلك الاتفاق على جملة المفاهيم وطرق البحث لدراسة هذه القضايا والتي تشكل في الوقت ذاته الإطار المعرفي للعلم.

وعليه فإن استخدامنا لمفهوم علم السياسة من خلال المنظور السابق لابد وأن يعني بأن علم السياسة هو ذلك العلم المختص بتفاعلات ومعادلات الحقائق والمواد تفاعلاً إذا تساوت معه كل الأشياء يؤدي إلى نتيجة متوقعة ومعروفة سلفاً أو جديدة. وهو أمر يشكل أكثر من علامة استفهام.

فالنظرية السياسية – على سبيل المثال – لا يمكن لها أن تحوي جميع الأهداف والأسباب سواء في معادلاتها ، أو تفاعلاتها . وحتى لو تساوت هذه المعادلات والتفاعلات فإنه لا يمكن الجزم بأن النتيجة أو المحصلة النهائية ستكون معروفة سلفاً أو ممكنة التكرار . ولعل السبب في ذلك يعود إلى كون الظاهرة السياسية دائمة التغير، ولا يمكن لها الثبات لكونها ظاهرة مرتبطة بالوجود الإنساني أصلاً . كما أن التحليل المقارن للظواهر السياسية لا يعدو إلا أن يكون مجموعة من دراسات اجتماعية مقارنة تحاول خلق مفاهيم وتعميمات ممكنة التطبيق على مختلف الظواهر الاجتماعية في العالم ، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في إيجاد مجموعة من القواعد التي من الممكن استخدامها لتقييم إمكانية مقارنة هذه الظواهر الملاحظة في نظم اجتماعية مختلفة.

من هنا نستطيع القول بأنه لا يمكن إعطاء إجابة قاطعة بشأن الحديث عن مدى علمية " علم السياسة "، بقدر ما نستطيع الحديث عن مدى اقترابه أو ابتعاده عن مفهوم وخصائص العلم على نحو ما أوضحناه سابقاً.

فالثورة العلمية التي ظهرت في علم السياسة لا يمكن النظر إليها إلا من خلال عجز الإطار المعرفي الحاضر عن حل القضايا المعاصرة ، وبالتالي دفع عملية التحول من إطار معرفي آخر في محاولة لتحريك علم السياسة من الحالة الوصفية المجردة إلى إطار معرفي أكثر قوة وثبات واقتراب من مفهوم العلم .

أن الفرضية المهمة هنا هو أن العلوم الاجتماعية بما في ذلك علم السياسة يجب أن تقود إلى مفاهيم ثابتة وواضحة للظواهر الاجتماعية من خلال محاولة فهم طبيعة السلوك الإنساني سواء أكان فردياً أو جماعياً وذلك من خلال مجموعة من القوانين الناتجة عن الملاحظة . فالسلوك الاجتماعي يتبع عادة لعدد محدود من الطرق المعروفة وأحد هذه الفرضيات على سبيل المثال ما ورد على لسان ماركس – ويبر – سبنسر من أن المجتمعات عادة ما تمر بتركيب متشابه في عملية التنمية .

نخلص من هذا إلى أن الحديث عن مدى علمية علم السياسة هو سؤال لا يمكن تقديم إجابة قطعية بشأنه على الإطلاق بقدر الحديث عن اقتراب أو ابتعاد علم السياسة كمفهوم وممارسة . فعلم السياسة شأنه كشأن الكثير من العلوم الاجتماعية كالاقتصاد وعلم النفس والاجتماع وعلم الأجناس لا يمكن أن يصل في درجة علميته للمواد الطبيعية كالفيزياء والكيمياء والجيولوجيا وغيرها .

يوضح الجدول رقم (1) أدناه أنه حتى بين فروع العلوم الاجتماعية المختلفة هناك اختلافات مهمة بالنسبة الحتمية لمواضيع الدراسة التي تتناولها تلك االفروع . فعلم الاقتصاد على سبيل المثال يعتبر العلم الاجتماعي الأول من حيث تاريخ الظهور والذي تزامن في ظهوره مع بداية الثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن عشر الميلادي. لذا فإن مقارنته مع علم السياسة من حيث العلمية تجعله في مستوى أدنى من حيث الاحتمالية العلمية . وفي المقابل فإن علم السياسة يعتبر أشد قوة في علميته مقارناً بالتاريخ والفلسفة وبقية العلوم التي تندرج تحت مسمى " الإنسانيات " ويبقى السؤال هنا هو عن ماهية المعيار الذي من الممكن استخدامه في معرفة درجة الحتمية العلمية لعلم ما .

الجدول رقم (1)

درجة الاحتمالية العلمية لبعض فروع العلم

درجات احتمالية					
الحقل الأكاديمي	**تكرار التجربة**	**تقسيم العمل إلى فئات مترابطة**	**ملاحظة وقياس المتغيرات**	**بناء النظرية**	**تجنب التعارض**
فيزياء – كيمياء	**قوي جدا**	**قوي جدا**	**قوي جدا**	**قوي جدا**	**قوي جدا**
جيولوجيا – علم أجناس	**قوي جدا**	**قوي**	**متوسط**	**قوي**	**قوي**
اقتصاد – علم اجتماع	**قوي**	**قوي**	**متوسط**	**متوسط**	**متوسط**
علوم سياسية	**متوسط**	**متوسط**	**ضعيف**	**ضعيف**	**ضعيف**
تاريخ – فلسفة	**ضعيف**	**ضعيف**	**ضعيف جدا**	**ضعيف**	**ضعيف جدا**
بعض فروع علم السياسة					
سلوك التصويت	**قوي**	**قوي**	**متوسط**	**قوي**	**متوسط**
الأحزاب وجماعات الضغط	**متوسط**	**متوسط**	**ضعيف**	**متوسط**	**ضعيف**
الفلسفة السياسية	**ضعيف**	**ضعيف**	**ضعيف جدا**	**ضعيف جدا**	**ضعيف جدا**

وللإجابة على هذا التساؤل نستطيع القول بأن الامتحان الأساسي لمدى علمية فرع ما من فروع العلم إنما يكمن في قدرته على تصنيف المواضيع الأساسية بطريقة مترابطة يمكن النظر إليها كمتغيرات قابلة للقياس الكمي، وبالتالي ، بقدر علمية الحقل يمكن ملاحظة هذه المتغيرات وسهولة قياسها ومعرفة مقدار التغير فيها .

وعودة أخرى إلى إشكالية مدى علمية علم السياسة ، نستطيع القول بأن علم السياسة لم يصل بعد إلى مستوى العلوم الطبيعية بالنسبة لدرجة الاحتمالية العلمية ، كما أنه من الصعب جداً التوقع بإمكانية وصوله لتلك الدرجة مستقبلاً . على أن ذلك لا يمنع من القول بأن هناك اتجاهاً جاداً من قبل مجموعة الباحثين في هذا الفرع من فروع العلوم الإنسانية إلى إحلال المعرفة الواقعية والقائمة على عملية التجريب العلمي المجردة بما تشمله من وضع الفروض، وجمع المعلومات، والتحقق من درجة صدقها Validity وثباتها Reliability بغية الوصول إلى تعميمات توضح درجة العلاقات الارتباطية والسببية بين الظواهر السياسية المختلفة بدلا من التصورات الذاتية التي حفل بها مسار علم السياسة لفترة ليست بالقصيرة من الزمن .

هناك ارتباط وثيق بين السياسة بوصفها علم وفن وبين العديد من العلوم الأخرى ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإنه :

وفق المفهوم التقليدي لعلم السياسة يكون علم الاجتماع تابعا للسياسة كفن من فنون تنظيم العائلات و ترتيب و تحديد اطر علاقاتها في ما بينها وفق الأنظمة السياسية للحاضرة (المدينة - الدولة)، لكن مبادئ عالم الاجتماع "أوغست كونت" جاءت لتهدد هذا التفوق . بل أن علم الاجتماع بدا و كأنه يحاول إزاحة السياسة والحلول مكانها كعلم بنيوي قادر على تحليل الروح الحقيقية المرتبط بالشعور الاجتماعي العام ، نشأة علم النفس الاجتماعي وعلم نفس الجماعات وظهور مبادئ اللاوعي الجماعي و الشخصية الأممية الممهدة لظهور علم النفس السياسي .
كذلك ترتبط السياسة بعلم النفس عبر علاقة عضوية تعود إلى البدايات الأولى للفكر الإنساني . أي إلى ما قبل تشكل المفاهيم النظرية لأي منهما . وقد رأى" أرسطو" أن علوم النفس و السياسة والاقتصاد تقع ضمن العلوم التطبيقية وعرّف الأخلاق على أنها علم دراسة السلوك الشخصي ، و الاقتصاد على أنه علم تدبير معيشة العائلة والسياسة على أنها علم تدبير المدينة "الدولة" .

وكي يصبح المرء سياسياً ، لابد أن تكون لديه تجربة سياسية ، سواء تعاطى السياسة وباشرها، وهذا هو السياسي الذي يستحق هذا اللقب أو هذا الاسم . أما إن لم يباشرها واقتصر على دراستها فهو السياسي النظري . ولكي يبدأ المرء رحلته السياسية فلابد أن تتوفر لديه ثلاثة أمور هامة :

1 - المعلومات السياسية .
2 - الدوام على معرفة المعلومات السياسية الجارية .
3 - حسن الاختيار للخيارات السياسية .

الفصل الثالث
علاقة علم السياسة بالعلوم الاخرى
(ميادين علم السياسة)

علم السياسة (politologie) يطرح اليوم على انه المعرفة الوصفية و التحليلية و التبصيرية للدولة و للظواهر المتعلقة بها . و هذه المعرفة تحتاج للدعم بكميات هائلة من المعلومات . لذلك كان التسابق العالمي في مجال المعلوماتية (informatique)

حيث جرى التسابق ، و يستمر ، على انتاج المعلومة وعلى تصنيعها وعلى سرعة نقلها و ايصالها للهدف وعلى توليد معلومات جديدة (المستقبليات بشكل خاص .

حتى طرحت اليوم فرضيات تقول ان من يملك المعلومات سيملك السلطة في القرن المقبل .

و حاجة علم السياسة الماسة الى المعلومات هي وراء تطور الفروع التي كانت ملحقة به اساساً . فهو قد سمح لها بانتاج المعلومات و هو لا يزال يجاهد كي يحتكر تصنيع وتوليد هذه المعلومات. في حين ينتج الاخرون معلومات غير مصنّعة (اي مادّة اولية) .

يصر الباحثون العاملون في اليونسكو على اعتبار علم السياسة علما قائما بذاته . رافضين اعتباره بمنزلة الفن او المهارة او الموهبة . و على هذا الاساس انطلق هؤلاء الباحثون من الوجود الموضوعي – الواقعي لهذا العلم كي يحددوا ميادينه . متجنبين بذلك الخوض في جدلية الاعتراف به و عدم استكماله لقواعد هذا الاعتراف . و لقد حدد هؤلاء ميادين علم السياسة على النحو التالي :

1 - السياسة و علم الاجتماع

وفق المفهوم التقليدي لعلم السياسة يكون علم الاجتماع تابعاً للسياسة كفن من فنون تنظيم العائلات و ترتيب و تحديد اطر علاقاتها في ما بينها وفق الانظمة السياسية الحاضرة (المدينة – الدولة) . لكن مبادئ عالم الاجتماع **اوغست كونت** جاءت لتهدد

هذا التفوق . بل ان السوسيولوجيا (علم الاجتماع) بدا و كأنه يحاول ازاحة السياسة و الحلول مكانها كعلم بنيوي قادر على تحليل الروح الحقيقية المرتبط بالشعور الاجتماعي العام . فقد دعا كونت الى ازاحة بؤرة الاهتمام من الحاضرة او الدولة الى البشرية التي عرفها كونت على انها مجموعة المخلوقات البشرية السابقة و اللّاحقة والحالية . كما يذكر كونت بالاتصال عبر الاجيال حيث يرى ان عدد الاموات (الذين لا يزالون يمارسون تأثيرهم و كأنهم احياء) في ازدياد مستمر وهنا يصطدم كونت بحاجز الدين فيحلّه مكان الدراسة العلمية للبشرية . و كأنه يتكئ على الدين ليواجه المفهوم التقليدي لعلم السياسة . اما **دور كهايم** و تلامذته فقد رأوا في السوسيولوجيا تجسيدا لعلوم المجتمع ومنها السياسة التي يمكن الحاقها بالسوسيولوجيا .

و لقد وصل بعض السوسيولوجيين الى حدود اعتبار المجتمع كائنا له حياته و تاريخه و ضميره ومصالحه . بما يحول السوسيولوجيا باتجاه البحث في الظواهر الانسانية . و من هنا نشأة علم النفس الاجتماعي وعلم نفس الجماعات ظهور مبادئ اللاوعي الجماعي والشخصية الاممية الممهدة لظهور علم النفس السياسي .

2 - السياسة و علم النفس

ترتبط السياسة بالسيكولوجيا عبر علاقة عضوية تعود الى البدايات الاولى للفكر الانساني . اي الى ما قبل بروز المفاهيم النظرية لأي منهما . وبالعودة الى **ارسطو** نجده يصنف السيوكولوجيا و السياسة والاقتصاد في اطار العلوم التطبيقية . معرفاً الاخلاق على انها علم دراسة السلوك الشخصي ، و الاقتصاد على أنه علم تدبير معيشة العائلة و السياسة على انها علم تدبير المدينة (الدولة) . لكن الطابع العضوي لهذه العلاقة يعود عمليًا الى حاجة السياسة الماسّة لأية وسيلة تسهل الاتصال الذي يحتاج بدوره الى اية معلومة تساهم في اكمال فعاليته و تدعيمها .

أن البدايات الحديثة لعلم السياسة التي تعود إلى مطلع الخمسينيات وإقترنت ببدايات علم النفس السياسي . فقد نشرت منذ مطلع هذا القرن العديد من البحوث النفسية – السياسية . التي بدأها **فرويد** بعودة إلى ما قبل الحضارة البشرية لينتقل بعدها إلى دراسة الأساطير وتحديدا مناقشة الأساطير اليهودية ومسألة التوحيد في كتابه "موسى والتوحيد" ليدخل بعدها مباشرة إلى السياسة في مقالته" أفكار لأزمنة الحرب والموت". ثم كانت دراسات **يونغ** الشهيرة حول الأساطير واللاوعي الجماعي وعلاقتهما باللاوعي الفردي . وبعدها أتت محاولة إتباع فرويد والمنشقين عنه للتوفيق بين التحليل النفسي والسياسة والنظرية الماركسية خصوصاً . كما تجدر الإشارة إلى الكتاب الذي نشره **غراهام والاس** في العام 1921 تحت عنوان " الطبيعة الإنسانية في ميدان السياسة " .

لكن البحث العلمي الحقيقي في ميدان السيكولوجيا السياسة بدأ في الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية . حين تدعّمت هذه البحوث بهجرة مكثفة لعلماء االنفس الأوروبيين الهاربين إلى أميركا من الحرب .
وهكذا بحيث يمكن إعتبار ولادة السياسة والسيكولوجيا السياسية في مطلع الخمسينيات . لكن هذه الفترة وتحديدا العام 1952 سجّلت ترسيخ العلوم النفسية كعلم له منهجيته الطبية الصارمة . إذ شهد هذا العام ظهور دواء الكلوربرومازين (دواء معقل) الذي كان مقدمة لإرساء الطب النفسي كأحد فروع الإختصاصات الطبية مما أذكى الصراع بين هذا الفرع المستجد (الذي وجد لنفسه التطبيقات في الميادين السياسية والعسكرية والحضارية....الخ) وبين بقية الفروع المعنية بهذه الميادين. بل إن الطب النفسي بدا وكأنه يحاول وضع النظم الأخلاقية لهذه الفروع وخصوصا السياسية منها . إذ يرى الطب النفسي ضرورة الإفادة من معارفه (وضرورة مساعدة بقية الفروع له) لكي يحقق الضوابط الأخلاقية التالية :

أ - إن أية أبحاث تعمل على إحداث تغييرات في الإنسان (مثل التربية العبقرية وأبحاث الهندسة الوراثية والإستنساخ والجراحة الدماغية....الخ) يجب أن تكون خاضعة لسياسة إجتماعية صارمة تهتم بتوجيه هذه الأبحاث لتحسين شروط معيشة وسعادة الإنسان .

ب - أن مثل هذه الأبحاث يجب أن يمنع توجيهها بإتجاه تحقيق تفوق أفراد أو جماعات أو شعوب على حساب غيرها من البشر .

ج - يجب النظر إلى جميع محاولات (تحسين) السلوك الإنساني على أنها إعتداء على حرية الشخص . بإستثناء الحالات التي تتم فيها هذه المحاولات بطلب من الشخص نفسه لإستشعاره الحاجة إليها . على أن تدعم الآراء العلمية- الموضوعية هذا الإستشعار .

د - إن "اللاانسنة" المتمثل بإستبدال أعضاء بشرية هامة بأعضاء حيوانية هي مسألة تطرح إشكاليات أخلاقية خطيرة .

ه - أن الرغبة الشخصية بالإستفادة من تقنيات معينة لإستغلالها لتحقيق أهداف شخصية من شأنها أن تنسف قواعد السياسة الإجتماعية وأخلاقياته . الأمر الذي يقتضي التريث في تشريعها لقياس مدى قدرة هذه السياسة على إستيعاب التعديلات . مثال على ذلك أن الدعوة العالمية للحد من زيادة السكان (ومعها دعوة الشعوب لا يتجاوز متوسط أعمارها الأربعين عاما للحد من التكاثر) تصطدم بالرغبات الشخصية في الإنجاب بإستخدام تقنيات طفل الأنبوب أو الإستنساخ أو غيرها .

و - إن أية محاولة لتعديل الشخصية يجب أن تخضع لتحري دوافع هذه المحاولة سواء من قبل شخص أو من قبل الإختصاصي الذي يتولى عملية التعديل .

ز - إن تطور تقنية الإتصال (ومعها التجسس على الأفراد) يؤمن مراقبة دقيقة لسلوك الأشخاص مما يزيد من إحتمالات إساءة الإستغلال السياسي لهذه المراقبة (خصوصا بعد أن نعلم أن دولاً نامية عديدة تخضع بشكل جماعي لهذا النوع من المراقبةّ) .

ح - أن موضوع ولادة بدون رحم ومعها موضوع الإستنساخ هي مواضيع تلامس حساسيات تحديد الإنتماء العائلي . الأمر الذي يهدد مفاهيم البنية العائلية في المجتمع البشري الحالي . وهو تهديد يستحق الدراسة والمناقشة المعمقة ، بخاصّ لدى المجتمعات المتحفّظة او التقليدية .

ط - إن محاولات زيادة الذكاء السكاني (نسبة 20% مثلاً) أو مايعرف بمحاولات إنتاج جيل من العباقرة ، وأيضًا محاولات زيادة متوسط أعمار البشر بحوالي عشرين بالمئة إضافية ، هي محاولات محفوفة بمخاطر الإحتكار الذي يؤدي إلى التفرقة والتمييز العنصريين(العلميين) مما يجعل تكاليف هذه الأبحاث الأخلاقية خارج إطار قدرة البشرية على تحمّلها . فهي تشجع فرز البشر إلى أذكياء وأغبياء كما يعني ولادة نوع جديد من الأسباب الممهدة لإنتهاك حقوق الإنسان بنظر البعض .

ي - ترتبط كرامة الإنسان بقاعدة ذهبية تقول: إن البشر يكونون أكثر فعالية وعطاء (أي أكثر إنسانية) عندما نعاملهم كأحرار مسؤولين متمتعين بإستقلاليتهم الذاتية وبفرادتهم .

ص - إن مسألة الحفاظ على التنوع الإنساني (الجيني والثقافي) هي مسألة حيوية – محورية . ومحاولة إنتاج مخلوقات مثالية جينيًا (أو ثقافيا عن طريق العولمة) هي محاولة تحرم الإنسانية من هذا التنوع .

ع - يجب أن تبقى العائلة الواحدة الرئيسة لتكاثر البشر ويجب الإصرار على عدم إستبدالها بأي من الوحدات المقترحة . وحول حبة الرمل هذه (أي العائلة) أي تطور اللؤلؤة التي تشكل التنوع الثقافي الإنساني . الذي لم تستطع الإقتراحات المطروحة لغاية اليوم أن تأتي ببديل له .

وبهذا تبدو العلوم النفسية ، الطب النفسي خصوصًا ، وكأنها خط الدفاع الضابط للأخلاقيات . لكن هذا الضابط لا يشكل سوى قمّة جبل الجليد . فمن ناحية يقع الطب النفسي ومعه العلوم النفسية والإنسانية كافة تحت تأثير علوم أخرى مثل الإقتصاد

والإتصال والإحصاء . وهذا الأخير بات قادرا على فبركة النتائج بأي إتجاه كان ، وباتت الإحصاءات لعبة بدون قواعد الى حد معين .

ومن ناحية أخرى يبدو ان العلوم النفسية وقعت في أسر الفكر السياسي بشكل ملفت . فعلاقة هذه العلوم بالفلسفة علاقة قديمة وعضوية ومتبادلة . فلو راجعنا التصنيفات المقترحة للأمراض النفسية لوجدنا أنها متأثرة لدرجة التوحد بالفكر السياسي السائد . فالتصنيف الذي يعتمد المبادئ البراغماتية والظواهرية من خلال تحديده للتشخيص من خلال العوارض . حتى إعتبر بعض المؤلفين يأن هذا التصنيف الذي تحاول بعض الايديولجيات النفاذ من خلاله إلى عقول الأطباء النفسيين حول العالم . فإذا ما أضفنا الوقائع المتوافرة حول أساءات إستخدام الطب النفسي فإنّا نجد أن الفن المسمى بالسياسة قد إمتلك القدرة على السيطرة وعلى تسخير العلوم لمصلحته مع بقاء قواعده سرية من خلال مناهج أكاديمية خاضعة للمنطق العلمي وقابلة للتجريب على حد سواء .

3- علم السياسة والتاريخ والجغرافيا

العلاقة بين علم السياسة والتاريخ هي بديهية ، لأن التاريخ كما يقال هو المحيط الذي تنهل منه العلوم معارفها ، وهو يعنى بسيرورة أحداث البشر مع دراسة أسبابها ودوافعها وتعليل نتائجها . فالسياية تعتمد التاريخ كمادّة أساسية لصوغ النظريات السياسية كون أحداث الماضي من حروب وثورات وخطط الحكام النافذين والانظمة وتطورها ونوعية الحكم ، كلها تعطي الباحث المواد الاولية لصوغ نظريته بشكل عملي وعلمي ، شرط التزام الموضوعية والدقّة في

الملاحظة للأحداث الصحيحة.
اما لناحية الجغرافيا وتأثيرها على علم السياسة ، يبدو ذلك جلياً من خلال الموقع الجغرافي للدولة الذي يؤثر الى حدٍ معين على أطباع الناس ، وكذالك موقع الدولة بين الدول الاخرى المحيطة بها والتي لها مصالحها ومآربها ، اذ ان حجم السكان والمساحة تؤثر على شكل النظام السياسي ، وكذلك على الطابع القومي للشعب . كما ان ظهور علم الجيوبوليتيك Geopolitic يحدد مدى تاثير وارتباط علم السياسة بالجغرافيا والموقع الجغرافي .

4 - علم السياسة والاقتصاد

ان مقولة "الاقتصاد السياسي" تُظهر مدى ارتباط علم السياسة بالاقتصاد لأن الاستهلاك والانتاج والتسوق والضريبة وغيرها وكل ما له علاقة بالانتاج الخ... وكذلك العلاقات الاقتصادية بين الدول تدفع الى سنّ القوانين والانظمة والتشريعات السياسية المختلفة بغية تنظيمها وحل مشكلاتها وتطويرها نظراً للعلاقة الوثيقة بين المال والسلطة ، حيث يمكن القول بأن الاحوال المادية للدولة وأحوالها الاقتصادية تحدد مدى استمراريتها ومدى علاقتها بالدول الاخرى ، والاقتصاد كذلك يتأثر بشكل كبير بالسياسة (نوعية الانظمة والتشريعات والقوانين) المتّبعة في أي دولة ، مثلاً الانظمة الرأسمالية او الليبرالية ، الأنظمة الأشتراكية وغيرها ، فتؤثر إتجاهات هذة الانظمة على تحديد مسار الاقتصاد في أي دولة .

5- علم السياسة والقانون

يمكن القول بأن السياسسة والقانون توأمان لا يمكن الفصل بينهما فالقواعد القانونية تنبثق عن اتّباع سياسة معينة للدولة ، فتنعكس طبيعة هذه القوانين سلباً او ايجاباً على الدولة . فالمجتمع لايمكنه الاستمرار دون القوانين التي تنظّم الروابط

الاجتماعية وتلزم الشعب باتباعها . وان الفصل بين علم القانون وعلم السياسة يبدو صعباً نظراً لارتباطهما الوثيق حيث ان علم القانون يهتم بجانب معين من جوانب السلطة ويوضحه ، في حين ان السياسة تدخل في الجوانب الاوسع نطاقاً.

6 - السياسة والأخلاق

تُطرح مسألة علاقة الأخلاق بالسياسة نفسها بأشكال مختلفة وطالما أنها ، فالسياسة شأنها شأن الأخلاق تستهدف تكوين نمط معين من العلاقات الإنسانية المعرفة بحدود المعاني، وإقامته والحفاظ عليه والذود عنه وإيضاحه. لكن طبيعة العلاقات التي تعالجها السياسة تختلف اختلافاً كبيراً عن طبيعة العلاقات التي تتناولها الأخلاق، فعلى صعيد الأخلاق تقوم العلاقة بين (من نريد ومن يريد) لكن العلاقات في إطار السياسة تتسم بأنها من جراء طبيعتها الخاصة وبعضها يتحقق لأغراض سياسية.

فجوهر السياسي ماثل في نظام مفروض من علٍ وخارج على جماعة أفراد ينتمون إليه باعتباره خيراً مشتركاً للجماعة وشرطاً لوجودها وبقائها السليمين، عبر استعمال القوة أحياناً ؛ ألم يُعرّف لينين الدولة بأنها مُحتكر العنف؟.

لكن استعمال القوة لا يكفي لتمييز الأخلاق عن السياسة ؛ لأن استعمال فرد من الأفراد القوة لا يشكل وضعاً سياسياً ، بل وضعاً أخلاقياً تحدده خصومة حريتين تتجابهان تجابهاً عنيفاً ؛ ذلك أن العلاقات الإنسانية التي تتناولها السياسة ليست علاقة فرد بآخر بل علاقة فرد بجماعة.

من منظور الأخلاق تعاد التسميات التي عهدناها وعرفناها في لغة السياسة ليصبح اسم الأعداء في السياسة هو (الأشرار) كما استخدمه ميكيافيل وهو موقفٌ أخلاقي بامتياز.

وإذ يجري البحث في تناقض الأخلاق والسياسة، فإنه يناقش الفرضيات الأربع التي توضح ذلك عندما تتغلب الأخلاق على السياسة أو السياسة على الأخلاق أو عندما تنفي إحداهما الأخرى أو عندما تخضع إحداهما للأخرى.

فعندما يُبحث في الأخلاق بدون سياسة، يُتخذ مثال أبيقور؛ حيث العدالة لا توجد وجوداً طبيعياً بل هي مجرد مواضعةٍ نفعية ؛ إذ أن السعادة القصوى تشترط فقدان الاضطراب ما يطرح التساؤل اللاسياسي الذي يقول لماذا نتعرض للرغبات وللمخاوف الناجمة عن الوجود السياسي، فمن أجل السعادة الأبيقورية علينا أن نتحرر من سجن الأعمال والسياسة، لكن هذا يحيلنا إلى عبث ترفي ، فالأخلاق بدون سياسة وهمٌ أو نقصٌ تدع الإنسان أعزلاً متخبطاً متقوقعاً في عزلة واهية . أما السياسة بلا أخلاق فتبدو مفارقةً تجعلها منقوصة من احدى مبادئها الاساسية .

وعلى هذا يمكن حل تناقض السياسة والأخلاق إذا ما تجاوزنا النظر من داخل العلاقات التي تربط إحداهما بالأخرى، فالحل من خارج هذه العلاقات يأتي بتحديد الروابط التي تؤكد على العلاقة بين السياسة والأخلاق ومنع فهم الأمر سيطرة لإحداهما

على الأخرى، بل انتماء كلتيهما وخضوعهما لنظام مشترك يشملهما ويتجاوزهما؛ أي أن الحل لن يوجد داخل دارة السياسة والأخلاق بل في واقع احتوائهما وتجاوزهما؛ أي عبر حرية الإنسان، فهيغل حولهما إلى جزء من الضرورة التي يحيلها للعقل جزء من تجليات التاريخ فالآراء السياسية والقيم ليست سوى لحظة من لحظات التاريخ . وهنا تتحقق وحدة الأخلاق والسياسة لكنه يرجع القيم الأخلاقية والسياسية إلى ظواهر عابرة مغلوطة.
وعلى هذا يتم الاتفاق على الإبقاء على التصور بأن الأخلاق والسياسة ماهيتان لا تنحل إحداهما في الأخرى وأنهما تؤلفان نظامين مختلفين بطبيعتها ومن المحال إرجاع أحدهما إلى الآخر لكنهما يندمجان في منظومة عمل متبادل .

يعتبر كتاب " الامير " لماكيافيلي مدخلا الى علم السلطة (الحفاظ على السلطة) الحديث لدى الكثير من الحكّام المعاصرين. فقد طرح ماكيافيلي اشكالية السلطة باسلوب تميز بالواقعية الصارمة و بتحديد فظ وصارخ للحاجات . لكن ذلك لا ينفي تأثر هذا المؤلف بالارسطوطاليسية التي وضعت السياسة في قمة هرم العلوم التطبيقية لتدرج الاقتصاد و السلوك الشخصي (علم النفس و التربية) كتوابع لها ادنى منها اهمية. فقد اهتم ارسطو بالبحث عن مواصفات الحكومة الصالحة التي تؤمن الحياة الصالحة للمواطنين . في حين تمرد ماكيافيلي على هذه الاولوية و ابدلها بهدف اعتبره في قمة الاولويات و هو : " تأمين الحكم القوي و الفعال لايطاليا موحدة و غير كهنوتية " من هنا تركيزه على **" الامير "** فهو الشخص الذي يجب التعرف الى اغواره و العمل على تثقيفه و توسيع مداركه لتدعيم سلطته . بعد ذلك يمكن للسياسة ان تكون فن اضفاء السعادة على الأتباع اكثر مما هي مجرد الحصول على طاعتهم . لكن السلطة قد لا تجد دوما القدرة على كسب الطاعة عبر اعطاء السعادة و ذلك لتعلق الامر بالناس و باهوائهم و بالعوامل المؤثرة فيهم ايحائيا . و عندها فان الامير يلجأ للقوة . و لا يخفي المؤلف تعلق مسألة استخدام القوة بشخصية الامير ... و هكذا فان ماكيافيلي يقدم لنا في هذا الكتاب تأسيسا لعلم النمط الحديث للسلطة ويضمنه جرعة كبيرة من العلوم النفسية و التربوية . بل انه يدعو لاستخدامها في دعم الامير الطاغية . الذي يستبيح طغيانه في سبيل هدف اسمى هو جمع شتات ايطاليا المنقسمة الى دول – مدن مستقلة في مواجهة موجة من الحكومات الملكية العظيمة و في مقدمتها فرنسا . من هنا رأى ماكيافيلي حاجة ايطاليا الى نبي مسلح (الامير) كي يوحدها في مواجهة الممالك الكبرى المحيطة بها والمهددة لها . و هو رأى ان للجمهور (الشعب) طبيعة متقبلة بحيث يسهل اقناعه ببعض الامور لكن استمرارية هذه القناعة صعبة بسبب عدم ثبات ميول الجمهور . والامير الجيد عليه ان يحفظ هذه القناعة خصوصا ان هو اراد الاصلاح .
وذلك لا يتأتى له اذا لم يكن مسلحاً و قادراً على استخدام القوة عند الحاجة و هكذا كان كل من موسى و قورش و تيزيس وروماالاوس – يقول ماكيافيلي . لكن كتاب الامير

كان مختصرا ويعرض لافكاره بسرعة دون ان يؤثر هذا الايجاز في العمق الفكري للكتاب . الا ان ظهور العلوم المتفرعة عن علم السياسة التقليدي من اقتصاد و اجتماع وعلم نفس و تربية و احصاء و معلومات الخ... و تطور هذه العلوم كان من شأنه ان يحول هذا " الكتيب " الى كتاب وصفات سحرية للامراء المعاصرين لهذا التطور . بل ان بعض الامراء المعاصرين لا يحصرون اهتمامهم بتوحيد بلادهم تحت سلطتهم ، مستبدلين التسلط و الطغيان السياسي – الاستعماري بالتسلط الاقتصادي و الثقافي و الفكري على الصعيد العالمي . حتى بلغ طموح الامير المعاصر درجة " النظام العالمي " بما يتضمنه هذا الطموح من آحادية و من تحديات للفردية . هذه الفردية التي لم تعد متأثرة بمكبوتات السلطة الالهية للملك او لرجال الدين في بعض الاحيان مما اتاح لها فرصة ادعاء الامارة الخفية . و من هؤلاء الامراء المستترين نذكر اباطرة المافيات ومضاربي البورصات و رؤوس الجريمة المنظمة و المسيطرين على الشركات العملاقة و الرساميل الضخمة و غيرها من اشكال الفردية التي تهدد العولمة (الامارة الماكيافيلية العالمية) بشكل مهمّ . و على اية حال فان مفاهيم علم السياسة لم تقف عند حدود الامير بل هي تخطته عبر وقائع تاريخية و جغرافية حيث خارطة العالم في تغيير مستمر يستتبع معه تبدلات تطال كافة الصعد الانسانية و المعيشية .

فى النتيجة

فى ضوء التطورات الاجمالية التى طرأت على العلوم والمفاهيم العلمية . يمكننا تعريف علم السياسة على انه الدراسة المنهجية لعملية وأوجُه الحكم عن طريق تطبيق الاساليب العلمية فى المراقبة والقياس (حيث امكن) والتحليل . وهذا التعريف اوسع مدى من التعريف القائل بأقتصار علم السياسة على دراسة ظاهرة الدولة وطبيعتها ومؤسساتها وميدان نشاطها ومضمون النشاط وتفاعله مع الثقافة والاقتصاد وذلك لصالح شمول دراسة فن الحكم والجماعات السياسية والفئات الضاغطة والاحزاب فى الاطار الاجتماعى الذى يعمل كخلفية للاحداث السياسية.

الفصل الرابع

السياسة ومفهوم السلطة

نظرة عامة

نظرا لأهمية السياسة في عالمنا المعاصر، وما تتميز بة من ديناميكية، عن سائر العلوم الاخرى ، وتمثل الشغل الشاغل للسياسيين ورجال الدولة وسائر طبقات المجتمع المختلفة.

ان طرح هذا الموضوع الحيوي ، له أهميتة من الناحية النظرية ، وللتعريف بهذا العلم الذي يمثل صفة الحداثة في نشوءة ، عن سائر العلوم الاجتماعية الاخرى .

ان علم السياسة الذي يمكن اعتبارة من العلوم الحديثة ، ويعبّر عنة بعض المختصين في هذا الشان، على انة آخر مولود جاءت بة العلوم الاجتماعية . اختلفت اراء العلماء واساتذة السياسة لوضع مفهوم وتعريف دقيق لعلم السياسة ، فالبعض يوصفة على انة موضوع (حكم المجتمعات) الذي تنصب علية عناية علم السياسة . وفريق اخر وجد في التوزيع الالزامي للقيم داخل المجتمع موضوعا خاصا يتميز بة علم السياسة عن باقي العلوم الاجتماعية الاخرى . الا ان هناك موضوع استطاع ان يحظى بتأييد وثناء المختصّين ، هذا الموضوع هو الدولة والسلطة الذي يمكن ان يتميز بة علم السياسة...

ويبين الاستاذ (جان دابان Jean Dabin) ويتساءل مع نوع من الثقة ما الذي يمكن ان يكون موضوع علم يضفي على نفسة صفة السياسة اذا لم يكن هذا الموضوع هو الدولة ، اما (روجر سولتو Roger Saltau) فيعرف هو الاخر ، علم السياسة باعتبارة، الدراسة الخاصة بالدولة واهدافها ومؤسساتها التي تسمح بتحقيق وجودها الفعلي ، والعلاقات التي تنشا بينها وبين الافراد الخاصين بدول اخرى ، والافكار التي يضعها الناس عامة بخصوصها . من هنا نلاحظ ان ننظر الى الدولة بكليتها اي بجميع عناصرها وليس الى عنصر معين دون الاخر ، اي ان التأثير والاستجابة يعتمدان ، في وجودهما، اعتمادا متبادلا في احداث تلك النتائج الجديدة. ويمكن القول ان تلك الجهود ما هي الا تلك العلاقات بين الفرد وبين الجماعات لغرض المشاركة بالسلطة، او لغرض التأثير في توزيع السلطة . ، وان كل انسان يطمح في نيل او كسب السلطة، اما كوسيلة لتحقيق اغراضة الانانية والمثالية ، او يريد احتكارها لنفسة لغرض اشباع رغباتة وعاطفة الهبة التي تهيمن علية . ويؤكد المختصين في علم السياسة ومنهم الامريكي (كاتلن Catlin) ، حيث يرى بأن علم السياسة كدراسة تنصب على الانسان باعتبارة كائنا سياسيا يبحث عن السلطة ،تماما كما هو الحال بالنسبة للانسان الاقتصادي الذي

يبحث عن الثروة . اذن يمكن لنا ان نجزم بان القوة هي العنصر الاساس في كل سلطة . اما (هيلر E.T.Hiller) فيرى ان السلطة تمثل نوعا من (المنافسة غير العادلة) القائمة على اساس من العنف وربما الغش احيانا، ولكن يجب علينا ان نميز بين القوة والسلطة، اذ ان القوة تبقى عنصرا من عناصر السلطة، ولكنها في جميع الاحوال لا يمكن ان تكون السلطة . حيث ان التمييز بين السلطة والقوة يفرض نفسة بشكل خاص عندما تواجة السلطة باعتبارها ظاهرة سيكولوجية. اذ ان القوة في مثل هذة الحالة تفقد رجاحتها في تفسير السلطة .

في حين يرى اخرون بان السلطة ما هي الا ، الكفاءة في التأثير على سير الاحداث، وفي تحديد سلوك الاخرين، اي ان التأثير يتحقق في الاحوال التي يكون فيها الفرد والجماعة على درجة من الكفاءة وفي ظرف نفسي ملائم، بحيث يستطيع من السهل تغيير سلوك فرد او جماعة بالشكل المرغوب . يضاف الى ذلك ان هذة السلطة يجب ان تتمتع بالسيادة ، اذاً عند توفر شرط السلطة وشرط السيادة ، يمكننا ان نرى الدولة بمفهومها الذي يعبّر عن أهدافها ومؤسساتها التي تسمح بتحقيق وجودها الفعلي ، والعلاقات التي تنشأ بينها وبين الافراد . اي ان السلطة التي تتمتع بكامل السيادة ، هي الهيئة العليا التي لا توجد سلطة أعلى منها . اي ان الدولة تتمتع بتنظيم سياسي متقن ، وهو التمييز بين الحاكمين والمحكومين ، حيث ان الحاكمون اكثر تنظيما وذلك من خلال وجود قوانين وانظمة عقاب منظم، وقوة مادية تستعملها في تنفيذ قراراتها وتحت تصرفها دوما .

ويؤكد بوردو Burdeau ان المحكومين او الجماعات الاجتماعية تهتم بأمر اتخاذ القرارات ، ولكن اتخاذ القرارات هو موضوع يتعلق بنشاط المؤسسات السياسية، اذ ان هذة المؤسسات هي التي تهتم بالصراع من اجل السلطة ، الذي هو جوهر الصراع من اجل اتخاذ القرارات . وان كل مجتمع سياسي توجد اعراف وتطبيقات وتقاليد خاصة بطريقة تعيين الحكام وطريقة اتخاذ القرارات، وان وضع دستور ثابت هو الذي يستجيب لمثل هذة الحاجات، وداخل هذة المؤسسات التي يتم ما بينها توزيع عمليات اتخاذ القرارات السياسية، يتكون ما يسمى بالنظام السياسي . ان معرفة عمليات اتخاذ القرارات هذة ، والعلاقة بينهما لا يمكن ان تتم الا بمعرفة النظام السياسي ... اضافة الى ان عملية اصدار القرارات ستبقى عملية ذاتية تتحكم بها الاعتبارات الخاصة . فالشخص الذي يقوم باصدار قراره يكون قد قام بعملية تقييم واسعة لجميع الاوضاع التي تحيط بة . فالانسان سيشعر بالارتياح عندما يكرس نفسة لقضية جماعية، ففي النشاط المشترك يحقق الانسان طموحة ، ويحقق رغباتة التي لا يستطيع ان يحققها خارج الجماعة .

اضافة للاعتبارات الخاصة ، فان الجماعات الاجتماعية تهتم بلا شك ، بأمر اتخاذ القرارات ، لكن اتخاذ القرارات هو موضوع نشاط المؤسسات السياسية ، اذ ان هذة المؤسسات هي التي تهتم بالصراع من اجل السلطة ، الذي هو في الجوهر صراع من اجل اتخاذ القرارات . ان في كل مجتمع سياسي توجد اعراف وتطبيقات ، وتقاليد خاصة بطريقة تعيين الحكام، وطريقة اتخاذ القرارات ، مع ذلك يلاحظ انة كلما تقدمت الجماعة الاجتماعية تقدمت معها الحساسية لاعضائها وزاد الشعوربالحاجة لتثبيت هذة القواعد الخاصة بالنشاط السياسي بشكل موضوعي .

ان وضع دستور ثابت هو الذي يستجيب لمثل هذة الحاجات ،ان الدستور هو الذي يحدد المؤسسات السياسية ، وداخل هذه المؤسسات التي يتم ما بينها توزيع عمليات اتخاذ القرارات السياسية ، يتكون ما يسمى بالنظام السياسي . ان معرفة عمليات اتخاذ القرارات هذة ، والعلاقة بينهما لا يمكن ان تتم الا بمعرفة النظام السياسي . من هنا يعترف بعض اساتذة علم السياسة ، ان علم السياسة سوف لن يحل محل القانون الدستوري في دراسة النظام السياسي، انما مثل هذة المهمة ستبقى من اختصاص القانون الدستوري ، لانة هو الذي يعين اسلوب تكوين الهيئات التي تساهم في تحضير القرارات ، وبنياتها، وعملها . ان القانون الدستوري يبين لنا بمن يتعلق امر اتخاذ القرارات طبقا للنظم القانونية، ولكنة لا يبين لنا من يتخذ ، في الواقع ، مثل هذة القرارات ، ان المهمة الثانية يضطلع بها علم السياسة لانها تقتضي تحليل محتوى القرارات والعوامل التي ساعدت على اتخاذها .

ويرى اخرون ان المنطلق القانوني لا يكشف لنا، عن محتوى اتخاذ القرارات، انما كل الذي يكشف عنة هو الشكل الذي يتم فية اتخاذ القرارات . ان عجز المنطلق القانوني عن الكشف عن المحتوى هو الذي دفع الى البحث عن منطلق بديل . وهذا المنطلق البديل هو المنطلق (البسيكو اجتماعي) ... وهوالمنطلق الذي ادخل في التحليل السياسي ، نشاط الجماعات ، اي تحليل نشاط الجماعات المنظمة ، وما تصبو الية عن طريق ضغطها على النظام الحكومي ، بشكل مباشر او غير مباشر . وما يملكون من خاصية مشتركة او عدة خصائص مشتركة، والتي لها تأثير فعال في سير الحياة الاجتماعية، وهي التي تشكل المحفز الذي يدفع الى تكوين الجماعات المنظمة ان هذا المفهوم يعبر عن فكرة اساسية ، ملخصها ، ان سير السلطة يعتمد على تقابل قوى اجتماعية مختلفة ، ودخولها في صراع الغرض فرض مفاهيمها بكل الوسائل التي يمكن تصورها .

يبدو مما تقدم ، ان القرارات هي ثمرة الضغط التي تمارسة الجماعات الواحدة على الاخرى، او بالاحرى ثمرة عملية التقابل الذي يتم بين الجماعات ذات المصلحة ، بما فيها الهيئات الحكومية . ويرى (داهل Dahl) انة يجب التمييز بين الاسهام في قرار والتاثير في اصدار قرار. ان الجماعات ، بلا شك تمارس دورا كبيرا في عملية اتخاذ القرارات، ولكن ينبغي ان نحدد على سبيل الدقّة هذا الدور . وطالما ان القانون كان قد حدد الشخص الذي يملك حق اصدار القرارات ، فينبغي ان ندرك للتو ، ان دور الجماعات لا يتعدى حدود التاثير في اصدار القرارات . اما اصدار القرارت ذاتها فيبقى مناطاً بالشخص الذي أوكل لة القانون مثل هذة المهمة . كما يجدر بنا ان نمييز بين المفهوم العام للسلطة والسلطة السياسية ، فبعد طرح الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسياسة جانبا سنجد انفسنا متعلقين بالقضية التي تهيمن على كل القضايا ، هذة القضية هي ، ذات طبيعة سياسية . ان مذهب السلطة هو مذهب سياسي، وان علم السلطة هو علم السياسة . فالاستعمال الجاري لكلمة السلطة يميل نحو السلطة السياسية فكثير ما يقصد بالسلطة الرجل او الاقلية التي تقرر ، ان السلطة عند ذاك ستختلط مع تلك الاقلية المهيمنة في الدولة التي تاخذ على عاتقها مهمة التقرير ، وهكذا فان الوصول الى السلطة يعني تملّك الحق في اصدار الاوامر .. واخيراً ان مفهوم السلطة يحيط به نوع من الغموض ، وان للسلطة اشكال مختلفة . فالسلطة السياسية لا تكون الا شكلا من اشكال السلطة المتعددة .

القسم الاول: مفهوم السلطة

السُّلْطة هي قدرة شخص معين أو منظمة على فرض أنماط سلوكية لدى شخص ما. تعتبر السلطة أحد أسس المجتمع البشري وهي مناقضة لمبدأ التعاون. إن تبني أنماط العمل نتيجة فرض السلطة يُسمى الانصياع، والسلطة كمصطلح يشمل غالبية حالات القيادة.

تُطبق السلطة استناداً إلى قوة اجتماعية معينة. قد تكون هذه القوة حقيقية (كالتهديد بالتسبب بأذى جسماني) أو وهمية . تتحدد القوة من خلال الاستخدام المحتمل للعقوبة : عملية تمس بالشخص الذي لا ينصاع إلى السلطة أو يهددها، بغية ضمان وجود قوة اجتماعية.

قد تطبق السلطة بشكل مباشر استناداً إلى وجود قوة فعلية (كالتهديد بالحبس)، ما يسمى "الإكراه" أيضاً، وقد تنبع من الشرعية التي يمنحها الخاضع للسلطة لأصحابها (مثل: الاعتراف بمرجعيات النبلاء). وغالباً ما نجد هذين النوعين من المرجعيات متداخلين.

هناك مرجعيات قليلة فقط تعتمد على القوة الجسدية بينما يطبق الكثير من المرجعيات بفضل وجود جهاز تنظيمي يقوم على الصلاحيات . هكذا تكون قدرة تطبيق سلطة ما مرتبطة بكونها موجودة أصلا.

مثال: صلاحية حاكم الدولة تنبع من أن شرطة ما ستعاقب الأفراد الذين لا ينصاعون لمرجعيته . ينصاع أفراد الشرطة للحاكم وقوانينه لأنهم هم أنفسهم خاضعون لتهديد الشرطة. إذا قرر جميع رجال الدولة التمرّد على سلطة الحاكم فستُسلب منه السلطة والصلاحية غير أن مجرد وجود الصلاحية بشكل جزئي يتيح لها أن تصبح كاملة .

في النتيجة :

انّ السلطة بمفهومها الإيجابي لا تعني القمع والتسلّط؛ إنها اصطلاح دستوري يقصد به وظائف الدولة الرئيسية، وتقسّم تقليدياً (منذ وضع العلاّمة الفرنسي مونتسكيو Montesquieu نظريته في كتابه "روح الشرائع" عام 1748)، إلى ثلاث سلطات هي. التشريعية والتنفيذية والقضائية، وارتبط بهذه النظرية مبدأ سياسي لا يزال قائماً ومطبّقاً الى حدٍ كبير مع اختلاف نظم الحكم في العالم، هو مبدأ كفصل السلطات" باعتباره دعامة تقوم عليها الحرية السياسية .

أ ـ السلطة التشريعية، وهي الهيئة المنوط بها وضع القوانين في الدولة في حدود الإطار الدستوري، وهي مهمّة يضطلع بها الشعب أو نوّابه أو الطرفان معاً . وتتمثّل النيابة الشعبية في هيئة منتخبة يطلق عليها إسم البرلمان أو المجلس الوطني أو مجلس النّواب أو مجلس الأمّة، فإذا كانت هذه الهيئة واحدة (كمجلس النواب في لبنان مثلاً) يقال أن السلطة التشريعية قائمة على نظام المجلس الفردي، أمّا إذا تألفت من مجلسين (بريطانية الولايات المتحدة الأميركية مثلاً) فيقال أنّ الهيئة التشريعية تقوم على نظام المجلس المزدوج، ولكلٍ من النظامين مبرّراته.

ب ـ السلطة التنفيذية، وتُعرف كذلك بالحكومة، وهي الهيئة المنوط بها تنفيذ القوانين، والوزراء هم أصحاب السلطة الفعلية . وتضمّ الهيئة التنفيذية جميع موظفي الدولة .

ج ـ السلطة القضائية، وهي الهيئة المنوط بها تفسير القانون وتطبيقه. وتتمّثل هذه السلطة في القضاء وأعضاء النيابة ومعاونيهم من المحامين. ويشترط في الإنضمام إليها الإلمام بالقانون والحصول على درجة علميّة خاصة ومراس عملي، كما يشترط استقلال أعضائها من حيث اختيارهم أو عدم قابليتهم للعزل وغير ذلك من العوامل التي قد تؤثّر في تحقيق العدالة.

القسم الثاني : أسس وحدانية السلطة السياسية والقوة

قال ألبرت اينشتاين عالم الفيزياء الشهير ذات مرة أن موضوع السياسة أكثر صعوبة من الفيزياء، ولقد كان محقاً في قوله ليس لأن السياسة تتطلّب ذكاء وفهماً أكبر، ولكنها تتطلب فهم الناس الأقل تجانساً واتساقاً في سلوكهم من الذرة، وإن كل إنسان له إرادته ونمط تفكيره والذي يمكن أن يلخص بكلمة واحدة: الروح.

هذا الفهم وهذه النظرة للسياسة هي التي جعلت منها فناً أكثر منها علماً، ومع ذلك لم يمنع هذا من تواصل البحث والدراسة الموضوعية للظواهر السياسية، وفي مقدمتها السلطة. ففي قلب السياسة تكمن مشكلة كيف يمكن للأفراد أن يحققوا رغباتهم وتوقعاتهم في ظل ظروف القدرة النسبية حيث يكون للموارد المحدودة استخدامات بديلة.

هذه الحقيقة طبقت عبر التاريخ بغض النظر عن شكل الحكومة أو المستوى الاقتصادي والتكنولوجي.

ومن خلال هذا الإطار الأساس للعلاقات الإنسانية، سعى الأفراد للحصول على القوة ليتخذوا على ما يعتقدون – خطأ أم صواب – أفضل القرارات لإنجازها، فأولئك الذين يمارسون السلطة يقومون بذلك اعتقادا منهم بأنهم يملكون وسائل القسر المادية أو إن سلطتهم مقبولة من قبل المحكومين، وفي كل الأحوال مطلوب منهم أن يبرروا قراراتهم حتى يكتسبوا الشرعية والقبول.

وهكذا فان السياسة ليست هي الحكومة أو الانتخابات، بل إنها ذات طبيعة كلية تمس كل مظاهر حياتنا اليومية.

ومادام الأمر هكذا ما هي السلطة السياسية، وكيف تمارس مهامها؟

وكيف يمكننا أن نرشد قراراتنا وسياساتنا؟

في البداية يجب التأكيد أن السلطة ليست هي القوة، فالقوة هي ممارسة لأساليب الإكراه المادية بشكلها المطلق، أما السلطة فهي ممارسة للقوة بطريقة شرعية . ولذلك فان المشكلة التي تواجه الحكام تكمن في كيفية تحويل القوة إلى سلطة ؟ فالأخيرة توجد عندما يعترف المحكومين بحق الحكام إصدار الأوامر والقرارات.

السلطة قوة شرعية، والقوة القسرية غير مستقرة، والذين يعيشون بالسيف يموتون به.

وحتى تكون السلطة شرعية ينبغي أن تحظى بقبول المحكومين، وأن تستند في سلطتها على أسس شرعية يقرّها ويقبل بها المجتمع، وقد تكون هذه الأسس كما أشار إليها عالم الاجتماع «ماكس ويبر» تقليدية يرتكز فيها الولاء على التقاليد والعادات والدين، وقد تكون (كاريزمية) تستند على سمات وصفات خارقة. ولا نقصد هنا أن السمات (الكاريزمية) هي صفات فطرية خاصة بالقادة.

فالقائد الكاريزمي قد يبرز أوقات الأزمات. والسلطة الكاريزمية قصيرة الأجل مالم يحوّل الحاكم سلطته الى مؤسسة، وهذه السلطة ممكنه في حالة تحول النظم السياسية من مرحلة إلى أخرى.

وتأتي بعد ذلك السلطة العقلانية وهنا تستند على الكفاءة والقدرة والرشادة، وتكون مستندة إلى حكم القانون والدستور . هنا تستند السلطة على القانون أكثر منها على الأفراد . فنحن نلتزم بالقانون ليس خوفاً من العقاب أو التقاليد ، ولكن بسبب الاقتناع أن هذا القانون ضروري لاستقرار المجتمع وتماسكه وحمايته .

والسلطة السياسية بهذا المعنى كلية لا تقبل التجزئة . وتستند على الشرعية المجتمعية ، وألا تحوّلت إلى القوة .

ولا تنشأ السلطة السياسية من فراغ، منها من ناحية حاجة مجتمعية، ومن ثانية انعكاس لطبيعة القوى الاجتماعية وتطورها في المجتمع.

ويعتمد هيكل السلطة على طبيعة الإيديولوجية السائدة، وطبيعة القوى الاجتماعية المختلفة، ويعكس مستوى الإجماع السياسي الذي يصل إليه المجتمع العلاقة بين مؤسساته السياسية والقوى المختلفة فيه . والقوة الاجتماعية قد تكون دينية أو إقليمية أو اقتصادية أو عرقية.

أما التنظيم السياسي فهو ترتيب من أجل المحافظة على النظام والاستقرار وضبط آلية الصراع بين القوى الاجتماعية ، واختيار النخبة والقادة الحاكمة.

وهنا يتفاوت البناء السياسي أو درجة هيكلية السلطة من البساطة إلى درجة عالية من التطور. ويتوقف هذا التفاوت على درجة تطور المجتمع، كلما ازداد المجتمع تعقيدا وكانت عناصره متغايرة، كان إحراز الإجماع السياسي متوقفاً على درجة نمو المؤسسات السياسية ومواكبتها لهذا التغير. وإذا لم يحدث التوافق شهد المجتمع فجوة مؤسساتية قد تنجم عنها مظاهر من الاختلال والعنف المجتمعي . ويفترض التوازن البنائي أو الهيكلي أمرين هامين:

- وحدانية السلطة العامة بما يعني وحدة المسؤولية العامة، ولا يقصد بالوحدانية انتفاء صفة التعددية السياسية تجسيداً لمبدأ الديمقراطية الشعبية، ومبدأ انتشار السلطة، ومع مبدأ الفصل بين السلطات الذي يرتكز على مبدأ التوزيع الوظيفي، وليس على أساس التقسيم البنائي للسلطة.

- تكامل أجهزة السلطة المختلفة وتحقيق الوحدة التنظيمية والتوازن فيما بينها.

هذا وإذا كان التمايز بين المؤسسات السياسية والقوى الاجتماعية ممكنا من الناحية النظرية، إلا أنه من الصعوبة بمكان من الناحية الواقعية، فمن المفروض أن العاملين في النشاط السياسي أعضاء في مجموعة متنوعة من الفئات الاجتماعية.

وعليه فان التطور السياسي في المجتمع يتوقف على مدى انتماء هؤلاء الفاعلين أو العاملين الى المؤسسات السياسية ومدى تطابقهم معها.

وقد يبدو الأمر بسيطاً في المجتمعات البسيطة، أما اذا كان المجتمع متغيراً متمايزاً وأكثر تعقيداً لا تتمكن فيه قوة اجتماعية واحدة من السيطرة، يكون احتمال الاجتماع السياسي أقل إذا لم تقم مؤسسات سياسية ذات كيان مستقل عن القوى الاجتماعية ذاتها.

وكما يقول روسو: «لن يكون الأقوى بالقوة الكافية لكي يكون السيد دائماً، إلا إذا حول القوة إلى حق، الطاعة إلى واجب».

وعليه فان التوافق في الانسجام في المصالح بين الجماعات المختلفة ضروري لتحقيق المتحد السياسي، ويمثل ذلك في الالتفاف حول مبدأ واحد وهدف واحد، وهذا ما أطلق عليه المفكرون والفلاسفة بالمصلحة العامة او المشتركة او الإجماع العام.

لا يكفي وحده توافق في المصالح، بل لا بد من تنظيم سياسي أو مؤسسات سياسية هدفها المحافظة على وحدة المجتمع . وعليه تتوقف قوة المتحد السياسي على قوة مؤسساته السياسية ودرجة مرونتها وتكيفها.

إستنتاج :

- إن السياسة شأن عام تمس قراراتها الجوانب الحياتية للمواطن .

- التأكيد على الممارسة المؤسسية للسلطة ، حيث أن المؤسسات وتخصصها الوظيفي أمر لا بد منه لتحقيق التنمية السياسية ، والتي هي بدورها أساسية لتحقيق التنمية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية .

- ضرورة توافر الأساس القانوني والدستوري للسلطة، واعتماد أسلوب الكفاءة والقدرة في شغل التعيينات السياسية .

- الاستجابة المضطردة للتغيرات المجتمعية وألا تخلَّفَ البنيان السياسي للسلطة عن إطاره المجتمعي وابتعد عن التعبير عن الشرعية المجتمعية.

هذه الحقائق السياسية والتي هي محصلة دراسات طويلة للأنظمة السياسية المقارنة، نحن في أشد الحاجة للتأكيد عليها في واقعنا السياسي الذي نرسي أسسه ومقوماته. فكلما كانت عملية التيار قائمة على أسس واضحة وسليمة ، كلما حدث التوافق والانسجام بين القوى المجتمعية المختلفة والنسق السياسي ، وكلما زادت درجة التوافق والانسجام ، كلما زادت درجة التوحد السياسي وتحقق الاستقرار المؤسسي المطلوب لتطور المجتمع بفئاته المختلفة.

1 - فصل السلطات في الديمقراطية

"يخضع القائد مثل المواطنين للقانون. لأن القانون عقلاني"
أفلاطون 322-384 ق.م

لا يمكن تصور الديمقراطية اليوم دون فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بما فيها السلطة المعنوية الرابعة أي الإعلام. هذا الفصل هو أفضل الضمانات للنظام الديمقراطي.

أ - السلطة التشريعية

السلطة التشريعية هي أساس السيادة في الدولة. فالمشرع أي المجلس النيابي، ممثل الشعب، له كل الحصانة لكي لا يقع تحت رحمة السلطة الحاكمة. فهو يشرع القوانين

ضمن حدود مسؤوليته للقيام بكافة الأبحاث والدراسات والرجوع إلى اجتهادات أصحاب الاختصاص وإلى استطلاعات الرأي والحوارات والنقاشات العامة وأهمها المجالس البرلمانية التي تضم أفرادا من كافة الأحزاب لسماع مذكرات المواطنين. كل هذه الوسائل تصقل العقليات الديمقراطية وتقدم قوانينا وحلولا أكثر نضجاً.

ب- السلطة التنفيذية

هي التي تسيّر أمور الدولة ضمن حدود قوانين المشرع، ولها صلاحيات اقتراح مسودة قوانين جديدة لدراستها من قبل المشرع والموافقة عليها. هذه العلاقة بين التشريع والتنفيذ لا يصح بشكله الأفضل إلا في استقلالية الأول عن الثاني.
ولكن حينما تحصل الحكومة على الأغلبية البرلمانية يؤدي هذا الى اندماج مشبوه بين السلطتين، نرى ذلك حتى في كثير من الحكومات الديمقراطية.. هذا الوضع يضعف من مزايا الديمقراطية ومن استقلالية السلطات. للخروج من هذه الإشكالية، يجب تفعيل آليات قانونية لحضور فعلي وقوي للمعارضة لعرض سياستها أمام الرأي العام. ويمكن أيضا إدخال التصويت الحر في البرلمان دون الالتزام بالخط السياسي الحزبي في مواضيع تمس تعديلاً دستوريا هاما أو مشكلة أخلاقية أساسية مثل الاستنساخ أو عقوبة الإعدام.
من بديهيات الديمقراطية فصل السلطة السياسية عن "السلطة" العسكرية والأمنية وجعل مراكز القوى هذه تحت سيطرة السلطة الأولى بشكل كامل لأنها هي الوحيدة التي لها شرعية دستورية واضحة.

ج –السلطة القضائية

لا شك في ضرورة استقلالية هذه السلطة لحماية الديمقراطية. على القضاء أن يكون مستقلا في كافة مستوياته عن أي ضغوط سياسية، اجتماعية، مالية، دينية، عقائدية...هدف القضاء الأساسي هو العدل تبعا للقانون.
إن لاختيار القضاة اعتبارا حيويا في الحياة الديمقراطية. اختيارهم يجب أن يبتعد أكثر ما يمكن عن اللعبة السياسية الضيقة للحفاظ على استقلاليتهم. لذا من الأفضل أن يختار المجلس النيابي أعضاء المحكمة الدستورية العليا عوضا عن الحكومة. أما القضاة الآخرون فيمكن اختيارهم عن طريق أندادهم.
من الأمور الملحة لضمان استقلالية القضاة أيضا هو في رفع مستوى رواتبهم لمزيد من الحصانة.
إن الرجوع إلى السلطة القضائية في الأمور السياسية بشكل متواصل للبت في شرح القانون وحل الأمور الشائكة أو المستعصية يضعف السلطة التنفيذية والتشريعية لأننا بذلك نعطي الاعتبار الأول إلى هيئة غير منتخبة مباشرة من المواطنين ونخفف من

قيمة السلطة المنتخبة. هذا يؤدي إلى "حكم القضاة" وإضعاف الديمقراطية بشكل عام.
لكي نبتعد عن إقحام القضاء في الأمور السياسية، على النواب تحمل مسؤولياتهم كاملة وكتابة قوانين واضحة منسجمة مع بقية القوانين وغير قابلة لتأويلات متعددة.
لحسن إدارة الدولة الديمقراطية الحديثة يجب وضع رقابة قضائية تضاف على الرقابة الإدارية العاديّة على المؤسسات المتعددة في الدولة لكي لا تخالف القوانين وأنظمتها الداخلية.

2 – في معنى الشرعية

لن نغوص في التعريفات والأشكال النظرية للشرعية، والتي تعتمد معظمها كتابات عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر منطلقا لها ، بقدر ما سنعالجها على انها نابعة "من وجود حاجة اجتماعية إليها ، فضلا عن الحاجة السياسية .
فالمؤسسة تكون شرعية إلى الحد الذي يشعر معه المواطنون أو الأتباع أنها مفيدة وصالحة وتستحق التأييد . عنصر الاعتقاد اذن يعتبر مكونا أساسيا من مكونات الشرعية، فأية سلطة بالتأكيد لا تكتفي بالطاعة التي ليست سوى خضوع خارجي بدافع الحكمة أو الانتهازية أو الاحترام ، بل تسعى أيضا إلى أن تثير في الأعضاء الإيمان بشرعيتها ، أي إلى تحويل الانضباط إلى موافقة على الحقيقة التي تمثلها .
وعليه "لا تصبّ الشرعية في خدمة طرف دون الأخر، فهي أداة بيد السلطة وأنصارها المحتملين في ذات الوقت ، فلمن هم في السلطة ، تشكل الشرعية السياسية أداة مفيدة في جعل أهدافهم وسيطرتهم مستساغة ، أما بالنسبة للأنصار فإن الشرعية تشكل مرجعية أخلاقية يستطيعون من خلالها مقاضاة الحكام وتقرير إمكانية وكيفية التعاون معهم .
إن هذه المعادلة ثنائية القطبية ، أي السلطة والأنصار، تطرح اسئلة من قبيل ما الذي يجعل السلطة مستساغة ومقبولة في أعين الخاضعين لها ؟
نجاح أي جسم سياسي في كسب الشرعية مرتبط بنجاحه بتحقيق الأهداف التي رسمها لنضاله ، الأمر الذي يتصل بملائمة هذه الأهداف للواقع وانطلاقها منه ، فكما يقال :"قد يميل الجمهور إلى الانجذاب لخطاب الحزب وأفكاره والاعتصاب لها ، وبخاصة حينما تكون أفكاره أفكار خلاص وإنقاذ، أو أفكارا متشبعة بنظام قيم يخاطب الأخلاقية العميقة للشعب، أو يحمل أهدافا ومثلا عليا، غير أن ذلك كله ... لا يكفي لتمتع الحزب بالصدقية اللازمة إن لم يحرز هذا الأخير نجاحات ملموسة في مضمار تحقيق تلك الأهداف –كلا أو بعضا- تحقيقا ماديا . أما حين يخفق في ذلك تنهار صورته وصدقيته ، في نظر الشعب ، ويفقد دوره الذي لا معنى له بدون أولئك الذين يصبغون عليه ذلك المعنى : الجماهير المنظمة .
ولكن كيف ينطبق هذا الأمر على دراستنا للشرعية .

ما هي الشرعيات التي تمنح السلطة حق الطاعة والقبول من المحكومين والرضا الاجتماعي ، وقدرة السلطة على المضي قدما بموجب هذا الدعم برسم السياسات العامة وتنفيذها وتحقيق التنمية والتطور دون عوائق أو تحديات ؟
كل حديث عن الشرعيات السياسية ترجع فكريا إلى العالم الألماني ماكس فيبر الذي قدم ثلاث أنواع من الشرعية:

أولاً: شرعية تقليدية : حيث يولد الناس ويجدون حاكما عليهم، ويسلم الناس بالأمر الواقع للحاكم بموجب العادات والتقاليد التي لا يندفع فيها الناس إلى التغيير والرفض والمساءلة، وهذه الصورة شائعة في المجتمعات التقليدية والبدائية فقط حيث يغيب الاتصال السياسي الفعال في بنيات المجتمع وشرائحه وتغيب عنه التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وتسود العلاقات القرابية والقبلية والقروية وانخفاض نسبة التعليم والوعي السياسي وارتفاع نسبة الفقر والبطالة والأمراض الاجتماعية.

ثانياً: شرعية دستورية عقلانية : وهي شكل من أشكال التعاقد الذي بموجبه تنضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم بعقد اجتماعي متفق عليه، والدستور هو الشكل التعاقدي الحديث بين الحاكم والمحكوم، فإذا ما أخلت السلطة بالشروط الدستورية فإنها تغدو منزوعة الشرعية في الطاعة والاستجابة ويصبح من حق الناس الذين اختاروها للحكم أن ينزعوا عنها صفة التمثيل وتسند السلطة إلى شخوص وممثلين جدد وفقا لتحقيق الأهداف التي يطمحون إلى تحقيقها. ويخل ضمن هذا النوع من الشرعية كل أشكال النظم الديمقراطية.

ثالثاً: شرعية القيادة الكاريزمية :في ظل هذه الشرعية القيادية يتربع على السلطة شخص ذو قيادة كاريزمية ملهمة يجد الناس فيه طموحهم وآمالهم والتعبير عن أهدافهم، وتطغى شخصية القيادة لتسحر الجمهور بقراراتها وخطابها، فيجد من لدن الجميع استجابة طوعية للانقياد والطاعة بكل رضا وحب وتضحية إن طلبت منهم، لا تسعى الشخصية القيادية الكاريزما – في علاقاتها بالمحكومين - إلى الإكراه بل إلى الإقناع وقوة التأثير والتمثيل وقوة الاندماج مع الأمة إلى الدرجة التي تشبه العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكومين من حيث القدرة الحاكم النموذج الملهم، ومن ناحية الشعور العاطفي علاقة الأب الحنون بالأبناء البررة الذين ينطبق عليهم قول النبي إسماعيل لأبيه « افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين «وهذه الشرعية غير موجودة في السياسة المعاصرة لغياب هذا النوع من القيادة الساحرة .
وقد أضافت التجربة السياسية المعاصرة شرعية رابعة يطلق عليها الشرعية الواقعية المتمثلة بالانجازات العملاقة لأداء السلطة (الكفاءة والنجاح) سنعرضها كما يلي:

رابعا: الشرعية الواقعية : شرعية الانجاز : وهذه الشرعية تستند إلى مدى قدرة الحاكم على تحقيق مصالح الناس الفردية وشيوع العدل والحرية والسلم والأمن الاجتماعيين، وهنا يرضخ المواطن للسلطة طوعا مقابل ما تقدمه للمجتمع من انجازات وتنمية ملحوظة بموجب مشروع سياسي وخطة مبرمجة ومستمرة لإشباع حاجات الناس المتجددة الذين أوكلوا للدولة والسلطة والنظام السياسي تلبية مطالبهم المعلنة والمفترضة، بمقابل عدم نزوع السلطة إلى الأذى والظلم والاستبداد الفج لتنفير الناس أو استعدائهم وإنما تحاول أن تلبي مطالبهم بفعالية عالية سواء أعلنوا عن ذلك أم لم يعلنوا، وهذه النوع من الشرعية يسود الدول الغنية التي تجد من الكفاءة المخزنية في الاقتصاد الريعي (النفطي تحديدا) ما يساعدها على البناء والإشباع والتطوير بجدارة تجعلها في صدارة الحكم دون اعتراض أو امتعاض، وينصرف الناس عن الاشتغال بالسياسية إلى تنمية مواردهم وإشباع احتياجاتهم. غير أن الانجاز العربي تحديدا لدول النفط الخليجية يظل مراوحا مرحلة الإشباع المادي بعيدا عن التفوق المعرفي والصناعي والاقتصاد العابر للقارات ونشوء مجتمع المعرفة.

وقد نجد شرعية الانجاز في دول لا تمتلك اقتصادا ريعياً وإنما تعمل على بناء المشروع السياسي المعتمد على التنمية البشرية حيث تهتم بإعداد الإنسان معرفياً وتؤهله إلى بناء ذاته بدءا من التربية والتعليم والتكوين المهني والعلمي المتخصص والبناء النفسي والاجتماعي وبناء الكفاءة الاقتصادية في دخل فردي يحقق الحد المعقول من الإشباع والإنتاج والمساهمة في التنمية الاجتماعية، وينطبق هذا على بلدان مثل اليابان وماليزيا وسنغافورة وتايوان والدول الاسكندينافية. وهذا النوع من الانجاز يفضي حتماً إلى التسليم بالديمقراطية كخيار متفق عليه في التداول السلمي للسلطة وتتعزز الشرعية الدستورية بشرعية الانجاز ليعبر عن استقرار مجتمع منتج.

الفصل الخامس
الديمقراطية والانظمة السياسية

القسم الاول : مفهوم ومبادئ الديمقراطية

إن المعلومات والوثائق المتوفرة عن الديمقراطية تشير الى أنها نمط من النظام عُرف منذ القدم ، لكن تطبيقه جاء حديثاً على الصعيد العالمي من خلال الدساتير والقوانين المستحدثة .

وكان للديمقراطية أثر بالغ عند الفينيقين ، حيث كانت كل مدينة دولة بحد ذاتها ، ويظهر ذلك جلياً في مدن بيروت وصيدا وصور وجبيل ، حيث لكل منها آلهتها الخاصة ونظامها المستقل، وكانت تُطبق الديمقراطية في داخلها بشكل مباشر ، حيث كان عامة الشعب يتنادون في الساحات لحل الأمور المتعلقة بالحرب وشؤون البلاد الأخرى .وعُرف عن ممارسة الديمقراطية في المدن اليونانية القديمة على غرار النهج الذي اتُبع في المدن الفينيقية .

ويمكن القول بأن تداول هذه الكلمة في أوروبا ازداد منذ القرن السابع عشر وخاصة في القرن الثامن عشر وذلك من خلال ازدهار الليبرالية السياسية . فقد ساعد ظهورالفكر السياسي لدى **جون لوك، مونتسكيو، وجان جاك روسو** على تطور مفهوم الديمقراطية وذلك من خلال دعوة جون لوك إلى تقييد سلطة الحكم الملكي واهتمامه بالحريات العامة . وكان مونتسكيو أول من دعا إلى فصل السلطات وذلك من خلال جعل كل هيئة من الهيئات الحكومية الثلاث تتقيد بوظيفة محددة ودون التدخل في شؤون الهيئات الأخرى مما يؤدي إلى ضمان حقوق المواطنين واحترام حرياتهم . أما جان جاك روسو فقد اعتبر بأن الإرادة العامة مصدرًا للسيادة في الدولة وليس سلطة الحاكم أو الملك.

أما بالنسبة للعرب، فلم تدخل كلمة الديمقراطية اللغة العربية إلا من خلال الغرب في ، أواخر القرن التاسع عشر وذلك بعد نجاح الثورة الأمريكية 1776 والثورة الفرنسية 1789 وقيام العديد من أنظمة الحكم الديمقراطية في أوروبا . فقد كان لتطور الديمقراطية في الدول الأوروبية أثره على تطور وممارسة الديمقراطية في بعض الدول العربية . وهناك من يعتقد بأن كلمة الديمقراطية دخلت إلى اللغة العربية من اللغة

اليونانية وذلك عندما قام العرب في العصر العباسي بترجمة الكتب اليونانية القديمة إلى اللغة العربية .

البند الأول : مفهوم الديمقراطية

1 – تحديد الديمقراطية :

إنّ كلمة ديمقراطية من اصل لاتيني مكونة من شقين وهما من الكلمة DEMOS وتعني عامة الناس والشق الثاني من الكلمة KRATIOS أو KRATIA وتعني حكم فتصبحDEMOCRATIA أي حكم عامة الناس . وبذلك فإن الديمقراطية هي حكم أو سلطة الشعب . والديمقراطية اصطلاحاً يمكن استخدامها بمعنى واسع لوصف مجتمع حر ، وكشكل من أشكال الحكم هي حكم الشعب لنفسه بصورة جماعية ، وعادة ما يكون ذلك عبر حكم الأغلبية وعن طريق نظام التصويت والتمثيل النيابي . ومن الناحية الاجتماعية يمكن القول بأن الديمقراطية هي نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شئونها.

ويقصد بها حكم الشعب بواسطة الشعب أو من خلال اختيار الشعب لمن ينوب عنه في الحكم . وهناك معانٍ كثيرة للديمقراطية منها اتساع هامش المشاركة الشعبية في الحكم، وهي تعني كذلك السيادة الشعبية بمعنى أن مصدر السيادة هو الشعب وليس الحاكم .

للديمقراطية مفاهيم عدة تتفاوت وتتداخل بين بلدٍ وآخر ، مع أن الجميع يتفق على أن الديمقراطية هي حكم الشعب للشعب ، إنما يتم الاختلاف بشأن الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك ، ونوجز بعضاً من هذه المفاهيم تباعاً .

2 - المفهوم التقليدي :

يركز هذا المفهوم على أن الديمقراطية كشكل للحكم يتضمن عنصران : يُلخص العنصر الأول في كون الديمقراطية هي مجرد تنظيم الحكم مما يستتبع موقفاً محايداً من القضايا الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن الديمقراطية هي مجرد اطار أو طريقة لخلق النظام في المجتمع على حد تعبير كلسن ، ويرتكز العنصر الثاني في الديمقراطية على الحرية السياسية التي تفترض تعدد القوى السياسية وتنوعها في المجتمع بغية تنافس القوى للوصول الى الحكم.

3 - المفهوم الماركسي :

لا يمكن للديمقراطية في المفهوم الماركسي أن تبقى على الحياد إزاء تطور القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، إنما عليها إيجاد نظام اقتصادي جماعي يؤمن ديمقراطية حقيقية . والديمقراطية التقليدية ليست سوى ديمقراطية شكلية . فالمهم إيجاد الوسائل لتحقيق الحرية الحقيقية ولو بالقوة وليس باحترام حريات هي في الحقيقة امتيازات أقلية طاغية .

4 - المفهوم الاقتصادى والاجتماعي :

يأخذ من النظرية الماركسية غايتها الاجتماعية وهي تحرير الانسان من التفاوت والظلم الناتجين عن تغير الأحوال الاقتصادية وتبدلها ، ويطرحها جانباً من ناحية القضاء على الحريات العامة ودكتاتورية الحزب الواحد . يؤدي ذلك الى توسيع آفاق الديمقراطية السياسية وتدخلها في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، فللدولة أن تراقب الاقتصاد وتوجهه بغية توزيع عادل للدخل وتحقيقاً لمساواة اقتصادية واجتماعية حقيقية ، وبالتالي الى حرية واقعية وليس مجرد نظرية .

بالرغم من تعدد المفاهيم يبقى أن الديمقراطية في النظام السياسي تتيح لغالبية المواطنين الاشتراك في توجيه الشؤون العامة ، ويتحقق ذلك في المحتوى الدستوري عندما يسمح النظام بمشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات الأساسية بطريقة فاعلة ، ليبقى تأثير المواطنين قائماً بصورة متواصلة ، ولتسير المؤسسات العامة وفقاً لما يريدون . وهذا يتيح الفرص للشعب للقيام بدور اختيار الحكام وانتخابهم بشكل لا تتسع الهوة بين عمل الحكام ورغبات الشعب والمشاركة الحرة نتيجة تفكير واعٍ وعميق يؤمنه ضمان الحريات الفردية والعامة وقانون إعلامي يحترم تعدد الآراء وحق أصحابها بالتعبير عنها واحترام الأقلية المعارضة. هذه الديمقراطية هي نظام تأمين الاتصال بين الشعب والمؤسسات الحاكمة . وتوفق بالتالي بين النزعة الفردية وضرورة التنظيم الاجتماعي والنزعة الجماعية للمواطنين .

البند الثاني :مبادئ وعناصر الديمقراطية

1 - مبادئ الديمقراطية

أ - مبدأ المشاركة : يكون ديمقراطياً كل نظام سياسي يسمح بمشاركة المواطنين مشاركة حرة وواعية في إدارة الشؤون العامة . والمشاركة أولاً لا تعني التفويض بمعنى أن المشاركة يجب أن تتم بطريقة فعالة ومستمرة ليبقى تأثير المواطنين قائماً بصورة متواصلة ولتبقى المؤسسات العامة سائرة حقيقة على النحو الذي يريده المواطنين . ويفترض هذا استعمال الوسائل التي للشعب ليس فقط بانتخاب شخص أو عدة أشخاص للقيادة فحسب ، بل باختيار اتجاه سياسي معين يعتقد الناخبون أنه الأصلح لتسير الأمور بمقتضاه .

ب - مبدأ حرية الاختيار (مبدأ الحرية) : يجب أن تكون الخيارات متروكة أمام الشعب بكل حرية لاختيار حكامه لئلا لا تتسع الهوة بين عمل الحكام ورغبات الشعب ، ويجب أن لا يكون التنظيم الحكومي مدعاة للانتقاص من امكانية تأثير المواطنين على الاتجاهات الأساسية للحكم .

ج - مبدأ الفصل بين السلطات : يجب أن يكون هناك سلطات تراقب بعضها البعض لتأمين صوابية الحكم وتأمين الحرية الفردية والمشاركة لتنافي الوقوع في الديكتاتورية . وهكذا تبنت الأنظمة الديمقراطية تقسيم السلطات في الدولة الى ثلاث : سلطة تتولى التشريع ، سلطة تتولى التنفيذ وسلطة تتولى القضاء . ولم يأتِ مبدأ فصل السلطات بشكله الحالي إلا بعد مراحل تاريخية مهمة ، وتعاقب فلاسفة وأنظمة على تطويره .

2 - عناصر الديمقراطية

بالإضافة إلى الشروط الواجب توافرها لقيام نظام حكم ديمقراطي، فقد أجمع العديد من المفكري على ضرورة وجود عناصر أساسية لاعتبار النظام القائم هو نظامًا ديمقراطيًا ومن بين هؤلاء المفكرون، روبرت دال(Dahl) والذي أكد على مجموعة من المقاييس التي تختص بها الديمقراطية أهمها :

1 - حرية إنشاء الجمعيات السياسية والانضمام إليها .
2 - حرية التعبير عن الرأي .
3 - حق الانتخاب .
4 - حق المواطن في ترشيح نفسه للمناصب السياسية .
5 - المنافسة السياسية .
6 - وجود بديل للدولة كمصدر للمعلومات .
7 - وجود انتخابات حرة ونزيهة .
8 - قيام المؤسسات السياسية التي تستمد سلطتها من الشعب .

إذا توافرت هذه العناصر، يمكن اعتبار النظام السياسي نظامًا ديمقراطيًا، ويطلق عليها أحيانًا الديمقراطية الليبرالية Liberal Democracy ولكن على حد تعبير روبرت دال فإنه من غير الممكن توافر جميع هذه العناصر في أي نظام ديمقراطي . ولذلك فهو بدل من ان يستخدم أحياناً اخرى مصطلح الديمقراطية، وهي تعني الحكم المتعدد، فهو ليس حكمًا Polyarchy للشخص الواحد أو حكمًا للأقلية الغنية، وإنما هو حكم التعددية أو الكثرة . وعلى الرغم من عدم توافر جميع هذه العناصر في أي نظام

ديمقراطي فإن من الممكن وصف النظم السياسية التي تحتوي على غالبية هذه العناصر بأنها نظم ديمقراطية، ولو أمعنا النظر في العناصر السابقة والتي ذكرها روبرت دال فإنه يمكن دمج هذه العناصر مع بعضها البعض في عناصر خمس أساسية وهي:

1 - توافر الحريات الأساسية مثل حرية التعبير عن الرأي، حرية الصحافة، حرية إنشاء جمعيات سياسية، وكذلك الحرية الدينية.

2 - وجود انتخابات حرة ونزيهة تعقد بشكل دوري كل سنتين أو مرة كل أربع سنوات .

3 - التعددية السياسية بمعنى وجود حزبين سياسيين أو أكثر تتنافس للوصول إلى السلطة .

4 - فصل السلطات، وهو فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، وكذلك فصلهما عن

السلطة القضائية مع تحديد وظيفة كل من هذه السلطات.

5 - مبدأ سيادة القانون، وهو أن الجميع متساوون أمام القانون حتى ولو كان رئيسًا الدولة أو

أعلى منصب سياسي في الدولة، فمن يخالف القانون يجب أن يحاكم ويعاقب .

إذا توافرت العناصر السابقة، فإن النظام القائم هو نظامًا ديمقراطيًا، ولكن العديد من أنظمة الحكم التي تدعي أنها ديمقراطية لا تتقيد بكل هذه العناصر مما يؤدي إلى وجود ديمقراطية مشوهة . وفي هذا السياق يقول بعض المحللين " للقواعد الدستورية الوضعية،

وللتقاليد والأعراف السياسية، أهمية كبرى في تحقيق الديمقراطية فالاقتراع العام، وتحديد

وظائف المؤسسات وصلاحيات الأشخاص الذين يمارسون السلطة، والتقيد بالأصول المتبعة

في تأليف وإسقاط الحكومات، والفصل بين السلطات، والاعتراف بالحريات والحقوق والمساواة هي جميعها من أساس النظام الديمقراطي، وعدم التقيد بها يؤدي إلى تشويه الديمقراطية " .

القسم الثانى : أشكال الديمقراطية

تعددت أشكال الديمقراطية حسب الفترة الزمنية والظروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بممارستها . واختلفت كذلك أشكال الديمقراطية حسب الجهة التي كانت تمارس السلطة . ويمكن أن تقسم الديمقراطية إلى ديمقراطية مباشرة وديمقراطية غير مباشرة.

البند الاول : Direct Democracy الديمقراطية المباشرة

وهي شكل من أشكال الحكم حيث يمارس الشعب السلطة مباشرة دون وجود نواب ينوبون عنه في الحكم، فالديمقراطية المباشرة هي حكم الشعب بالشعب .وقد شاع هذا النوع
من الديمقراطية في دولة المدينة في أثينا في اليونان القديمة حيث اعتمدت على المشاركة الشعبية في الحكم عبر إشراك المواطنين الأحرار في شؤون الدولة .ولكن لم يسمح لجميع المواطنين في أثينا بالمشاركة في الديمقراطية المباشرة حيث اقتصرت على المواطنين الرجال فقط، فلم يسمح للعبيد والتجار والحرفيين من خارج المدينة أو النساء بالمشاركة، وبذلك اقتصرت على فئة قليلة من السكان .ويعتقد بأن سكان أثينا كانوا تقريبًا 400 الف نسمة ، ولكن الذين كان يسمح لهم بالمشاركة الشعبية كانوا تقريبًا ما بين عشرين ألف إلى أربعين ألف نسمة . فقد كانوا يجتمعوا في مكان معين ويقوموا بالتصويت على القرارات التي تهم المواطنين، ولذلك أطلق عليها الديمقراطية المباشرة حيث أن الشعب كان يحكم نفسه بنفسه دون وجود من ينوب عنه، وهناك بعض التطبيقات والممارسات في الوقت الراهن للديمقراطية المباشرة فى بعض الوحدات السكنية في سويسرا .

البند الثانى : Indirect Democracy الديمقراطية غير المباشرة - النيابية

الديمقراطية غير المباشرة أو كما يطلق عليها أحيانًا الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، تعني حكم الشعب بواسطة فئة أو هيئة منتخبة من الشعب . وفي هذا النوع من الديمقراطية
وهو الشائع حاليًا في كل الدول الديمقراطية، يقوم الشعب بانتخاب ممثلين ينوبون عنه في
الحكم . ويتمثل ذلك في انتخاب مجالس النواب والبرلمانات التي تقوم بتمثيل الشعب.
ويعود السبب في إتباع الديمقراطية النيابية إلى أن عدد سكان الدول الديمقراطية

أصبح أكثر بمئات آلاف المرات من عدد سكان دولة – المدينة في أثينا، وبذلك فإنه من المستحيل جمع السكان في مكان معين والطلب منهم التصويت على قرارات تشريعية أو سن
قوانين جديدة . وبذلك فقد تم الاستعانة بالنظام التمثيلي حيث يقوم الشعب بانتخاب نوابه او من يمثله مرة كل سنتين أو أربع سنوات من أجل سن القوانين والتشريعات وكذلك إدارة شؤون الدولة .
وهذا النظام يعتمد على وجود انتخابات حرة ونزيهة وكذلك ضمان حرية التعددية السياسية للمنافسة على الحكم . وتبدو الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم متعارضة مع النظم السياسية غير الديمقراطية وهي النظم الديكتاتورية .ففي ظل وجود نظام سياسي ديمقراطي، تمارس السلطة من الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب، أي حكم الشعب بالشعب ، على سبيل المثال هذا ما أكده الرئيس الأمريكي إبراهام لينكولن Lincoln حينما قال بأن ، "الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب، ومن الشعب، ومن أجل الشعب ".

Democracy is rule by the people, from the people, and for the people.
الديمقراطية في معناها العام والشامل تعني اتساع المشاركة الشعبية، وتوسيع دائرة الحقوق بحيث تشمل كافة الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة .ولذلك فإن الديمقراطية يجب
أن تراعي الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وكذلك إفساح المجال أمامهم للمشاركة في الحكم وممارسة السلطة . ومن هنا يجب أن نتناول الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم الموجود في العديد من دول العالم.
الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم تختلف أيضًا عن النظم السياسية غير الديمقراطية مثل النظام الملكي والذي يعتمد على وجود حكمًا ملكيًا وراثيًا ويتم توارث الحكم في العائلة
المالكة . وهي كذلك تختلف عن النظم السياسية العسكرية والتي يسيطر فيها الجيش بواسطة
انقلاب عسكري على جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وكذلك سيطرة الجيش على المؤسسات السياسية في الدولة والتحكم في حياة المواطنين .
وأخيرًا تختلف النظم الديمقراطية عن النظم السياسية التي تعتمد على حكم الحزب الواحد كما كان عليه الحال في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية سابقاً، فلم يسمح في
هذه الدول قانونيًا بوجود أحزاب سياسية غير الحزب الشيوعي.
النظام الديمقراطي يختلف عن أنظمة الحكم السابقة لأن الشعب يحكم نفسه بنفسه وهو مصدرًا للسيادة .فالديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب . وهي تعني كذلك ممارسة الحكم بواسطة غالبية الشعب من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة القائمة

على المنافسة الحرة، كما أن الديمقراطية تتميز بوجود سمات أساسية منها المشاركة الشعبية
في الحكم، حكم الأغلبية، وكذلك المساواة السياسية ، حيث تعني حق كل مواطن في المشاركة السياسية، الاقتراع، الترشيح، والمنافسة .
أما فيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها لقيام نظام ديمقراطي، فقد ساد في فترة السبعينات من القرن العشرين بعض النظريات والتي أكدت على ضرورة وجود شروط معينة تسبق قيام نظام الحكم الديمقراطي .ومن هؤلاء صموئيل هانتنجتون (Huntington)الذي
يؤكد على ضرورة وجود مؤسسات سياسية لتساهم في التوسط بين القوى الاجتماعية المتصارعة . وجود المؤسسات السياسية هي بمثابة قنوات لسماع صوت المعارضة وتستعين فيها كذلك القوى الاجتماعية لإسماع صوتها ومطالبها .
وبالإضافة إلى ذلك فقد أكدت نظرية التحديث(Modernization Theory) على ضرورة وجود شروط ومتطلبات محددة لقيام واستمرارية النظم السياسية الديمقراطية، فعلى
الرغم من أن هذه الشروط تختلف نوعًا ما من دولة لأخرى إلا أن هذه الشروط تعتبر بمثابة
خطوط عريضة من أجل التحول نحو الديمقراطية . ومن ضمن هذه الشروط وجود بناء إجتماعي واقتصادي متطور ويتميز بوجود درجة معينة من الغنى والثراء، نمو اقتصادي، انخفاض نسبة الأمية، بروز طبقة وسطي قوية ومؤثرة، التمدن، الحراك الاجتماعي، وكذلك
.وجود وسائل الإعلام القادرة على إيصال الكلمة .
السؤال الذي يجب أن نسأله هنا، هل من الممكن التحول نحو الديمقراطية بدون وجود وتوفر هذه الشروط والمتطلبات؟ التجربة الديمقراطية في كثير من دول العالم الثالث تؤكد على أن وجود هذه الشروط يساعد على التحول نحو الديمقراطية، إلا أن بعض الدول (العالم
الثالث) تحولت من نظم ديكتاتورية إلى نظم ديمقراطية بدون وجود هذه الشروط والمتطلبات. مثال الهند وهي دولة من دول العالم الثالث ودولة فقيرة جدًا من الدول التي تحولت نحوالديمقراطية بدون وجود هذه الشروط ، ولكن وجود هذه الشروط يساعد أكثر على التحول نحو الديمقراطية وضمان استمراريتها .
اما اليوم فهناك ثلاثة أنواع من الأنظمة الديمقراطية في العالم الليبرالي وهي : النظام المجلسي ، النظام الرئاسي والنظام البرلماني .

البند الثالث : مساوئ وعيوب الديمقراطية

على الرغم من وجود العديد من دول العالم والتي تسمى نفسها دولاً ديمقراطية،

وتعتبر أن النظام الديمقراطي هو أفضل من النظم الديكتاتورية، إلا أن هناك بعض الشوائب
والعيوب التي ارتبطت بوجود الديمقراطية، فقد عبر عن ذلك ونستون تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية) عندما وصف الديمقراطية بأنها سيئة ولكنها أفضل النظم الموجودة مقارنة مع النظم الديكتاتورية المتعددة الأشكال .

لقد واجهت الديمقراطية العديد من الانتقادات وخاصة من الذين يعارضون وجودها ويعتبرونها بأنها نظام فاسد ولا يمكن إصلاحه . وهناك تيار آخر مؤيداً للديمقراطية ولكنه ينتقدها من أجل إصلاحها والتغلب على عيوبها ومساوئها . ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى الديمقراطية :

1- الديمقراطية تقوم أساسًا على مبدأ حكم الأغلبية فماذا عن حقوق الأقلية، ولذلك يؤخذ على النظم الديمقراطية بأنها لا تراعي رغبات الأقلية.

2- مبدأ حكم الأغلبية الذي تقوم عليه الديمقراطية ينتهي بحكم الأقلية، وهذا يرجع إلى أن العديد من المواطنين من أصحاب حق الاقتراع لا يشاركون في الانتخابات .

العديد من الدول الديمقراطية التي لا تزيد فيها نسبة المقترعين عن 50 % من أصحاب حق الاقتراع . وعندما يتم التصويت على القرارات بالأغلبية فإن هذه التشريعات لا تمثل الغالبية العظمى من الموطنين.

3- تتركز الديمقراطية النيابية في أيدي أقلية من النخبة السياسية التي لديها الأموال والوسائل اللازمة لإيصالها إلى الحكم

4- استبداد الهيئة التشريعية في سن القوانين والتشريعات وخاصة عندما تتركز الأغلبية في البرلمان في يد حزب سياسي واحد أو ائتلاف من الأحزاب السياسية.

5- الديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية وهو وجود أحزاب سياسية تتنافس على الحكم،

فوجود العديد من الأحزاب السياسية تعتبر ظاهرة سلبية في كثير من دول العالم الثالث حيث تتصارع هذه الأحزاب فيما بينها للوصول إلى السلطة، وهذا يؤدي بدوره إلى التفتت والانقسام، ويعتبر ذلك من معوقات بناء الدولة حيث أنها بحاجة إلى تكاتف جميع الجهود الوطنية من أجل البناء الوطني والتنمية الاقتصادية .لقد ذكرنا سابقًا أنه من الشروط الواجب توافرها لقيام نظام ديمقراطي هو وجود البيئة المناسبة والتي تساعد على قيام مثل هذا النظام، ولذلك فمن الضروري وجود ثقافة سياسية تعتمد على مجموعة من العادات والتقاليد والقيم التي تعزز مبدأ (Political Culture) الاحترام المتبادل، التسامح، ونبذ العنف في حل الصراعات من أجل التحول نحو الديمقراطية .

القسم الثالث : لمحة عامّة عن مصطلحات في الانظمة السياسية

البيروقراطية
مصطلح مشتق من الكلمة BUREAU أي مكتب وأصلها اللاتيني BURUS، وكلمة CRATIO وهي كلمة يونانية تعني الحكم وبهذا فإن (بيروقراطية) تعني حكم المكاتب وهي تستخدم منذ 200 عام للتعبير عن حكم وتحكم المكاتب والموظفين في الحياة الإجتماعية و البيروقراطية متعلقة بالنظام الإداري للدولة

الديموقراطية البرجوازية :(bourgeois democracy)
فكرة يرجع منشأها الى كارل ماركس وتتلخص في أن المتناقضات الداخلية من صميم الاقتصاد الرأسمالي ينشأ عنها قيام الدولة الديموقراطية البرجوازية ، التي تقوم على أساس النظم البرلمانية وعلى الأخص نظام الأحزاب وعندما يضعف نفوذ الدولة تجد البرجوازية نفسها مضطرة إلى تقديم امتيازات للجماهير في شكل حقوق الانتخاب ، و الاعتراف بحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ونحو ذلك .

الأُتوقراطيَّة:(autocracy)
حكومة يقوم على رأسها شخص واحد أو جماعة صغيرة أو حزب, لا تتقيد بدستور أو قانون ، ويقال أُتوقراطي autocratic لمن يحكم حكماً مطلقاًً ويقرر وحده السياسة التي تتبع دون أية مساهمة من الجماعة. ويتخذ الحكم المطلق أشكالاً عدة كحكم الأقلية oligarchy و الديكتاتورية dictatorship و تقابلها الديموقراطية . democracy وتختلف الاتوقراطية عن الديكتاتورية من حيث السلطة المطلقة في أن الأولى قد تقوم على ولاء الرعية أو الخوف من العقاب, بينما يخضع المحكومون في النظام الديكتاتوري لسلطة الديكتاتورية بدافع الخوف وحده.

البلشفية :(bolshevism)
مذهب شيوعي واضعه لينين. وهذا الاصطلاح مشتق من الكلمة الروسية bolche و معناها الأغلبية المتطرفة ، وذلك راجع لانشقاق أقلية من أنصار لينين عليه أثناء الحرب العظمى وبقاء الأكثرية المتطرفة في جانبه. ويرى لينين أن من المستحيل على الهيئة الاجتماعية أن تنتقل طفرة من النظام الرأسمالي الى النظام الشيوعي ، وأنه لا بد من دور انتقالي يطبق فيه مذهب الجماعية الى ان تتغير عقلية الناس. ويقوم النظام الشيوعي في روسيا على فكرة وحدة الدولة ووحدة السلطة و إلغاء كل مظاهر الاستغلال وكل تقسيم للمجتمع الى طوائف وإنشاء نظام اشتراكي للمجتمع. وهذه المبادىء الأساسية للمجتمع الشيوعي ,قد طبقها البلاشفة بالفعل منذ غداة ظفرهم بالحكم وأصدروا لتنفيذها طائفة من القوانين الاستثنائية كإلغاء الملكية الخاصة ، ونقل ملكية الأراضي و المنشآت الخاصة الى جانب الدولة, تشرف على استثمارها. وضم المصانع الى دولة أيضاً ووضعها تحت إدارة مجلس اقتصادي أعلى وفصل الكنيسة عن الدولة ورعاية العمال وتعميم التعليم المجاني . وكانت هذه التجربة خطيرة غير أن ظروف المجتمع الروسي الذي يتألف سواده من العمال و الفلاحين الذين سحقتهم طغيان القيصرية و الأرستقراطية كانت كفيلة بتوطيدها.

البرجوازيـة :(bourgeoisie)
كلمة فرنسية الأصل تدل على الطبقة الوسطى القائمة بين طبقة النبلاء والطبقة العاملة. وتستخدم

كلمة (برجوازية) عند الاشتراكيين و الشيوعيين بمعنى الطبقة الرأسمالية المستغلة في الحكومات الديموقراطية الغربية والتي تملك وسائل الانتاج وتستولي على فائض العمل الذي تقوم به الطبقة الكادحة. وبعد نمو النظام الرأسمالي الحديث أصبحت كلمة "البرجوازية" تتطبق على الأفراد الذين ترتبط مصالحهم بأصحاب وسائل الانتاج .ويميز كارل ماركس بين البرجوازية الكبيرة grand bourgeoisieوتتكون من كبار أصحاب رؤوس الأموال ورجال المال والصناعة وكبار الملاك و البورجوازية الصغيرة petty bourgeoisieوهي الطائفة التي تضم صغار المنتجين وأصحاب الحرف والمهن .

الرأسمالية :(capitalism)

نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة لمواد الثروة أي يمتلك الأفراد وسائل الانتاج فيه، كالأرض و المشروعات الصناعية و النجارية ويكون الانتاج فيه لمصلحة هؤلاء الملاك الأفراد. و تعتمد الرأسمالية على الملكية الفردية وعلى السوق الحر وعلى الانتاج من أجل الربح .وهناك أنواع من الرأسمالية : الرأسمالية الغائبة absentee capitalismأي استثمار الممولين أموالهم في أسهم الشركات بدون أية رقابة على هذا الاستثمار. الرأسمالية المغامرة adventure capitalism أي استثمار رأس المال في البحث عن أسواق جديدة .والرأسمالية المقيدة أو المنظمة controlled or regulated capitalismوتتميز بتدخل الدولة لتنظيم بعض نواحي النشاط الاقتصادي. ورأسمالية الدولة state capitalismوتنشأ حين تمتلك الدولة جانباً كبيراً أو قليلاً من وسائل الانتاج .

الرأسمالية الفِكْرية :(capitlisme intellectual)

يقرر أنصارهذا المذهب بأن الفنيين ولا سيما المهندسين القائمين على إدارة المشروعات وكبار موظفيها قد أصبحوا المتولين تسيير دفة الحياة الاقتصادية .وتهدف هذه الفئة الى زيادة انتاجية المشروعات وتحسين أساليبها وبسط نطاق أعمالها ,لذلك أصبحت الشركات الكبرى تخضع في إدارتها وتدبير شئونها لمديريها لا لملاك رأسمالها, ومن ثم انسحب أصحاب رأس المال من ميدان النشاط الفعلي و أصبحوا طبقة عاطلة تعيش على دخل ثرواتها .

الرأسمالية الشَعْبية :(capitalisme populaire)

يشمل هذا المذهب مجموعة من الآراء تحاول إقامة البرهان. على أن النظام الرأسمالي قد فقد طابعه الطبقي الواضح ,طابع سيطرة أصحاب رأس المال, فغدا نظاماً شعبياً أو شبة شعبي يكاد لا يختلف عن الاشتراكية نفسها. ومن الحجج التي يسوقها أصحاب هذا الرأي انتشار الشركات المساهمة برأسمالها المفتت إلى الآف الأسهم الرخيصة نسبياً مما يعني انتشار الملكية بين مختلف طبقات الشعب, و يترك مجالاً للكلام عن سيطرة أرستقراطية مالية وصناعية. وكذلك الاتجاة الى رفع أجور العمال ومرتبات أفراد الطبقات الوسطى والتخفيض من نصيب الطبقات المالكة عن طريق تصاعد ضريبي شديد على دخولها، مما يذيب الى حد بعيد الفروق الاجتماعية الصارخة التي كانت تميز الرأسمالية القديمة.

الدستور، القانون الأساسي :(constitution)

يراد بالدستور في القانون العام مجموع القواعد الأساسية التي تبين نظام الحكم وتنظيم السلطات العامة وارتباطها بعضها ببعض, واختصاص كل منها وتقرير ما للافراد من حريات عامة وحقوق قبل الدولة. و الدستور قد يكون مدوناً أو مكتوباً وهو الدستور الذي وضعت نصوصه كتابة بتقرير

الشارع ويقابله الدستور التقليدي customary constitution الذي يستمد مبادئه من العرف و العادة.

الديماغوجِيَّة ،سياسة تملُّق الجماهير :(demagogy)
اصطلاح سياسي يقصد به الاتجاة الانتهازي للحكام للسيطرة على جماهير الشعب غير المثقفة فيتحدث من يتجهون هذا الاتجاة عن المشروعات الاقتصادية والاجتماعية على أساس كاذب وينتهزون فرصة القلاقل الاجتماعية والبؤس بالالتجاء الى التحيز التحيز والتحامل. ويقال: زعيم الدَهمَاء demagogue للزعيم الذي يهمه تملق الجماهير واكتساب رضاها والتسلط عليها بأن يزين لها أهواءها وأن يفتنها بحيل البيان ومعسول الألفاظ لاستثارة حماسها وولعها أكثر مما يهمه إرشاد الى مصالحها الحقيقية .

الفاشية : (Fascism)
مذهب سياسي واقتصادي نشأ بإيطاليا واشتق اسم الفاشية وشعارها من حزمة العصي والمطرقة وهي شعار الدولة في روما القديمة. ونظرية الفاشية السياسية تقوم على سيادة الدولة المطلقة. فالدولة أعظم من الفرد ، وحقها يفوق حقوق الأفراد ويسمو عليها ، وواجب الأفراد معاونتها على أداء تلك الغاية. والحكومة المثالية في نظر الفاشية يجب أن تقوم على مبدأ تفضل العناصر الصالحة ، واستبعاد الرديئة وربط المسئولية والكفاية بطريقة تؤدي إلى اختيار السلطة العليا للحكم من الأشخاص الذين هم أهلية من غيرهم، أي تنشيء بذلك أرستقراطية من أهل الكفاية الممتازة.
ونظرية الفاشية الاقتصادية تقوم على تدخل الدولة في كل مظاهر النشاط الاقتصادي دون إلغاء رأس المال أو الملكية الشخصية. وهي تعارض الرأسمالية الاشتراكية معاً ، وترى في الاشتراكية وماتتطلبه من توحيد رأس المال وأدوات الانتاج ووضعها في الملكية العامة ، نظرية خيالية لا يمكن تطبيقها ، كما أنها ترى مثل ذلك الرأي بالنسبة للحرية الاقتصادية، أو بعبارة أخرى هي تعارض الفردية و الاشتراكية المطلقة. وطبقاً للنظام الفاشي تشرف الدولة على انتاج و الاستهلاك على أساس تكوين نوع من النقابات لكل نوع من أنواع الصناعات تديرها مجالس تضم ممثلين عن الحكومة وأصحاب الأعمال و العمال وتقوم كل نقابة بالاشراف على سير الأعمال في المنشآت التابعة لها وتلاحظ تنفيذ جميع قوانين الصناعة ةالعمل و الرفاهية الاجتماعية فيها.

البُروليتَارِيَا : (proletariat)
تعبير قانوني روماني يطلق على المواطن الذي ليست له صفة سوى أنه أنجب أطفالاً. ثم أطلق ((سان سيمون)) المفكر الفرنسي هذا التعبير على الذين لا يملكون نصيباً من الثروة ، ولا يتمتعون بأية ضمانات في الحياة. ثم استخدم كارل ماركس هذه الكلمة قاصداً بها طبقة العمال الاجراء الذين يشتغلون في الانتاج الصناعي ومصدر دخلهم هو بيع ما يملك ، من قوة العمل ، وهذه الطبقة تعاني من الفقر نتيجة الاستغلال الرأسمالي ولأنها هي التي تتأثر أكثر من غيرها بحالات الكساد و الازمات الدورية. ومن العبارات التي تشيع في الفكر الماركسي عبارة ديكتاتورية البروليتاريا dictatorship of the proletariatويعتبرها شكلاً من ديموقراطية العمال ، لأن البروليتاريا سوف تشكل أغلبية المجتمع ومن هنا لا محل للحديث عن دكتاتورية طبقة.

النظام الجمهوري الجمهوريَّة: (republicanism)
دولة تامة السيادة تنفرد بادارة شؤنها الداخلية و الخارجية ويرأسها حاكم منتخب سواء قام الشعب

بانتخابه مباشرة أو انتخبه البرلمان أو هيئة شعبية أخرى. وتميل معظم الدول الحديثة إلى الأخذ بهذا النظام وهجر النظام الملكي الوراثي . وقد تكون الجمهورية رئاسية كالولايات المتحدة أو برلمانية كفرنسا .

الإشتراكيَّة: (socialism)
مجموعة متكاملة من المفاهيم والمناهج والتنظيمات والوسائل السياسية التي تشترك – بصرف النظر عن الاختلاف في التفاصيل – في رفض المجتمع الرأسمالي ، وتؤمن بالتقدم الحتمي للحياة الاجتماعية ، وتؤكد ارادتها الثورية في اقامة مجتمع أكثر كفاية وعدلا ، عن طريق العمل الجماعي الواعي ، بغية تحقيق المساواة الفعلية بين جميع الناس وبين الأُمم . وجميع المذاهب الاشتراكية على اختلاف أنواعها تشترك في الايمان في الحتمية الاجتماعية وتنظيم قوى الانتاج وربط الوظائف الاقتصادية بالدولة و الاعتقاد أن العمل هو الأساس الشرعي لكل تملك .

اشتراكية الدولة: (state socialism)
مذهب نادى به بعض الاشتراكيين الفرنسيين و خاصة " لوي بلان" وتؤمن اشتراكية الدولة بالتدرج وتراه الطريق الطبيعي ، كما تؤمن بالتضامن المعنوي بين طبقات المجتمع وفئاته المختلفة . وترفض فكرة الصراع الطبقي الذي يعتبر الثورة سبيلا للتقدم و تدعو إلى تدخل الدولة و توسيع نطاق أنشطتها في المجالات الاقتصادية كما تؤكد أهمية تربية الجماعة و تثقيفها فيرتفع مستوى تفكيرها وتكون أقدر على استغلال إمكانياتها و تتعلم الاستفادة من ثمار الحضارة وبهذا كله يمهد الطريق تدريجا للانتقال الهادي السليم إلى تنظيم اجتماعي جديد قوامه الوفرة في الانتاج و العدالة في توزيع المنتج الاجتماعي.

الدكتاتورية Dictatorship
هى تركيز السلطات في يد فرد واحد دون الاستناد إلى قوانين معينة ، ويخضع له المحكومون بدافع الخوف ، ويمارس الحكم الديكتاتوري عادة لصالح جماعة محدودة . ويحاول الديكتاتوريون المحدثون صبغ حكمهم بصبغة دستورية و يعتمدون على حزب رسمي وشرطة سرية ودعاية واسعة .وهو شكل من الحكم السياسي الذي يتولاه فرد واحد يحكم بحيث لاتقيده قيود قانونية او دستورية او عرفية. وهكذا فإن الدكتاتورية نوع من الحكم الإستبدادي يحصل الدكتاتوريون على السلطة عادة بوسائل غير دستوريه, وغالبا ما تكون عنيفة ويحتفظون بها بالقوه. والقاعدة التي يقدمها الدكتاتور لتولي السلطة واستمرارها والعنف الضروري لمواصلة حكمه هو الوجود المفترض للخلاف او الخطر الخارجي. وغالبا ما تقابل الشرعية باللجوء الى استفتاء او صياغة دساتير جديدة ...

الأيديولوجية
وهي مصطلح يعني الناتج من عملية تكوين نمط فكري عام يفسر الطبيعة و المجتمع و الفرد و باعتبار ان الأيديولوجية نمط فكري مجرد فكثيرا ما تصبح عقبة في سبيل التقدم ، لأن الفكر كثيرا ما يتطور طبقا لتطور المجتمع و العلوم

الفيدرالية

وهي أتحاد بين الحكومات المحلية وبين االحكومة المركزية ويكون دور الحكومة المركزية هو السياسات و العلاقات الدبلوماسية والحكومة المحلية تقوم بتقديم الخدمات وفرض الضرائب ومن أمثله الحكومات الفدرالية الولايات المتحدة الأمريكية .

ديكتاتورية البروليتياريا:
شكل من اشكال التنظيم السياسي للدولة اثناء التحول الى الاشتراكية يعطي البروليتياريا الحق في فرض الديكتاتورية بتصفية الرواسب الراسمالية و المعوقات الإقطاعية وشكل هذه الديكتاتورية يعتمد على ظروف البلد التاريخية و تطوره الاقتصادي و وزن القوى الطبقية وحده الصراع بينها ، و التراث الوطني كما يعتمد كذلك على الوضع الدولي ، و البروليتياريا تعبير قانوني روماني يطلق على المواطن الذي ليست له صلة سوى انه انجب طفلا ، ثم أطلق هذا التعبير من قبل مار** على الشعب العامل في ظل النظام الرأسمالي و يقع عليه الاستغلال الرأسمالي.

التكنوقراطية :
اصطلاح ظهر عام 1932 في أمريكا معناه حكومة الفنيين و المختصين و التقنيين من مهندسون و مدراء و اقتصاديون وسواهم ، وقد حاولت هذه الحركة صياغة مجموعة من المبادئ و الأسس ساهم في وضعها عدد من المهندسين و الاقتصاد ، و طلاب العلوم الاقتصادية ، أهداف هذه الحركة:
- ان الظواهر الاجتماعية يمكن قياسها واستنادا الى ذلك القياس يمكن استنباط ادارة المجتمع.
- استخدام الادلّة في إنتاج البضائع والخدمات جعل من المتعذّر تقدير قيمة الحاجيات المنتجة بواسطة اي بضاعة وحدها كالذهب و بالتالي الى تهديم نظام الأسعار.

الليبرالية
مذهب سياسي واقتصادي معاً . ففي السياسة يعني تلك الفلسفة التي تقوم على أساس استقلال الفرد الذات واحترام الحرية الشخصية وحماية الحريات السياسية والمدنية وتأييد النظم الديمقراطية البرلمانية والإصلاحات الإجتماعية . وأما في الإقتصاد الوطني فيعني تلك النظرية التي تؤكد على الحرية الفردية وتقوم على المنافسة الحرة واعتماد قاعدة الذهب في إصدار النقود

الراديكالية
ومعناها الرغبة في التغيير الثوري الجذري لنظام اجتماعي ما . وقد استخدمت هذه الكلمة في انكلترا بمعنى سياسي من قبل تشارلز جيمس فوكس الذي دعا في عام 1897 إلى ((إصلاح راديكالي)) بتوسيع حق الاقتراع حتى يشمل الجنس البشري كله دون تمييز واستخدم التعبير فيما بعد ليعني الإصلاحات البرلمانية وأطلقت الأحزاب الأوربية على نفسها صفة الراديكالية ((الحزب الراديكالي الفرنسي)) مع أنها الحقيقة بعيدة عن هذه الصفة .
أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالراديكالية تعني التطرف في كل شيء سواء نحو اليمين أو نحو اليسار . وتمثل الشيوعية الراديكالية اليسارية بينما تمثل الفاشية الراديكالية اليمينية .

الأرستقراطية
معناها طبقة النبلاء من الشعب ويقابلها طبقة العامة وسواد الشعب وكان لهذه الطبقة الدور الأكبر في حياة الرومان القدماء .فمنها يجب أن يكون الحكام وقواد الجيش وعظماء البلاد وعلى العامة أن تخضع لمشيئة الطبقة الارستقراطية . وقد انتهى دور هذه الطبقة بعدما بدأت الجماهير بأخذ دورها وأصبح هذا العصر يعرف بعصر الجماهير.

ملحق
الصحافة والديمقراطية

لا ديمقراطية دون صحافة حرة ومستقلة ، مكتوبة كانت أو مرئية أو مسموعة . الصحافة الحرة هي مدنية وليست حكومية في تكوينها. تعكس بمختلف اتجاهاتها وجهات نظر الناس وتفكيرهم وتطرح عليهم آراء ومواضيع كثيرة للنقاش وتوضح وتشرح مشاكل المجتمع. كل هذا يؤدي إلى توعية كبيرة للمواطنين.
المصدر الأهم للثقافة السياسية لأكثر الناس تأتي غالبا من الصحافة. هذه المدرسة الديمقراطية حيوية لشحذ عقول الناس وضمائرهم للدفاع عن حقوقهم أمام جبروت الحكومة وغيرها من أصحاب السلطات المتنوعة من مالية إلى دينية الخ...
يمكن أن تتحول حرية الصحافة من الايجابية إلى السلبية. من جهة، هي غير ملتزمة سياسياً، تعرض الأمور لصالح المواطن الحاضرة والمستقبلية دون موارية وحسابات عن مكاسب وخسارات سياسية . لكن من جهة أخرى عدم الالتزام قد يؤدي إلى تدهور في النقد أو متابعة الأحداث بشكل سطحي ومغري للجماهير دون أي جدوى إعلامية ودون مسؤولية اجتماعية.
الصحافة الحرة تضع فاصلاً واضحاً بين الصحافيين ومالكي الصحافة. لا دخل للمالك بما ينشر في الصحيفة. المسؤولية المباشرة تعود بالدرجة الأولى إلى الصحفي الذي يكتب تبعاً لقناعته. وبما أنه من الصعب الوصول إلى استقلالية كبيرة لكل الصحافيين، فمن المفضّل أن تكون ملكية الصحيفة للصحافيين أنفسهم كما هو الحال مثلا في **الجريدة الفرنسية "لوموند" Le monde diplomatique.** أو أن تكون لهيئة مستقلة عن الدولة **كهيئة الإذاعة البريطانية** أو **راديو كندا**. هذه الإذاعات الوطنية مستقلة عن الحكومة والأحزاب السياسية وتوجهاتها.
تعدد مصادر الأخبار والتعليقات والمناقشات ضروري للجصول على معلومات صحيحة وسهلة الفهم. الصعوبة اليوم هو الوصول إلى اقرب مسافة من الحقيقة في بحر من المعلومات المتنوعة من حيث الكمية والنوعية.

بزوغ الانترنيت وجملة المحطات التلفزيونية المحلية والفضائية فتحت أمام كافة الشعوب وخاصة المستعبدة منها من قبل حكامها، إمكانيات هائلة لا يمكن التكهن بتأثيرها على مدى عقودٍ من الزمن. المواطن في هذه الدول في حال وصوله إلى هذه الوسائل سوف تتبدل نظرته إلى كثير من "بديهيات" سياسات بلاده بمقارنتها مع سياسات دول تحترم مواطنيها وتقدم لهم خدمات وشروط عمل وتتقيد بأخلاقيات تسيير الدولة دون نهبها وتخريبها عمداً أو جهلا.

يستطيع أي مواطن اليوم وفي أي دولة مهما قلت ثقافته، أن يقارن بين حياته وحياة الآخرين والاستماع إلى وجهات نظر مختلفة عن وجهات نظر وزراء الإعلام.
أما الاتصالات الفردية عن طريق الانترنيت، رغم محدوديتها، فهي تحدّ من سيطرة الحكومات والسلطات على ضمائر الناس وغسل أدمغتهم. من الملاحظ عالمياً أن نسبة الاشتراك بالانترنيت منخفضة في البلاد الديكتاتورية وهي تحت مراقبة مشددة.

لكل وسيلة حسناتها وسيئاتها. هناك ما ينشر في صحف عالمية أو إذاعات معروفة بموضوعيتها ونزاهتها وجدية عملها واستقلالها عن السياسيين والمنتفعين مالياً أو مذهبياً أو دينياً...ولكن هناك بالمقابل "فضائيات" لم تزل تعيش تحت مظلة رئيسها القائد الملهم تبث لكل أطراف المعمورة ما يتناسب مع مشاريع معينة . هناك أيضا زحمة التداخلات والمداخلات الهائلة العدد بالانترنيت.
الضياع وإضاعة الوقت في هذه الحالة يؤدي إلى خمول في البحث الجدي والابتعاد عن النقد والتمحيص.
ولكن مع الوقت يمكن للمواطن تحديد الطريق والمواقع والوسائل الأكثر نفعاً والاستفادة منها ايجابياً. المهم الانفتاح الفكري دون متاهة ودون تحرك عشوائي أمام الانترنيت وغيرها من وسائل الإعلام.

الفصل السادس

الدولة

أهمية الدولة تأتي بعمقها التاريخي وتطورها الحضاري والانساني وأحترامها لأهمية الفرد لانه الحقيقة الاولى السابقة قبل قيام الدولة ، وكذلك ترتقي الدول التي تتبنى ثقافة التسامح والنضج والانفتاح السياسي على مكونات المجتمع المختلفة ، وهذا يأتي من خلفيتها التاريخية والثقافية ومدى إيمانها في ترسيخ الوعي الديمقراطي السياسي في المجتمع، وتطويرها للحياة الحزبية والتعددية وتعميد مؤسسات المجتمع المدني المختلفة بثقافة الحوار والقبول بالآخر، من خلال بث لغة الحوار وحثّ المواطن على المشاركة الحقيقية في صنع القرار، وذلك عن طريق إثبات حسن النوايا المخلصة للمواطن والوطن والمحافظة على الثوابت الوطنية والدفاع عنها . وهذا يستدعي ترسيخ وتعميق مبادئ العدالة والمساواة ، والإنتقال بها من إطار الشعارات الى الواقع العملي .

وإنطلاقاً من دور الدولة ونظامها السياسي في تنمية وتفعيل الاصلاح السياسي من خلال توسيع دائرة المشاركة السياسية ، وتنمية وتطوير مفهوم التداول السلمي للسلطة والاحتكام لصناديق الاقتراع بصورة حضارية بعيد عن لغة التهديد والوعيد .

القسم الاول : مفاهيم وأركان الدولة

يتضمّن هذا القسم تفسير وتحديد الدولة ومن ثم التطرق للعناصر المكونة لها .

البند الاول : مفهوم الدولة

1 – ما هي الدولة State :

تعرف الدولة بأنها ، ظواهر اجتماعية - تطوّرت عبر التاريخ - تسهم في تكوينها عوامل جغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، حيث تكون الاوضاع في جماعة ما، على نحو يهيئ لها القدرة على الحياة بكيان سياسي وذاتي مستقر . ويتميز هذا الكيان بالتنظيم في مواجهة الجماعات الاخرى الى الحد الذي يسمح به بإقامة نظام سياسي وقانوني قادر على حكم شؤونه بنفسه ككيان سياسي و قانوني منظّم مؤلف من مجموعة أفراد يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي و قانوني واجتماعي تفرضه سلطة عليها تتمتع بحق استخدام القوة .

وقد تنشأ أمة ما، لم تكن دولة أساسا، اوانها لم تكن خاضعة لدولة معينة في حينه، مثال مستعمرة الكونغو التي هاجر اليها جماعة من جنوب افريقيا في حينها، حيث استطاعوا ان يستقروا في الكونغو ويكونوا شعبا وبالتالي دولة لهم، حيث تم الاتفاق بعدئذ مع ملك البلجيك في عام 1885 في تكوين (اتحاد شخصي) معها، الى ان ظفرت الكونغو باستقلالها في 1 تموز 1960 وهي الان عضو في الامم المتحدة.

وتعرّف الدولة من ناحية علم السياسة بأنها "مجموعة من الأفراد ، يقيمون بصفة دائمة، في إقليم معين ، وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة " .

الدولة إذاً هي ظاهرة اجتماعية تنبت في المجتمع ككل الظواهر الاجتماعية لأن المجتمع هو المنتظم التام للعلاقات البشرية بما في ذلك انتظام علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع فالدولة إذن توجد بوجود المجتمع – بالمعنى الحضري للكلمة – والمجتمع باعتباره منتظما للعلاقات لا يصبح كذلك إلا بوجود الدولة ، من حيث أنها منوطة بالسهر على بقائه واستمراره ، فالدولة بهذا المعنى :" هي مؤسسة المؤسسات وهي المؤسسة الواصلة بين جميع المؤسسات الأخرى القائمة في المجتمع القومي أو الدولي ، فهي تشمل جميع المؤسسات بدون أن تنطوي تحت أي منها " .

يتضح من السياق السياسي مجتمع ودولة بأنه لا يوجد مجتمع بدون دولة ، كما أنه لا توجد دولة بدون مجتمع ، فالمجتمع والدولة ظاهرتان متلازمان وينتج عن تلازم الظاهرتين وارتباطهما ببعضهما تشابك العلاقات والمصالح بينهما ، وارتباط مصير كل منهما بالآخر .

وتعد الدولة جهازا للمراقبة والحراسة معاً بما أنها وجدت لبقاء المجتمع واستمراره فهي لذلك تراقب حركته في الداخل وتحرس حدوده من الخارج ، ولهذين السببين تكون الدولة : " هي التي تحرس مبدئيا وفعليا سائر المؤسسات وتصونها ، ولذلك فإن سلطتها موجودة في كل مكان ، وما دام الإنسان عاجزاً في الأحوال العادية عن القيام بأعماله ، وعن متابعة مطامحه ، إلا في نطاق المؤسسات القائمة ، فإنه يعتبر الدولة والمؤسسات شيئا واحدا" .

هناك تعريف حديث للدولة قوامه : من المهم التمييز بين الدولة والأمة والحكومة، فالدولة، باختصار شديد،

كيان سياسي وإطار تنظيمي يوحد المجتمع، وموضع السيادة فيه، وتملك سلطة إصدار القوانين والسيطرة على وسائل الإكراه وتأمين السلم الداخلي والأمن من العدوان الخارجي. وتتفاوت تعريفات الدولة في الفكر السياسي الغربي، عن التعريف التقليدي . وأهم التحديات لهذا المفهوم هو الطرح الماركسي الذي يرى أن الدولة والمجتمع شيء واحد ، حيث الدولة تعبير سياسي لسيطرة طبقة اجتماعية معينة ، وأن الدولة الرأسمالية الحديثة هي امتداد للطبقة البرجوازية الغنية تمثل مصالحها وتضع لها قوانين وتشريعات . والدولة لدى الماركسيين هي أعلى تعبير سياسي عن الرأسمالية كنمط إنتاج . ومهما يكن من أمر فيمكن تلخيص مفهوم الدولة الليبرالية الحديثة بأنها العقد الاجتماعي (دولة القانون والمؤسسات) وحقوق المواطن.. فهي سلطة عامة منفصلة عن الحاكم والمحكوم ، تمثل أعلى السلطات السياسية . وبتلخيص مفهوم الدولة الحديث نجد أنها تتميز كمفهوم مجرد (غير شخصي) مستقل عن المجتمع بتقسيماته الطبقية والطائفية، وباستثناء الانتخابات التي تمثل صلة بين الدولة والمجتمع ، فإن الأولى ترتفع فوق المجتمع على قاعدة قانونية موضوعية مسبغة عليه الشرعية والعقلانية مستندة على مبدأ الوحدة والمركزية وتوزيع الاختصاصات.

2 - المفهوم اللغوي :

وقد وردت كلمة الدولة بمعان كثيرة منها على وجه الخصوص:

- وردت بمعنى السلطة أي القدرة على فرض الطاعة ، لأن الدولة لا تستطيع أن توفر الأمن للمحكومين ، إلا إذا مارست نوعا من السلطة ، لفرض طاعتها عليهم ، ومن ثم معنى الدولة مرادف لمعنى السلطة ، والعكس صحيح فالدولة لا تكون إلا حيث تكون لها سلطة مطاعة .
- وردت بمعنى القوة أي القدرة على استعمال السلطة استعمالاً قسرياً ، فالقوة هي سلطة قسرية تستعملها الدولة لفرض نفوذها وسيادتها ، وقد أشار ابن خلدون إلى القوة ودعاها القهر في قوله: " وأما الملك فهو التغلّب والحكم بالقهر أي الحكم بالقوة " ، وابن خلدون في مصطلحاته هذه " الملك والتغلّب والحكم بالقهر " إنما يعني الدولة ذاتها باعتبارها قوة تنبثق من صلب المجتمع .

وقد ورد لفظ الدولة في القواميس والمعاجم اللغوية بمعان كثيرة مثال القول ، " الدولة بأنها جمع من الناس مستقرون في إقليم معين الحدود مستقلون ، وفق نظام خاص ".
ويلاحظ أن التعريفات اللغوية تتفق كلها في المعاني التي يتضمنها لفظ "دولة" بالأوجه الكثيرة المختلفة التي ورد بها ، وهي المال والحرب والاستيلاء والغلبة والملك وهو السلطة والحكم " لذلك يمكن تحديد كل هذه المعاني المختلفة في معنى لفظ واحد لأنه يجمعها وهو القوة ، فهذا اللفظ "القوة" هو المعبر عن معنى الدولة في التعريف اللغوي ، خاصة وأن القوة – كما رأينا- من المعاني المعبّرة عن الدولة اجتماعياً وسياسياً فيكون معنى "الدولة " لغوياً مطابقا لمعناها اجتماعياً وسياسياً .

3- المفهوم الاصطلاحي الحقوقي :

هناك الكثير التعريفات التي جاء بها الفلاسفة للدولة ولكن كلها تجمع على التعريف الذي يحدد البنى المادّية التي تتكون منها وتقوم عليها الدولة ، باعتبارها كياناً ينبثق من المجتمع .

لقد حدد هذا التعريف أربعة عناصر تقوم عليها الدولة وهي على التوالي ، جماعة السكان (المجتمع) والإقليم أي تملك الأرض والنظام السياسي (سلطة) والاستقلال أي السيادة " والحق أن أغلب التعاريف الحقوقية للدولة تذهب إلى أن قيام الدولة يتم بتوفر العناصر الثلاثة الأولى" أما (السيادة) فلا تعد عنصراً أساسيا في قيام الدولة ، وإنما هي من متممات طبيعتها كمبدأ الاعتراف الدولي فضلا عن أن السيادة تندرج ضمن عنصر (السلطة) لأن من معاني السلطة أن تكون للدولة سيادة في الداخل على رعاياها وسيادة في الخارج بفرض سلطاتها وهيبتها على بقية الدول.

البند الثاني : أركان الدولة

الدولة هي اول صورة للمجتمع السياسي ، ولذلك لجأ كتاب ودارسي علم السياسية الى دراسة نظرية الدولة ونشأتها ومقوماتها وأركانها الاساسية التي ترتكز عليها في قيامها . بأعتبارها كيان معنوي ذات سلطة سياسية مجردة ذات سيادة . ومن هنا يتعين على وجود الدولة أن يكون المجتمع السياسي قد وصل من التطور الى وجود عمق وشعور بالتضامن بين أفراد المجتمع الى حد الانصهار في وحدة بشرية لها ذاتيتها المتميزة عن غيرها ، وكذلك بتطور نظامها السياسي والاجتماعي بشكل دائم ومستمر. ولايصح اطلاق وصف المجتمع السياسي على الانظمة الاسرية أو القبلية التي ترتبط بمفهوم المصالح المشتركة وليس بمفهوم الدولة الحديثة .

وبما ان الدولة لها مقومات تعتمد عليها كالشعب الذي هو الشرط الاساسي لوجودها ، وليس مهم أن يكون من عدد معين ، ربما يقل أو يزداد . وليس من المحتم ان يتكلم لغة واحدة ، ولا الى قومية واحدة ، أو ديانة واحدة . بل المهم أن يرتبط الشعب بوحدة الوطن والتاريخ والبيئة والمصير . ولايمكن أن تقوم دولة بلا سلطة سياسية أو هيئة حاكمة يخضع لها الجميع . وتقوم تلك الحكومة بوظائف تشريعية وتنفيذية وقضائية ، التي تنظم شؤون الافراد والجماعات والمؤسسات داخل أطار الدولة .

1 - **الشعب:**

يتكون الشعب من مجموع كبير من الناس تجمعهم الرغبة في العيش المشترك ، وإن كان لا يمكن تحديد عدد مناسب أو حد أدنى وحد أقصى لعدد الناس أو أفراد الشعب إلا أن كثرة عدد السكان تعتبر عاملاً هاماً في ازدياد قدر الدولة وشأنها، وقد يتطابق تعريف الشعب مع الأمة وقد يختلف عنها كما هو حال بعض الامم المقسمة إلى دول. فشعب الدولة يتكون من أمة أو جزء منها أو عدة أمم، فالشعب مجموعة من الأفراد تقطن أرضاً معينة، أما الأمة فهي إلى جانب ذلك تتميز باشتراك أفرادها في عنصر أو عدة عناصر كاللغة والدين والأصل أو الرغبة المشتركة في العيش معاً. أما بالنسبة للأمة والدولة فالاختلاف يكمن في أن الأمة هي جماعة من الأفراد تجمعهم روابط موضوعية وذكريات وآمال مشتركة ورغبة في العيش معاً، أما الدولة فهي وحدة سياسية قانونية وضعية...إضافة إلى أن الدولة هي عنصر من عناصر الأمة، وإذا كانت الدولة والأمة تشتركان في عنصر الشعب والإقليم، فإن الدولة تتميز عن الأمة بالحكومة التي تعد ركنا من أركان الدولة. ومن وظائف الدولة إخفاء التناقضات الداخلية بين أعضائها من صراع سياسي وطبقي وإضفاء صفة المشروعية أو الشرعية على السلطة الممارسة أو المفروضة من طرف مجموعة أو فئة أو طبقة على الأغلبية .

2- الإقليم – الارض :

يستقر الشعب على أرض معينة سواء كانت هذه الأرض ذات مساحة كبيرة أو صغيرة، وقد أصبحت الأرض كعنصر من عناصر الدولة الثلاث ، تسمى بالإقليم الذي لا يشمل اليابسة فقط وإنما إلى جانبها المسطحات المائية التابعة لليابسة والفضاء الذي يعلو الأرض والبحار الخاضعة للدولة وفقاً لقواعد السلوك الدولي. وإن حق الدولة على إقليمها هو عبارة عن حق عيني نظامي يتحدد مضمونه بممارسة السيادة العامة بما تفرضه من إجراءات رقابة وإدارة للشؤون العامة.

3 -السلطة السياسية ذات السيادة :

لا يكفي أن يكون هناك شعب يقيم على مساحة من الأرض لقيام الدولة بل لابد من وجود قوة أو سلطة أو حكومة لفرض السلطة على الشعب في إطار الأرض وأن تعمل هذه الحكومة على تنظيم أمور الجماعة وتحقيق مصالحها والدفاع عن سيادتها، وتستمد حكومة أية دولة شرعيتها من رضا شعبها بها وقبوله لها فإذا انتفى هذا الرضا والقبول فإن الحكومة تكون فعلية وليست شرعية مهما فرضت نفوذها على المحكومين. والمبدأ العام أن السلطة إما أن تكون اجتماعية مباشرة وإما أن تكون مجسدة في شخص معين أو سلطة مؤسسة . والسلطة السياسية ظاهرة قانونية لارتباطها بالقانون وعليه فإنه ضرورة تلجأ إليها السلطة لتنظيم الأفراد وتقييد مطامع الأفراد واندفاعهم وتغليب مصالحهم على مصلحة الجماعة. كما أن تلك السلطة يمكن أن تتأثر بعوامل عديدة سواء دينية أو نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تاريخية...، المشروعية والسلطة الشرعية مصطلحين كثيرا الترديد بين الحكام، فالمشروعية هي صفة تطلق على سلطة اعتقادا أنها أصلح فكرة من حيث تطابقها مع آمال وآلام المجتمع، والمشروعية تمنح للسلطات صلاحية إعطاء الأوامر وفرض الطاعة، أما الشرعية فهي

صفة تقيّم بها الدولة في أعمالها إذا تطابقت مع الدستور والقانون المطبق في البلد، فالشرعية مرتبطة مع القانون الوضعي-شرعية دستورية، شرعية قانونية.-...

أن قيام الدولة المعاصرة بأركانها الثلاثة: الشعب، والإقليم، والسلطة السياسية، يترتب عليه تميزها بأمرين أساسيين؛ الأول: تمتعها بالشخصية القانونية الاعتبارية، والأمر الثاني: كون السلطة السياسية فيها ذات سيادة (إستقلال) ولأهمية السيادة في الدول فقد جعلها البعض الركن الثاني من أركان الدولة.

السيادة هي سلطة عليا ومطلقة ، لها صفة الإلزام وشمول الحكم لكل الأمور والعلاقات سواء التي تجري داخل الدولة أو خارجها.

السيادة بمفهومها المعاصر فكرة حديثة نسبياً مرت بظروف تاريخية، حيث كان السائد أن الملك أو الحاكم يملك حق السيادة بمفرده، فكانت سنداً ودعماً لمطامعه (الملك) في السيطرة على السلطة، ثم انتقلت الفكرة إلى الفرنسيين ليصوغوا منها نظرية السيادة في القرن الخامس عشر تقريباً أثناء الصراع بين الملكية الفرنسية في العصور الوسطى لتحقيق استقلالها الخارجي في مواجهة الإمبراطور والبابا ، ولتحقيق تفوقها الداخلي على أمراء الإقطاع .

وارتبطت فكرة السيادة بالمفكر الفرنسي "جان بودان" الذي أخرج سنة 1577م كتابه: الكتب الستة للجمهورية، وتضمن نظرية السيادة .

وفي 26 أغسطس 1879م صدر إعلان حقوق الإنسان الذي نص على أن السيادة للأمة وغير قابلة للانقسام ولا يمكن التنازل عنها، فأصبحت سلطة الحاكم مستمدة من الشعب . وظهرت تبعاً لذلك فكرة الرقابة السياسية والقضائية لتصرفات السلطة التنفيذية .

وقد قرر ميثاق الأمم المتحدة مبدأ المساواة في السيادة بأن تكون كل دولة متساوية من حيث التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم بغض النظر عن أصلها ومساحتها وشكل حكومتها، إلا أن الدول الخمس العظمى احتفظت لنفسها بسلطات ، ناقضة بذلك مبدأ المساواة في السيادة ، وقد إعتمدت كلمة السيادة في العرف الحديث لفظ استقلال الدولة .

*** نظرية الدولة ونظرية السيادة :**

والاهتمام بفكرة الدولة اليوم يتخطى مطلب الفهم وإلحاحه إلى مطلب العقل، أي يتخطى مطلب العلم الوضعي الإيجابي إلى الفلسفة والأخلاق، ويتخطى المذهب الوضعي إلى الديالكتيك، لكي يمكن إدراك العلاقة الحية بين المجتمع المدني والدولة السياسية، وإيضاح الديناميات الحيوية والأساليب والوسائل التي ينتج بها المجتمع المدني دولته تعبيراً عن كليته العينية، ولإرساء أسس منطقية وواقعية لرؤية ديمقراطية تنطلق من الواقع إلى الهدف؛ رؤية تتمحور على فكرة الإنسان ومفهوم التقدم ومعنى التاريخ، أي على الحرية في مقابل الاستبداد والعبودية والاستلاب، وعلى الحداثة في مقابل التقليد، وعلى العلمانية في مقابل التيوقراطية وحاكمية "وزراء الله"، وعلى العقلانية في مقابل العشوائية والاعتباط والتبعية والولاءات ما قبل الوطنية، وتتمحور من ثم على العلاقة الجدلية المباشرة بين المجتمع المدني والدولة السياسية، وبين الفرد والمجتمع من جهة والفرد والدولة من جهة أخرى، وترى في علاقة الفرد بالمجتمع علاقة موسَّطة بالتحديدات الذاتية والاجتماعية للفرد ، وفي علاقة الفرد بالدولة، لا بالسلطة ، علاقة موسطة بمفهوم المواطن، علاقة لا تستطيع معها الدولة أن تنظر إلى الفرد إلا بصفته المجردة، أي بصفته مواطناً من مواطنيها وعضواً من أعضائها، بغض النظر عن جميع تحديداته الأخرى. الفرد الطبيعي هو أساس المجتمع المدني، والمواطن هو أساس الدولة السياسية. وهي رؤية تقر من البداية بنسبية الحقيقة واحتمالية الواقع، وبأن "العلم كله في العالم كله"، وتقر من ثم بما يمكن أن يعتورها من نقص وما يساورها من خطأ وضلال، في مقابل أوهام التمامية والكمال، رؤية لا ترى في الدولة مجرد شكل سياسي للوجود الاجتماعي المباشر فحسب، بل ترى فيها، إضافة إلى ذلك، كائناً أخلاقياً يستمد مشروعيته وسيادته من الشعب، ويستمد سموه من سمو القانون وسيادته على الحاكم والمحكوم.

ظاهرة الدولة ظاهرة حديثة نسبياً تعود تاريخياً إلى القرن السادس عشر للميلاد؛ ومن ثم، فإن مفهوم الدولة مفهوم حديث لم ينغرس بعد في الفكر السياسي العربي؛ فكلما وردت كلمة الدولة في الخطاب العربي المعاصر تحيل على تصور ما للسلطة التي يلتبس مفهومها، عندنا، بمفهوم الدولة، وقلما تتقاطع التصورات الخاصة للسلطة في تصور عام أو فضاء فكري عام يمكن أن يكون أساساً للتفكير في الدولة أو لنظرية في الدولة بما هي سلطة عامة عليا تستمد منها جميع السلطات مشروعيتها وهويتها الوطنية.

فقد عرفت البلاد التي يطلق عليها اليوم اسم المشرق العربي المدينة الدولة والنظام الإمبراطوري والتفتت الإقطاعي، ولكنها لم تعرف الدولة، على النحو الذي حدث في الغرب الذي شهد جميع الأشكال السابقة للدولة الحديثة. وما أطلق على أنظمة الحكم المختلفة من أسماء، كالخلافة والإمارة والسلطنة والولاية وغيرها، لا تحيل إلا على الأساس الأنثروبولوجي المشترك بين تلك الأنظمة والدولة الحديثة. ولم يفكر أحد في عدم مطابقة مفهوم الدولة لأنظمة الحكم التي نطلقها عليها: (الدولة الأموية والدولة العباسية ...). وقد انتظر العرب المسلمون أكثر من ألف عام، منذ خروج البويهيين على السلطة المركزية في بغداد إلى عهد الاستعمار الغربي، حتى عرفوا الدولة معرفة مشوبة بالرفض وبشعور ما بالانتهاك والمهانة والذل، من حملة نابليون على مصر حتى الحرب العالمية الثانية. ولذلك لا نجد في المعاجم العربية ولا في كتب السياسة السلطانية معنى لكلمة الدولة قريباً من معناها الذي نتداوله اليوم. فضلاً عن ذلك يلاحظ الباحث أن الاهتمام بموضوع الدولة اقترن دوماً بازدهار الفكر النظري،

لارتباط هذا المفهوم بعلم السياسة. وافتراض تأخرنا في علم السياسة لا يحتاج إلى برهان أكثر من برهان الواقع

و تندرج تحت اطاري النظريتين عدة نظريات فرعية نفس نشأة الدولة و ظاهرة السيادة.

القسم الثاني :شكل وانواع الدولة

إن فقهاء القانون والسياسة اتبعوا مناهج متعددة في تقسيم الدول وذلك تبعا لطبيعة اختصاصاتهم واهتماماتهم والزاوية التي ينظرون منها إلى الدولة .

وإذا كان القانون ركز في دراسته لأنواع الدول على مقدار ما تتمتع به الدول من سيادة حيث قسمها إلى دول كاملة السيادة ، وأخرى ناقصة السيادة ، فان فقه القانون الدستوري والنظام السياسي قد اهتم بتقسيم الدولة من حيث شكلها إلى دولة بسيطة (موحدة) ودولة اتحادية .

البند الاول : الدولة البسيطة

الدولة البسيطة هي التي تنفرد بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية سلطة واحدة (فرنسا ، الأردن ، لبنان ...).
فالسيادة في مثل هذه الدول غير مجزأة تمارسها سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة كما هو مبين في دستورها الواحد الذي يطبق على كافة أنحاء إقليم الدولة .
وحدة الدولة تتجسد من خلال :
- السلطة : تتولى الوظائف العامة في الدولة سلطة واحدة لها دستور واحد ينظمها .
  * الوظيفة التشريعية وضع القوانين (سلطة تشريعية واحدة) .
  * السلطة التنفيذية واحدة يخضع لها كافة الشعب .
  * السلطة القضائية واحدة يلتجأ إليها كافة الشعب .

- من حيث الجماعة : أفراد الدولة هم وحدة واحدة يتساوون في معاملاتهم بغض النظر عما يوجد بينهم من فوارق واختلافات .

- من حيث الإقليم : الإقليم وحدة واحدة في جميع أجزائه ويخضع لقوانين واحدة دون تمييز إلا ما تقرره بعض القوانين المحلية في المسائل الإدارية فقط .

· وهذا وتبقى الدولة الموحدة بسيطة إذا بقيت تتصف بما بيناه في النواحي الثلاث السابقة بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم فيها فقد تكون (ملكية كالأردن والسعودية ، أو جمهورية كمصر ولبنان ، وقد تكون مطلقة دكتاتورية أو مقيدة ديمقراطية) .

***المركزية واللامركزية الإدارية في الدولة الموحدة**

لا بد من للتفريق بين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية من اجل الايضاح وتفادي الخلط بينهما ، لأن اللامركزية السياسية نظاما دستوريا وسياسيًا يتعلق بالنظام السياسي وكيفية ممارسة الحكم في الدولة ويتعلق بشكل الدولة أيضاً .

- اللامركزية الإدارية فتعني توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات أخرى محلية أو مصلحيه تباشر اختصاصات محددة بقدر من الاستقلال تحت رقابة ووصاية الحكومة المركزية .

- ويقصد بالمركزية الإدارية قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة (وهم الوزراء دون مشاركة ما من هيئات أخرى) .
اللامركزية الإدارية في التنظيم الإداري الحديث تتخذ صورتين :
1- اللامركزية الإقليمية : (الإدارة المحلية) وهي إعطاء جزءا من إقليم الدولة لجهة معينة (مثلا مديرية الحكم المحلي) وتكون هذه الجهة تحت رقابة السلطة المركزية (وزارة الحكم المحلي) .
2- اللامركزية المرفقيه المصلحية : تمنح من خلالها مرفق عام لشخصية معنوية لتمارس نشاطا معينا بقدر من الاستقلال تحت أشراف السلطة المركزية (كالجامعات والهيئات والمؤسسات) .

البند الثاني : الدولة المركبة

و تتألف الدولة المركبة من دولتين ، او مجموعة دول إتّحدت لتحقيق أهداف مشتركة ، فتوزع سلطات الحكم فيها على الدول المكونة لها تبعاً لطبيعة ونوع الاتحاد الذي يربط بينها .
تقسم الدول المركبة إلى :

1- الاتحاد الشخصي :

وهو عبارة عن اتحاد بين دولتين او اكثر تحت عرش واحد ، لكن تحتفظ كل دولة بسيادتها الكاملة وتنظيمها الداخلي المستقل وبالتالي فمظاهر الاتحاد هنا لا تتجسد الا في شخص الدولة فقط ، فرئيس الدولة هو المظهر الوحيد والمميز للاتحاد الشخصي ، الامر الذي يجعله اتحاداً عرضياً وموقوتاً يزول وينتهي بمجرد اختلاف رئيس الدولة .
الدول المشتركة في الاتحاد الشخصي تبقى متمتعة بكامل سيادتها الداخلية والخارجية ، فانه يترتب على ذلك :
1- احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية وانفرادها برسم سياستها الخارجية .
2- تعد الحرب بين دول الاتحاد الشخصي حرباً دولية .
3- ان التصرفات التي تقوم بها أحد دول الاتحاد الشخصي إنما تنصرف نتائجها إلى هذه الدولة فقط وليس إلى الاتحاد .
4- يعتبر رعايا كل دولة أجنبياً على الدولة الأخرى .
5- لا يلزم في الاتحاد تشابه نظم الحكم للدول المكونة له .

2 - الاتحاد الحقيقي (الفعلي) :

يقوم بين دولتين او اكثر ، وتخضع كل الدول فيه إلى رئيس واحد مع اندماجها بشخصية دولة واحدة ، تمارس الشؤون الخارجية . وتبقى كل دولة في الاتحاد محتفظة بدستورها وأنظمتها الداخلية .
يترتب على الاندماج في الاتحاد الحقيقي (فقدان الدولة لشخصيتها الخارجية) :
1- توحيد السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي .

2- تعتبر الحرب التي تقوم بين الدول الأعضاء حربا أهلية .
3- أمثلة (الاتحاد الذي قام بين السويد والنرويج)

3- الاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي :

ينشأ من اتفاق دولتين او اكثر في معاهدة دولية على تكوين الاتحاد أو الانضمام إليه مع الاحتفاظ كل دولة باستقلالها الخارجي وسيادتها الداخلية .
صك الاتحاد او المعاهدة والاتفاقية هي الأساس في الاتحاد الاستقلالي .
يقوم الاتحاد الكونفدرالي على تكوين مجلس يتكون من مندوبين عن الاتحاد وهذا المجلس لا يختص الا بالمسائل التي تضمنها الصك .
وهذا لا تعتبر الهيئة التي تمثل الدول في الاتحاد دولة فوق الدول الأعضاء ، وانما مجرد مؤتمر سياسي .
في هذا الاتحاد تبقى كل دولة متمتعة بسيادتها الداخلية ومحتفظة بشخصيتها الدولية .
رعايا كل دولة من الاتحاد يبقون محتفظون بجنسيتهم الخاصة .
العلاقة بين الدول مجرد ارتباط تعاهدي .
حق الانفصال عن الاتحاد ممنوح للدول الأعضاء تقرره حسب ما تراه مناسبا ومتماشيا مع مصالحها الوطنية .

4- الاتحاد المركزي :

ليس اتفاقا بين دول ، ولكنه في الواقع دولة مركبة تتكون من عدد من الدول او الدويلات اتحدت معا ، ونشأت دولة واحدة .
ينشأ الاتحاد المركزي عادة بطريقتين :
1- تجمع رضائي او إجباري لدول كانت مستقلة .
2- تقسيم مقصود لاجزاء متعددة من دولة سابقة ، كانت بسيطة وموحدة .
· الاتحاد المركزي لا يشمل الدول فقط إنما شعوب هذه الدول أيضا .
· في هذا الاتحاد تنصهر السيادة الخارجية للدول بشخصية الاتحاد .
· يبقى لكل دولة دستور يحكمها لكن بما يناسب دستور الاتحاد .
· هذا الاتحاد عبارة عن مجموعة من الدول تخضع بمقتضى الدستور الاتحادي لحكومة عليا واحدة هي الحكومة الفدرالية .ـــمظاهر الاتحاد المركزي (الكونفدرالي)

- تتكون دولة الاتحاد من عدد من الدويلات هذه الدويلات تتنازل عن جزء من سيادتها للدولة الاتحادية .
- للدولة الاتحادية حكومة يطلق عليها الحكومة الاتحادية .
- لكل ولاية او دولة سلطاتها الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التي لا تخالف السلطات الثلاثة العامة للاتحاد (هذا ما يسمى ازدواجية السلطات) .
- يوجد رئيس واحد للاتحاد .
- الشعب داخل الاتحاد يحمل جنسية واحدة .
ثانيا : من الناحية الخارجية :
- تتولى الدولة الاتحادية إعلان الحرب ، وعقد الصلح ، وإبرام المعاهدات ، والاشراف على القوات المسلحة للاتحاد .
- للدولة الاتحادية وحدها حق التمثيل الدبلوماسي ، والانضمام إلى المنظمات الدولية .ـــالتمييز بي الاتحاد المركزي الفدرالي والاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي .

5 - الاتحاد الفدرالي

الاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي
ينشأ من خلال عمل قانوني داخلي وهو الدستور الاتحادي
يستمد وجوده من معاهدة تتم بين الدول الأعضاء
الانفصال مرفوض
الانفصال حق مقرر لكل دولة فيه وفق اجرءات معينة صعبة ؟
تمارس السلطات الاتحادية اختصاصاتها على الأفراد مباشرة
تتولى الاختصاصات وتحقيق الأهداف هيئة مشتركة ، ممثلين عن دول الأعضاء
جنسية الشعب واحدة
لكل شعب هويته او جنسية المحلية في الاتحاد حسب دولتهم
إذا قامت حرب بين دولتين في الاتحاد فهي حرب أهلية
إذا قامت حرب بين دولتين في الاتحاد فهي حرب دولية

أهم مزايا نظام الاتحاد المركزي الفدرالي :
1- نظام الاتحاد المركزي قادر على توحيد دول ذات نظم متغايرة ومتباينة في دولة واحدة قوية .
2- يعمل على التوفيق بين مزايا الدولة الموحدة ومزايا الدولة المركبة .
3- يعتبر حقلا واسعا للتجارب في الأنظمة السياسية .

عيوب الاتحاد المركزي
1- قيل ان ازدواجية السلطات العامة سيؤدي إلى نفقات مالية كبيرة .
2- يؤدي هذا النظام إلى تفتيت الوحدة الوطنية .
3- ان تعدد السلطات واختلاف التشريعات كثيرا ما يسبب منازعات ومشاكل .

- مظاهر الاتحاد المركزي (الكونفدرالي)
- تتكون دولة الاتحاد من عدد من الدويلات هذه الدويلات تتنازل عن جزء من سيادتها للدولة الاتحادية .
- للدولة الاتحادية حكومة يطلق عليها الحكومة الاتحادية .
- لكل ولاية او دولة سلطاتها الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التي لا تخالف السلطات الثلاثة العامة للاتحاد (هذا ما يسمى ازدواجية السلطات) .
- يوجد رئيس واحد للاتحاد .
- الشعب داخل الاتحاد يحمل جنسية واحدة .
ثانيا : من الناحية الخارجية :

- تتولى الدولة الاتحادية إعلان الحرب ، وعقد الصلح ، وإبرام المعاهدات ، والاشراف على القوات المسلحة للاتحاد .
- للدولة الاتحادية وحدها حق التمثيل الدبلوماسي ، والانضمام إلى المنظمات الدولية .
- التمييز بي الاتحاد المركزي الفدرالي والاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي

في النتيجة

هناك العديد من الجوانب التي تتعلق بالدولة :

أصل كلمة الدولة : أصل هذه الكلمة الصغيرة في حجمها الكبيرة في معناها ووجدت ان هذه الكلمة تشكلت عبر الزمن .

تعريف الدولة : لم يجمع العلماء على تعريف محدد للدولة ولكنهم وبشكل غير مقصود وغير مباشر اجمعوا على أركان الدولة .

أركان الدولة : أركان الدولة ووجدت ان للدولة العديد من الأركان وهي ست أركان عند بعض العلماء وعند البعض الآخر هي ثلاثة لكن الثلاثة يشملوا الباقي (السكان ، الإقليم ، الحكومة ، الاستقلال ، الاعتراف الدولي ، السيادة) .

خصائص الدولة : هناك العديد من الخصائص للدولة (شخصي معنوية ، السيادة) .

مصدر السيادة وصاحبها : وهناك نظريات عديدة قسمت مصدر السيادة في الدولة وصاحبها (نظرية ثيوقراطية ، وقسم إلى عدة نظريات . نظرية سيادة الأمة . نظرية سيادة الشعب) .

أصل نشأة الدولة : هناك عدة نظريات لأصل نشأة الدولة (نظرية العقد ، النظرية العقدية ، نظرية التطور التاريخي ، النظرية الماركسية) .

أنواع الدولة : يوجد العديد من أنواع الدول فهناك الدولة البسيطة والدولة المركبة والدولة المركبة لها عدة أنواع .

ولقد أصبح التعرف على الدول من هذه الجوانب ، للتفريق بين الدولة البسيطة والدولة المركبة مع ذكر عناصر الدولة والنظريات التي تطرّقت لها .

الفصل السابع
الأحزاب السياسية وجماعات الضغط

تعتبر الأحزاب وجماعات الضغط وسيلة فعالة لتنظيم مشاركة الأفراد السياسة في الحكم بواسطة الانضمام إليها وتلعب الأحزاب دوراً هاماً في تمثيل الاقليات وحمايتها من الطغيان و تعمل على زيادة و تماسك و تلاحم المجتمعات غير المتجانسة وتعمل على تنمية الشعور الوطني و نشر الوعي السياسي و قيادة حركات التحرير ضد التسلط الخارجي و الداخلي .

كما تقوم جماعات الضغط والمصالح بتأثير مباشر على الفرد في الدول الديمقراطية ، ومصطلح "القوى الضاغطة" مأخوذ من المعجم السياسي في الدول الأنغلوسكسونية للتعبير عن الجماعات المتضامنة التي تستخدم الضغط في الوصول لأهدافها.

القسم الاول : الاحزاب السياسية

الأحزاب السياسية هي ركيزة مهمة في الأنظمة الديمقراطية ، ولا يمكن نجاح العملية الديمقراطية دون وجود أحزاب سياسية ، ولكن بالمقابل ، الأحزاب السياسية تشكّل أشد أزمات الديمقراطية . فالأحزاب تسيطر عليها أقلية محددة لاسيما إذا كان عدد أفراد الحزب كبيراً، بحيث تصبح الرقابة على قيادة الحزب صورية، " وينتهي الأمر إلى الاكتفاء بالاطلاع على بيانات في غاية الإيجاز وتتعلق بأعمال الحزب... وهكذا يعتاد رئيس الحزب على القيام بحل كثير من المسائل الهامة دون عرضها على الأشخاص المنتمين للحزب " . وبهذا تكون الأحزاب السياسية غير معبّرة عن إرادتها فضلاً عن إرادة الأمة . وبموجب الديمقراطية يقضي النظام الحزبي بتعددّية الرأي الموصل لأفضل الآراء والأفكار ولكن الحقيقة أن الصراع الحزبي ليس صراعاً يهدف للوصول إلى نتيجة موضوعية بغض النظر عن الأشخاص بل هو يستدعي التكتل والتحزب المفرّق للأمة في الكثير من الاحيان ، وهذا ما يزرع بينها روح التخاصم والعداوة ، والاجتماع حول الأشخاص دون مراعاة للأصلح ، ولهذا فالمنافسة تولّد التفرّق. يقول "هارولد لاسكي": "إن نظام المجموعة يميل إلى تجميع السلطة حول الأشخاص أكثر من تجميعها حول المبادئ "

وعندما تتعدد الأحزاب يصعب في العادة أن يحرز حزب الأغلبية المطلقة للمقاعد البرلمانية وبالتالي يتحتّم تشكيل حكومة ائتلافية ، وهذا النوع من الحكومات مع ما فيه من التعقيدات وتوزيع المسؤوليات كجهات مختلفة ومتباينة فهذا أيضاً يشتمل على عدم استقرار وزاري ، بالتالي ، يؤدي إلى فقدان روح الاستمرار في الحياة السياسية لأن الوزارة لا يتاح لها الوقت الكافي للإلمام بالمسائل التي يتطلب انجازها فضلاً عن النجاح ، وهذا ما يجعل الوزارة تفقد الشعور بالمسؤولية ، ما يؤدي إلى عدم الاهتمام بأمر المصالح العليا والعامة .

البند الاول :نشأة وتعريف الاحزاب السياسية :

أولاً : نشأة الأحزاب السياسية

بدأت الأحزاب السياسية في فرنسا وبريطانيا ابتداء من سنة 1832 وقد كان انشغالها الأساسي يتمثل في الانتخاب البرلماني فقط ثم ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت في العالم كله . وبروز الأحزاب السياسية المتأخر يعود إلى عوامل كثيرة منها عدم أهميتها في الحياة السياسية حين كانت السلطة السياسية حكراً على فئات معينة (النبلاء، الأعيان ...) في الأنظمة الملكية المطلقة والنظم التي تلتها وبعد سقوط هذه الأنظمة وانفتاحها إلى الجماهير الشعبية بعد انتشار الانتخابات و العمل بمبدأ الاقتراع العام غير المقيد والمباشر والسري أصبحت الأحزاب السياسية ضرورة لا بد منها في الحياة السياسية ويمكن القول أن ظهور الانتخابات مرتبط بظهور حق الانتخاب العام المباشر والسري .لكن رغم أهمية الأحزاب السياسية نجد أن هناك من يرى ضرورة وجود الأحزاب السياسية وهناك من رأى أنها عامل شقاق وصراع وفوضى.

يرى الكثير من الباحثين أن تعبير الأحزاب السياسية لا يطبّق على أي تنظيم سياسي يدعي ذلك ؛ بل وضع بعضهم شروطاً أساسية لها مثل عالم السياسة الشهير "صمويل هنتنجتون" . ودون الخوض في التفاصيل ، فقد وضع "هنتنجتون" أربعة شروط في هذا الشأن هي ، التكيف ، والاستقلال ، والتماسك ، والتشعب التنظيمي .
لكن على الرغم من ذلك ، فإن الأحزاب السياسية التي ينطبق عليها مثل هذه الشروط لم تنشأ نشأة واحدة ، بل نشأت بأشكال ولأسباب مختلفة ، أهمها خمسة :

1- ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالبرلمانات ، ووظائفها في النظم السياسية المختلفة . إذ أنه مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية ، التي كانت النواة لبزوغ الأحزاب ، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهين في الأفكار والإيديولوجيات أو المصالح ، ومع مرور الوقت تلمّس هؤلاء حتمية العمل المشترك . وقد ازداد هذا الإدراك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية ، إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام ، كما حدث في العديد من الأحزاب الأوروبية ، وفي العالم النامي توجد حالة حزب الحرية والائتلاف العثماني الذي كان في الأصل مجرد كتلة للنواب العرب في البرلمان التركي عام 1911.

2- ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم ، وهي التجارب التي بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام ، عوضاً عن

مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء . حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الانتخابية ، التي تشكل في كل منطقة من المناطق الانتخابية بغرض الدعاية للمرشحين الذين أصبحوا آلياً يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف . وقد اختفت تلك الكتل –بداية- مع انتهاء الانتخابات ، لكنها سرعان ما استمرت بعد الانتخابات وأسفرت عن أحزاب سياسية تتألف من مجموعات من الأشخاص متحدي الفكر والرأي . أي أن بداية التواجد هنا كان خارج البرلمان ، ثم أصبح الحزب يتواجد داخله . وكانت تلك الأحزاب قد سعت إلى تكوين هياكل تنظيمية دائمة لكسب الأعضاء ، ومراقبة عمل البرلمان والسلطة التنفيذية .

3 - ظهور منظمات الشباب والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية والنقابات، وقد سعى بعض هذه المؤسسات لتنظيم نفسها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح تحقق الخدمة لأعضائها . ولعل أبرز الأمثلة على ذلك حزب العمال البريطاني ، الذي نشأ بداية في كنف نقابات العمال بالتعاون مع الجمعية الفابية الفكرية . وكذلك الحال بالنسبة لأحزاب الفلاحين وخاصة في بعض الدول الاسكندنافية ، حيث كان أصل نشأتها الجمعيات الفلاحية . إضافة إلى ذلك فقد كان أساس نشأة بعض الأحزاب المسيحية في أوروبا هو الجمعيات المسيحية . أما في أمريكا اللاتينية ، فإنه لا يوجد أي أساس للنشأة البرلمانية للأحزاب السياسية . ولذلك فإن البحث في أصول الأحزاب هناك يركز على التحليل الاجتماعي والاقتصادي لأوضاع هذه البلدان بعد جلاء الاستعمار ، وبما يعكس مصالح كبار الملاك والعسكريين ، وكانت تلك هي اللبنة الأولى لظهور الرعيل الأول من الأحزاب السياسية هناك .
4 - ارتباط نشأة الأحزاب السياسية (في بعض الأحيان وليس دائماً) بوجود أزمات التنمية السياسية . مثل الشرعية والمشاركة والاندماج أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية. ومن الأحزاب التي نشأت بموجب أزمة الشرعية ، وما تبعها من أزمة مشاركة ، الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت إبان الحكم الملكي في أواخر القرن الـ18 ، وخلال الحكم الاستعماري الفرنسي في خمسينات القرن الماضي . وبالنسبة لأزمة التكامل ، فقد برزت في كثير من الأحيان أحزاباً قومية ، وفي هذا الصدد يشار على سبيل المثال إلى بعض الأحزاب الألمانية والإيطالية ، إضافة لبعض الأحزاب العربية التي جعلت من الوحدة العربية والفكرة القومية هدفاً لها .

5- ظهور الأحزاب السياسية كنتيجة لقيام بعض الجماعات لتنظيم نفسها لمواجهة الاستعمار والتحرر من نير الاحتلال الأجنبي ، وهو الأمر الذي

يمكن تلمّسه على وجه الخصوص في الجيل الأول من الأحزاب السياسية التي ظهرت في بعض بلدان العالم العربي وأفريقيا .

على هذا الأساس ، بدأت نشأة الأحزاب السياسية بشكل أولي منذ نحو قرنين من الزمان ، ولكنها لم تتطور وتلعب دوراً مهما إلا منذ حوالي قرن. وقد تباينت أسباب ودواعي النشأة . لكن الأحزاب بشكل عام كانت إحدى أهم آليات المشاركة السياسية ، ومن أهم أدوات التنشئة السياسية في المجتمعات ، بالرغم مما قيل عنها في بداية النشأة من أنها ستكون أداة للانقسام وللفساد السياسي ، وأنها ستفتح الباب عملياً أمام التدخل الأجنبي ، وستكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسي وانعدام الكفاءة الإدارية ، وذلك كله على حد تعبير جورج واشنطون مؤسس الولايات المتحدة الأمريكية .

وتعد الأحزاب السياسية إحدى أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث . كما تعبر سياسة التصنيع عن مضمون التنمية الاقتصادية ، تعبر الأحزاب والنظام الحزبي عن درجة التنمية السياسية في النظام السياسي .

ثانياً : تعريف الاحزاب

اختلف الفقهاء والباحثون بخصوص تعريف الحزب إلى درجة أنه يصعب علينا ايجاد تعريف جامع وشامل وموحد وهذا يعود إلى اختلاف العقيدة ،

1 - التعريف على ضوء المشروع السياسي

أ- تعريف جورج بيردو:

يعرف جورج بيردو الحزب على أنه هو كل تجمع من الأشخاص الذين يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي إلى الوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة .

ب - تعريف جون بانوا :

يعرف جون بانوا الحزب بكونه تجمع منظم بقصد المساهمة في تسيير المؤسسات و الوصول إلى السلطة السياسية العليا في الدولة لتطبيق برنامجه في الدولة وتحقيق مصالح أعضائه .

2 - التعريف على ضوء مختلف خصائص الحزب

يجمع بعض الباحثين أن الحزب يجب أن يجمع بين خمسة معايير

: أ- تنظيم دائم : أي أن عمر الحزب يتجاوز عمر أعضائه فهو يستمد وجوده وبقاءه من كونه تنظيما معبرا عن مصالح مجموعة دائمة ومستمرة .
ب - تنظيم وطني : أي أنه مجرد تنظيم محلي حيث تكون هناك علاقات بين القمة والقاعدةالمنتشرة عبر الوطن عن طريق خلايا وقسمات ولجان وفدراليات جهوية ... وهذا تمييز له عن اللجان البرلمانية الموجودة على المستوى الوطني.
ج -السعي للوصول إلى السلطة : أي أن هدفها الأساسي هو النضال من أجل الوصول إلى السلطة السياسية وتولي الحكم وممارسته سواء منفردا أو بالاشتراك مع أحزاب أخرى .وهذا لتمييزه عن الجماعات الضاغطة والنقابات التي تدافع عن مصالح محددة ولا تهدف إلى الوصول إلى السلطة .
د- الحصول على الدعم الشعبي : عمل الحزب يهدف إلى كسب الدعم الشعبي وجمع أكبر عدد من الأفراد حول أفكاره وبرنامجه بشكل سلمي وعن طريق الاقتناع وبهذا يحصل الحزب على أصوات الناخبين لتمكينه من تحقيق أهدافه.
وهذا ما يميزها عن النوادي والجمعيات المغلقة التي تعتمد في نشاطها على طرق ووسائل أخرى وتسعى إلى تحقيق أهداف أخرى .
هـ المذهب السياسي : لابد أن يكون للحزب مذهب سياسي وأن يكون له برنامج خاص به وينفرد به.
وبناء على هذه التعريفات نستخلص التعريف التالي :
هو جمعية دائمة من الأشخاص الذين يدعون إلى نفس المذهب والتي تكون منظمة على مستوى وطني ومحلي بقصد الحصول على الدعم والتأييد الشعبي بغرض الوصول إلى السلطة و ممارستها لتطبيق سياسة معينة

البند الثاني : مهام الاحزاب السياسية

تقوم الأحزاب السياسية بعدة مهام رئيسية في الحياة العامة ، وهي مهام تختلف حسب النظام الحزبي القائم ، لكن أهمها على وجه العموم هي :

- تنظيم إرادة قطاعات من الشعب وبلورتها .

– توفير قنوات للمشاركة الشعبية والصعود بمستوى هذه المشاركة إلى درجة من الرقي والتنظيم الفاعل ، بشكل يسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي .

وبمعنى آخر ، أن مهمة الأحزاب هي سد الفراغ الحاصل عن إحساس الهيئة الناخبة بالحاجة للاتصال مع الهيئة الحاكمة .

- الحصول على تأييد الجماعات والأفراد ، بغية تسهيل الهدف المركزي من وجود الحزب وهو الوصول إلى السلطة والاستيلاء على الحكم بالوسائل السلمية . وفي هذا
الشأن تقوم الأحزاب باختيار مرشحين لها في الانتخابات لتمثيلها وتحقيق مبادئ محددة (هي مبادئ الحزب) ، وإدارة كيفية الرقابة على الحكومة ، وتشريع ما تريده من
قوانين ، لأن الأفراد لا يستطيعون بمفردهم القيام بهذا العمل ، لا عن عجز ولكن لعدم توافر التنظيم و المعلومات اللازمة للقيام بذلك .

أولاً : تصنيف الأحزاب والنظم الحزبية

هناك فارق كبير وجوهري بين أنواع الأحزاب وتصنيف النظم الحزبية . فالأول تصنيف للحزب نفسه من الداخل . أما تصنيف النظم الحزبية ، فهو أمر يهدف إلى وصف شكل النظام الحزبي القائم في الدولة .

1 - أنواع الأحزاب

هناك ثلاثة أنواع من الأحزاب ، أحزاب إيديولوجية ، وأحزاب براغماتية ، وأحزاب أشخاص .

(أ) الأحزاب الإيديولوجية أو أحزاب البرامج : وهي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ أو إيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة . ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب . ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية .ولكن منذ منتصف القرن الماضي ، بدأ كثير من الأحزاب غير الأيديولوجية يصدر برامج تعبر عن مواقف. فأصبح هناك أحزاب برامج أيديولوجية وأحزاب برامج سياسات عامة . وهذه الأخيرة هي الأحزاب السياسية البراغماتية .

(ب) الأحزاب البراغماتية : يتسم هذا النوع من الأحزاب بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع . بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج أو تغيير الخط العام للحزب وفقاً لتطور الظروف .

(ج) أحزاب الأشخاص : هي من مسماها ترتبط بشخص أو زعيم. فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار، دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له . وهذا الانتماء للزعيم مرده لقدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم. وتظهر تلك

الأحزاب في بعض بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ، حيث انتشار البيئة القبلية ، وتدني مستوى التعليم .

2 - تصنيف النظم الحزبية

تختلف النظم الحزبية باختلاف شكل النظام السياسي ، والمعروف أن هناك ثلاثة أشكال رئيسية من النظم السياسية ، هي النظام الديمقراطي ، والنظام الشمولي ، والنظام التسلطي. وهناك عدة تصنيفات للنظم الحزبية، لكن أكثرها شيوعاً هي النظم الحزبية التنافسية والنظم الحزبية اللاتنافسية.

أ - النظم الحزبية التنافسية

تشتمل النظم الحزبية التنافسية على ثلاثة أنواع هي نظم التعددية الحزبية ، ونظام الحزبين ، ونظام الحزب المهيمن :

- نظام التعدد الحزبي :

ويتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها ، مما يؤدي إلى استقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام (حالة إيطاليا- إسرائيل – ألمانيا – بلجيكا – هولندا – النرويج – الدانمرك) .

- نظام الحزبين الكبيرين :

تبرز الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كنموذجين بارزين ضمن هذا التصنيف . وفي هذا النظام يوجد عدد كبير من الأحزاب ، لكن به حزبان كبيران

يتبادلان موقع السلطة في النظام السياسي ، ويوجد قدر كبير من التنافس بين الحزبين للحصول على الأغلبية .

- نظام الحزب المهيمن :

وفي هذا النظام توجد أحزاب سياسية كثيرة، وهي أحزاب منافسه للحزب الغالب أو المهيمن أو المسيطر ، لكن منافستها له هي منافسة نظرية . ويعتبر هذا

النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظم التعددية في البلدان النامية ، وإن ظهر في دول ديمقراطية – بغض النظر عن درجة نموها الاقتصادي- مثل

اليابان والهند عقب الحرب العالمية الثانية وفي سبعينات القرن الماضي.

ولعل الإشكالية الرئيسية التي تقابل أي قائم بدراسة حزب من أحزاب الحكم في نظام الحزب المهيمن ، هي كيفية دراسة حزب الدولة المندمج وظيفياً وإيديولوجياً ونخبوياً

فيها ، دون الانزلاق لدراسة الدولة ، أو دراسة الحكومة .

ب - النظم الحزبية اللا تنافسية

يتصف النظام الحزبي باللاتنافسية مع انتفاء أي منافسة ولو نظرية بين أحزاب سياسية ، إما لوجود حزب واحد ، أو لوجود حزب واحد إلى جانب أحزاب شكلية تخضع لقيادته في إطار " جبهة وطنية " ليس مسموحا لأي منها بالاستبدال عنها . وقد اكتسب تصنيف الحزب الواحد أهميته منذ الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 ، حيث أقامت تلك الثورة حزباً ملهماً للعمال ليس فقط في الاتحاد السوفيتي بل في كل ربوع أوروبا الشرقية فيما بعد . ورغم أن هذا المفهوم سار في تلك البلدان في مواجهة الأحزاب الرأسمالية ، إلا أنه ظهر في بلدان العالم الثالث كمفهوم موحد لفئات المجتمع المختلفة ، وبهدف الحد من الصراع الاجتماعي . وقد أصبح الحزب الواحد هو الظاهرة الكاسحة للنظم الحزبية التي نشأت في أفريقيا عقب استقلال دولها ، كحزب قائم بغرض الدمج الجماهيري . وعلى هذا الأساس يصنف البعض نظام الحزب الواحد إلى الحزب الواحد الشمولي ، الذي غالباً ما يكون

إيديولوجياً (شيوعي أو فاشي مثلاً) ، والحزب الواحد المتسلط الذي لا يدلهم عن أيديولوجية شاملة .

ثانياً : وظائف الأحزاب

من أسس تقييم الحزب السياسي ، مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوطة بالأحزاب ، والمتعارف عليها في أدبيات النظم السياسية . وهي تتضمن سواء كان حزباً في السلطة أو المعارضة ، خمس وظائف أساسية هي التعبئة ، ودعم الشرعية ، والتجنيد السياسي ، والتنمية ، والاندماج القومي . والمعروف أن تلك الوظائف يقوم بها الحزب في ظل البيئة التي ينشأ فيها والتي يعبر من خلالها عن جملة من المصالح في المجتمع ، وهو في هذا الشأن يسعى إلى تمثيل تلك المصالح في البيئة الخارجية ، الأمر الذي يعرف في أدبيات النظم السياسية بتجميع المصالح والتعبير عن المصالح .

1- وظيفة التعبئة

تعني التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي ، من قبل المواطنين . وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها ، وظيفة أحادية الاتجاه ، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين ، وليس العكس . وتلعب الأحزاب دور الوسيط .

وبالرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي ، من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلطويا ، إلا أن الاتجاه العام هو قيام النظم السياسية الديمقراطية أيضاً بأداء تلك الوظيفة . غاية ما هنالك ، أن النظم السياسية في الدول النامية ، تتطلع وهي في مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، إلى قيام الأحزاب بلعب دور فاعل لحشد التأييد لسياستيها الداخلية والخارجية .

وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر في النظم التعددية المقيدة ، كما أنها تختلف داخل نفس النظام السياسي المقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها ، متأثرا دون شك بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة به . والنظم السياسية تسعى دائما لتجديد سياساتها ، نتيجة لطبائع الأمور التي تتسم بالتبدل المستمر للأفكار والإيديولوجيات .

وهذا التغير بشكل عام ، وأيا كان سببه ، يحمل قيما ومبادئ ، تسعى النظم السياسية القائمة إلى ترسيخها ، عبر تبادل الحوار الديمقراطي المفتوح بين الحكومة والمواطنين إذا كانت نظماً ديمقراطية ، وتسعى لإيصالها عبر وسائل غرس القيم السياسية في النظم السياسية الشمولية والسلطوية، فيما يعرف بعملية التثقيف السياسي . وفي جميع الأحوال ، تلعب الأحزاب دورا مهماً في أداء هذا الوظيفة .

2 - وظيفة دعم الشرعية

تعرف الشرعية بأنها ، مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي ، وخضوعهم له طواعية ، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة . ويعتبر الإنجاز والفاعلية والدين والكارزما والتقاليد والإيديولوجية ، ضمن المصادر الرئيسية للشرعية في النظم السياسية المختلفة . على أن الديمقراطية تعد المصدر الأقوى للشرعية في النظم السياسية في عالم اليوم . وهناك العديد من الوسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية . وتلعب الأحزاب وغيرها من المؤسسات دورا بارزا في هذا المضمار . وتتميز الأحزاب عن تلك الوسائل ، بأنها ليست فقط من وسائل دعم الشرعية ، بل أنها في النظم السياسية المقيدة تسعى إلى أن يكون تطور أحوالها وأوضاعها وإيديولوجياتها هي نفسها مصدرا للشرعية .

والحديث عن علاقة الأحزاب بالشرعية الديمقراطية ، يفترض أن الأحزاب تتضمن هياكل منتخبة من بين كل أعضائها ، وتستمد الأحزاب الحاكمة شرعيتها من تلك الانتخابات ومن تداول السلطة داخلها ، ربما قبل الانتخابات العامة التي تأتي بها إلى السلطة ، إضافة إلى تطلعها باستمرار إلى التنظيم الجيد ، ووجود دورة للمعلومات داخلها .

ولكن هذا لا يحدث في كل الأحزاب ، وهو مفقود في الأحزاب الصحيحة كما سيتضح في قسم آخر .

3 - وظيفة التجنيد السياسي

يعرف التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد . وتختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة ، فالنظم التقليدية والأوتوقراطية يعتمد التجنيد بها بشكل عام على معيار المحسوبية أو الوراثة ..الخ . أما في النظم التعددية المقيدة ، فإنها تسعى – دون أن تنجح في كثير من الأحيان- لأن تكون أداء تلك الوظيفة بها يماثل أدائها في النظم الأكثر رقيا وتقدما ، فيكون هناك ميكانيزمات Mechanism محددة للتجنيد . ويفترض أن تكون الأحزاب في هذه النظم أحد وسائل التجنيد السياسي، وهي تؤدي تلك الوظيفة ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها بل وأيضا بالنسبة

إلى العامة . فمن خلال المناقشات الحزبية ، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الأحزاب، والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلي ، وبين الأحزاب بعضها البعض ، والانغماس في اللجان والمؤتمرات الحزبية ، تتم المساهمة في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء ، ومن ثم تتم عملية التجنيد بشكل غير مباشر.

ويتسم أداء الأحزاب في النظم التعددية المقيدة لوظيفة التجنيد السياسي ببعض القيود ، إذ أن أعضاء الأحزاب لم يكن قد خرجوا بعد من الميراث الثقافي السلطوي ، الذي خلفته تجربة التنظيم الواحد ، والذي كان الحزب فيه مجرد أداه للتعبئة لكسب الشرعية للنظام السياسي .

4 - الوظيفة التنموية

تتمثل تلك الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع ، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية ، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة .

وقد طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية، مسألة وجود الأحزاب ، وكيف أنها تلعب دوراً فاعلاً في عملية التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات ، وكذلك دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني ممثلاً في مؤسسات عديدة كالنقابات المهنية والعمالية ، وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم . ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات ، خاصة في عمليتي التشريع والرقابة .

5 – وظيفة الاندماج القومي

تنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في البلدان النامية ، حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية والنوعية وغيرها في تلك البلدان ، في ظل ميراث قوي من انتهاكات حقوق الإنسان .

القسم الثانى : جماعات الضغط والمصالح

في الواقع لا يمكن الفصل بين الكلام عن الأحزاب السياسية و الكلام عن جماعات الضغط ما دامت ظاهرة "أحزاب التكوين الخارجي " تفرض نفسها في الكثير من الدول

فهذا الأحزاب التي تنشأ بمعرفة هيئة قائمة تمارس نشاطها بعيدا عن الإنتخابات و البرلمان أي العنصر الرئيسي في الدفع بالحزب إلى الوجود غير واضح للعيان . هذه الأحزاب ليست إستثناء لأن الكثير منها يدين بوجوده للجماعات الفكرية و النوادي الشعبية و النقابات المهنية بل هناك جمعيات محصورة و تنظيمات سرية تساعد على تكوين الأحزاب لكونها عاجزة عن ممارسة نشاطها في الساحة السياسية .

تقوم جماعات الضغط والمصالح بتأثير مباشر على الفرد في الدول الديمقراطية ، ومصطلح "القوى الضاغطة" مأخوذ من المعجم السياسي في الدول الأنكلوسكسونية للتعبير عن الجماعات المتضامنة التي تستخدم الضغط في الوصول لأهدافها.

ويدّعي النظام الديمقراطي أن وجود هذه الجماعات مرتبط بالنظرية الديمقراطية كمراقب على قرارات الدولة ، ولكن لها جانب آخر ينافي الحرية والليبرالية . فهذه الجماعات تجعل الفرد يمارس حقوقه السياسية وفقاً لمبادئ جماعية قد لا تتوافق مع فرديته الخاصة ، كما أنه يشملها النقد الموجه للأحزاب السياسية سابقاً .

وهي تخول نفسها حق العمل باسم المواطنين، وتدخل في مفاوضات مباشرة مع الدولة دون علم الأفراد ، وهذا ما ينافي الديمقراطية .

ولعل أقوى سلبية لهذه الجماعات أنها تطغى على العدالة ، والنظام القائم في حالة التزامه بالمصلحة العامة ، كما أنها تربك القرارات وتفقد النظام توازنه بإجراءات سريعة وحاسمة تحت الضغط قد لا تكون هي الأصلح أو المدروسة.

البند الاول : تعريف ودور جماعة الضغط

أولاً : تحديد جماعات الضغط

يعرفون بجماعات الضغط لأنهم يستخدمون الضغط كوسيلة لحمل الحكومات على تلبية مطالبهم ، وهنالك اكثر من تعريف لهم ، منها : "انها تمثل مجموعة كبيرة من الجماعات العرقية ووجهات النظر السياسية وهي مؤسسات طوعية" ورأي آخر يقول : "جماعة من الاشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة او مؤقتة بحيث تفرض على اعضائها نمطاً معينا في السلوك الجماعي، وقد يجتمعوا على اساس وجود هدف مشترك او مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم" قد تكون لهم مصالح يدافعون عنها وقد تكون اهداف يسعون إلى تحقيقها، والغالبية الفعالة المؤثرة من

هذه الجماعات هي تلك التي تتشكل من افراد لديهم اهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها كالمنظمات غير الحكومية وتجمع الشركات التجارية (شركات الضغط) وسنورد فقرة خاصة فيما يعد عن دور هذه الشركات في الضغط على السياسات العامة.

يعرف (ن. هنت) جماعة الضغط على انها "اية منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم" هذا التعريف يجعل من الممكن ان تكون إحدى الجماعات هي الحاكم الفعلي في تسيير السياسات العامة في دولةٍ ما دون ان يعي الجميع ذلك.

اما جان دانيل فيعرفها على انها " كل الجماعات التي تضغط للتأثير على السياسات العامة على الصعيد السياسي" بذلك تكون الجماعات الضاغطة هي فقط الجماعات التي تعمل على الساحة السياسية وهم يختارون ان يعملوا في السياسة خارج نطاق الأحزاب والحركات السياسية للفروقات العديدة الموجودة بين الحزب والمنظمة او المؤسسة ابتداءً من هيكلية التنظيم وحجمه مروراً بأليات العمل فأنتهاءً بالقاعدة الجماهيرية التي يحتاجها الحزب لأجل تحقيق اهدافها.

يعتبر اللوبي من اكبر جماعات الضغط في العالم، يعرفها جيمس برايس "على انها إغراء البرلمان للتصويت مع او ضد مشروع قانون ما" اما ادكار لاني فيقول "هم افراد يعملون في سبيل التأثير على قرارات الحكومة".

نفهم من هذين التعريفين ان اللوبي هي جماعة تعمل على التأثير على مصدر القرارات التي تتوزع على السلطتين التشريعية والتنفيذية الحاكمة في البلاد والتي تحدد صلاحياتهما من قبل دساتيرهما فيحدد اللوبي نقطة تركيزه اعتماداً على مصدر اتخاذ القرار.

مهما تبدلت الأسماء وتعددت ، ان جماعات الضغط تضم العناصر الثلاثة التالية :

- تجمع يضم عدد من الأشخاص
- لا يسعى للوصول الى السلطة
- يسعى إلى التأثير على السلطة

اخطر صورة تظهر فيها جماعات الضغط هي تلك الصورة المضللة التي تكون فيها مواقفها اوسع من اهدافها. بذلك هي تضلل الراي العام وتستغل المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة. من اشهر جماعات الضغط والمصالح هي جماعة اللوبي اليهودي في امريكا وجماعات الفلاحين وجماعة رجال الأعمال والجماعات العمالية

بالنتيجة يمكن القول : ان جماعة الضغط هي اية جماعة منظمة تحاول التأثير على السياسات والقرارات الحكومية دون محاولتها السيطرة على المراكز الرسمية للدولة وممارسة اساليب القوة الرسمية من خلالها.

ثانياً : أهم أنواع جماعات الضغط

1 - جماعات الضغط السياسية :وهي جماعات تنهج نهجاً سياسياً صرفاً في كل تطلعاتها وحركاتها ومواقفها. وليس لها إلا مصلحة سياسية معينة. ويطلق عليها اسم (اللوبي)

2 - جماعات الضغط شبه السياسية :لا يمكن حصر أنشطة هذه الجماعات جميعها في الوجهة السياسية، ولكن من الناحية الأخرى لا يمكن لهذا النوع من الجماعات أن تحقق أغراضها بدون النشاط السياسي مثلما هو الحال في نشاطات وتوجهات نقابات العمال المختلفة واتحادات أرباب العمل.

3 - جماعات الضغط الإنسانية: وهذه الجماعات لا تمارس نشاطاً سياسياً ملحوظا إلا في القليل النادر وفي مجالات محدودة جداً، كما أنها لا تستعمل وسائل الضغط على السلطة الحاكمة إلا عند طلب المعونة المالية أو عند مناقشة مشاريع القوانين التي تمس فعالياتها وأوجه نشاطاتها. وتختلف هذه الجماعات عادة باختلاف غاياتها وأهدافها، ومن أمثالها جمعية رعاية الأمومة والطفولة، وجمعيات رعاية المكفوفين والمعاقين، وجمعية الرفق بالحيوان. ويدخل في نطاق هذا النوع من الجماعات الجمعيات الخيرية كافة. وكلها لا تتدخل في الشؤون السياسية.

4 - جماعات الضغط ذات الهدف: تختلف هذه الجماعات باختلاف أهدافها فمنها جماعات المبادئ أو البرامج وهي ترمي الى تحقيق أهداف قومية مثل (جماعات الوحدة الأوربية) أو (جماعات الحكومة العالمية) في المملكة المتحدة .ومنها أيضا (جماعات المصلحة الخاصة) التي تهدف الى تحقيق المصالح الخاصة لأعضائها وقد تأخذ هذه المصلحة الخاصة في أحيان كثيرة صبغة قومية مثل إقرار حق التقاعد لكبار السن وفي أحيان أخرى تأخذ صبغة محلية بحتة مثل جماعات الدفاع عن مصالح صناعة القطن في بعض الولايات في أمريكا .

ولا شك أن الأغلبية العظمى من أعضاء الجماعات المختلفة تنكر وجود التضارب بين

أهدافها والأهداف القومية.
5 - جماعات الضغط للدفاع عن مصالح الدول الأجنبية داخل الدولة: وهذا النوع من الجماعات منتشر بصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حين تعمد الدول الأجنبية الى تشكيل لوبيهات لتأييد وجهات نظرها والدفاع عن مصالحها.
ومما تجدر الإشارة إليه أن نشاط الجماعات ونفوذها يختلف باختلاف حجمها. فكلما كان حجم جماعة الضغط كبيرا كانت عملية الاتصال بالسلطة الحاكمة والتأثير فيها أكثر سهولة.
نخلص مما تقدم أنه يمكن القول بأن جماعات الضغط هي منظمات تعمل بصورة مستقلة عن الإرادة الشخصية لأعضائها وهي مهما تنوعت مسمياتها واختلفت تطلعاتها وتعددت برامجها فإن لها مرامي سياسية أكيدة. وقد نجد بعضها يتسم بتبنّيه لمبادئ معينة ولكن بحدود ضيقة، وتبقى الأغلبية العظمى منها جماعات توحدها المصالح المشتركة وتدفعها باتجاه الانطلاق .

ثالثاً :دور الجماعات الإقتصادية في التأثير على السياسات العامة

السياسات العامة تعني كل ما يصدر من قرارات من السلطة التنفيذية والتشريعات الصادرة عن البرلمان.

لأجل ان تحقق الجماعات اهدافها عليها التأثير على هذه القرارات والتشريعات مايتناسب ومصالحها التي سنحاول ان نلخص كيفية عملهم في النقاط ادناه:

1. التكاليف الضخمة للحملات الانتخابية تتيح لرجال الأعمال فرصًا أفضل من غيرهم للإنفاق على الدعاية والمؤتمرات الجماهيرية وغيرها بذلك يلجأ الى دعمهم اغلب المرشحين مقابل اتفاقيات مسبقة تنص على خدمات يقدمها المرشح الحاصل على مقعد في البرلمان من خلال موقعه البرلماني.

2. قدرتهم الأقتصادية تتيح لهم شراء اصوات الناخبين ذوي المستويات المعاشية المتدنية.

3. استغلال هذه الفئة للحصانة والمزايا التي تمنحهم اياها عضويتهم في البرلمان لأجل تيسير انشطتهم الأقتصادية.

•4. زيادة نسبة رجال الأعمال داخل المجالس النيابية والأحزاب الحاكمة يتيح لهم فرصًا لتوجيه النظام السياسي الوجهة التي تحقق مصالحهم، من خلال السيطرة على هيكل صنع القرار السياسي، بذلك يكون الجمع بين السيطرتين الاقتصادية والسياسية.

•5. صناعة القرار السياسي يحتوي من المغريات ما يدفع رجال الأعمال نحو تعميق التحالف بين الفئتين لتحقيق مكاسب مشتركة قد يكون الكثير منها غير متسق مع المصلحة العامة، أو في غير صالح الفئات الأخرى الغير قادرة على إيصال ممثليها إلى المجالس النيابية بنفس القدر المتاح لرجال الأعمال.

•6. الكثير من القوانين والقرارات الحكومية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية في مراحل التحول تصب في اتجاه تدعيم مصالح الفئات القادرة، وهو أمر يتسق مع توجهات المؤسسات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يثير الشكوك حول علاقات رجال الأعمال الوطنيين مع هذه المؤسسات الدولية.

•7. لا يبدو أن رجال الأعمال الطامحين إلى المناصب السياسية يخطون اتجاهات سياسية واضحة، الأمر الذي يجعلهم بغض النظر عن الأحزاب التي ينتمون إليها يشكلون كتلة ذات مصالح متشابهة في مواجهة الفئات الأخرى.

•8. العديد من أبناء المسئولين السياسيين وأقاربهم قد أصبحوا من كبار رجال الأعمال اعتمادًا على نفوذ آبائهم وأقاربهم وأصبح بعضهم أقرب إلى رجال الأعمال منه إلى السياسة، اي أصبح بعضهم مدافعًا بقوة عن مصالح رجال الأعمال التي تتفق ومصالحه.

•9. استمرار سيطرة جهاز الدولة على أجهزة القمع واحتكار القرارات المهمة وغياب الشفافية يتيح للمسئولين السياسيين قدرة غير محدودة على مقايضة القرارات السياسية بالمصالح الاقتصادية.

•10.إذا كان التنافس بين فئات المجتمع ظاهرة صحية بصفة عام، فإن قدرة فئة معينة على فرض وجهة نظرها لعوامل تتعلق بقدرتها على التأثير وليس لأسباب موضوعية في إطار المنافسة للوصول إلى أفضل القرارات.

ثالثاً : جماعات الضغط وحق المواطن كفرد

لا ينكر من الناحية العملية أن أنشطة جماعات الضغط تتعارض بشكل أو بآخر مع النظرية الديمقراطية التحررية التي قوامها حق المواطن كفرد في المساهمة المباشرة في العمل السياسي، ولكن في الوقت نفسه يجب الاذعان أن المواطن وحده لا يستطيع تأمين مصالحه بصورة مجردة دون التفاعل مع التجمعات البشرية المتواجدة في محيطه كمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني مثلاً، وإذا كانت الجماعات بدورها تصطدم مع منطلقات الحرية الشخصية للمواطن، فإن هذا التعارض النسبي لا يمكن أن يضعنا في مفترق طرق في حال من الأحوال، إذ من الممكن إشراك الاثنين معا أي الجماعة والفرد في العملية السياسية .

بقي لنا أن نشير إلى أن الجماعات الكبيرة تخرج من رحم الجماعات الصغيرة، وذلك بداهة إن كل جماعة كبيرة تبدأ حياتها بعدد قليل من الناس يعرف بعضهم البعض بشكل كامل بعد ذلك يزداد عددهم ويتسع تأثيرهم بشكل فاعل وضاغط على مجمل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

البند الثاني : آليات تحقيق اهداف جماعات الضغط

أولاً : وسائل جماعات الضغط في العمل

تختلف جماعات الضغط باتخاذها نوع الوسائل والأساليب التي تحقق أهدافها تبعا لاختلاف النظام السياسي الذي تعمل فيه واختلاف طبيعة الهدف الذي تهدف إلى تحقيقه ومن هذه الأساليب :

1 - الاتصال المباشر بالحكومة: يعد ازدياد تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي من الظواهر الحديثة في نظم الحكم. ونتيجة ذلك ارتبطت مصالح الأفراد ارتباطاً وثيقاً بسياسة الحكومة لأن الحكومة تمد بمعوناتها المالية كل ما يتعلق بالبنى التحتية والخدمات والصناعات والنقل والمواصلات وتقوم بمهمة تنظيم شؤون التجارة ووسائل الاتصال وتحديد أسعار السلع الأساسية. لذلك كان من الطبيعي أن تسعى جماعات الضغط إلى الاتصال بأعضاء السلطة التنفيذية (الحكومة) لمحاولة التأثير فيهم كي يستصدروا القرارات التي تتفق ومصالحها، ويتم هذا الاتصال بطريق مباشر كما يحصل في انكلترا، حيث تلجأ الحكومة هناك الى مناقشة الجماعات المختلفة في القوانين

المقترحة. كذلك تعمد الجماعات إلى إغراق رئيس السلطة التنفيذية بفيض من الرسائل والبرقيات لوقف تنفيذ قانون ما أو وقف التصديق عليه أو التوصية بحذف بعض مواده.

2 - التأثير في أعضاء البرلمان: مما لا شك إن قبة البرلمان هي الميدان الرئيسي لنشاطات جماعات الضغط وخاصة في الدول ذات النظام الرئاسي. والغرض من التأثير في المجلس قد يكون في إطار استحصال الموافقة على إجراء تعديل دستوري مقترح أو في بعض الأحيان إسقاطه أو إسقاط بعض بنوده . وربما يكون تأثير الجماعات في المجلس من أجل الموافقة على مشروع قانون معين أو رفضه أو تعديله في تقديرات أخرى حسبما يتفق وسياسة جماعات الضغط. وتستعمل جماعات الضغط وسائل عديدة للتأثير في المجلس قد تكون منها تقديم الهدايا والرشاوى للأعضاء وإقامة الحفلات والولائم الفاخرة .

3 - تعبئة الرأي العام: إن إقامة أي حكومة وديمومة بقائها على سدة الحكم وفق الأمد المقرر يعتمد على مدى تأييد الرأي العام لها، ومن الطبيعي أن تولي جماعات الضغط اهتماماً كبيراً لموضوع تعبئة الرأي العام وتوجيهه في كثير من الأحيان صوب تحقيق أهدافها المنشودة .

وتلجأ هذه الجماعات إلى استخدام مختلف الوسائل التي تبلور الرأي العام وتؤثر فيه بشكل مباشر مثل إصدار النشرات وتوزيعها، وعقد الندوات المتخصصة والجماهيرية، وإلقاء المحاضرات، و كذلك استخدام الإذاعة والتلفزيون والفضائيات وكل وسائل الاعلام المتاحة. ويطلق على هذه الوسيلة اسم "الضغط الجذري "أي ضغط طبقة عامة الشعب.

ثانياً :تأثير الجماعات في الأفراد

تؤثر جماعات الضغط في الأفراد من ناحيتين..

الأولى :الناحية النفسية

الثانية :الناحية الاجتماعية

من الناحية النفسية :الجماعات عادة تؤثر في المواطن كما أشرنا في الباب السابق من حيث أنها لا تتيح له فرصة ممارسة حقوقه السياسية وفقاً لمبادئه الفردية والشخصانية بحرية تامة إلا بما ينسجم مع ًمبادئها واحتياجاتها السوقية والاستراتيجية.

أما من الناحية الاجتماعية :فهذه الجماعات في أحيان كثيرة يتقاطع عملها مع النظرية الديمقراطية الحديثة التي تؤكد حق الحرية الفردية للمواطنين في الاختيار لذلك فهي تسلب هذا الحق عندما تدخل

في مفاوضات مباشرة مع السلطة الحاكمة وتخول نفسها حق العمل باسم المواطنين.

ثالثاً :تكتيكات جماعات الضغط لأجل تحقيق اهدافها

1. المساواة المستترة

يستخدم هذا التكتيك لسببين

- i. الخوف من ان تؤدي العلانية إلى تفاقم التناقض
- ii. الطبيعة السرية للنشاط الأقتصادي الخاص

2. الدعاية والمعلومات

توجه الجماعات حملات دعائية إلى الجماهير على اعتبار ان اقناعها او اثارة اهتمامها بفكرة سوف يدفعها الى التأثير على جهاز صنع القرار.

3. المساندة الإنتخابية

مساعدة مرشح على الفوز بعد ان تم إبرام اتفاق مسبق معه سيتم تنفيذه بعد فوز المرشح على حساب اخر.

4. خلق علاقات خاصة مع الأحزاب السياسية

خلق كتل تشريعية داخل حزب او اكثر.

5. العنف

تستخدم بعض الجماعات العنف لتحقيق اهدافها بعد ان تفشل في تحقيقها من خلال القنوات الشرعية.

•6. التمثيل المباشر

يكون من خلال التمثيل المباشر في البرلمان.

نلاحظ من هذه التكتيكات ان الجماعة لتكون فاعلة، اي تملك القدرة على تحقيق اهدافها عليها ان تملك اقتصاداً فاعلاً، حتى في الفقرة السادسة في التمثيل المباشر في البرلمان، التي تعتبر من بين إحدى المآخذ على الديمقراطية التي لا تعتبر في احيان كثيرة مساواة في الوصول إلى السلطة بين عامة الشعب بقدر ماهي مساواة بين مالكي الإقتصاد بسبب كلفة الحملة الأنتخابية والتعبيئة الجماهيرية، وفقرة الدعاية والإعلان تعطي الأفضلية لمن يمول اكثر. بذلك فاستمرارية غالبية جماعات الضغط بفاعلية تعتمد على قوة الجماعة الإقتصادية.

رابعاً :أهداف جماعات الضغط:

يذكر (هنت) ضمن تعريفه لجماعات الضغط على أنها "أية منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم" ومن هنا قد يتصاعد هذا التأثير إلى درجة تجعلها هي الموجه الحقيقي لمسارات السياسة العامة في دولة ما دون أن تثير أي ضجة حولها .

وقد ركز (هنت) على فكرة عدم تحمل جماعات الضغط لمسؤلية الحكم أوالتقلد بتقاليد السلطة بل شدد على رفض جماعات الضغط لهذه الفكرة التي تلغي المسافة بينها وبين الحزب السياسي، مؤكدا على الاكتفاء بفكرة التأثير على سياسة الحكومة عبر الوسائل المتاحة قانونيا مع تحاشي استخدام القوة.

ويمكن الإشارة إلى هناك جماعات ضغط في بعض البلدان ذات النظم الديمقراطية لها تأثير أكبر من تأثير الأحزاب السياسية على صعيد الفعل الحيوي في الواقع المعاش وخصوصاً جماعات الأقتصاد القوي. وبالمقابل ستكون الصورة معكوسة تماما في أنظمة الحكم الشمولية حيث غالبا ما نجد أن الجماعات الضاغطة لا تحمل صفة القانونية بل أنها تقع تحت طائلة المحاسبة والتعقيب القانوني، بسبب الطريقة التي يتم فيها معالجة الأصوات المعارضة في هذه الانظمة والتي تكون في الغالب بصورة قمعية، وحتى وإن لم تكن تلك الأصوات حزبية وبرغم كونها لم تحاول الانقضاض على السلطة فإن التعامل معها سيبقى ذاته لايخرج عن أساليب البطش والتعسف والتنكيل .

بقي أن نشير إلى أن جماعات الضغط في حقيقتها وسيلة منظمة للدفاع عن مصالح المواطنين وحرياتهم شأنها في ذلك شأن الهيئات الأخرى في المجتمع المدني التي ترعى

مصالح بعض الفئات، مثلما هي النقابات في وجهة نظر الطبقة العاملة تعتبر الوسيلة المثلى للدفاع عن مصالح وأهداف هذه الطبقة وكما في الجهة المقابلة يرى أصحاب الأعمال أن تشكيل الاتحادات يمثل صيانة لمصالحهم حيال تكتلات العمال، وهكذا الحال لبقية الفئات والطبقات.

* سلبيات وإيجابيات جماعات الضغط *

أولاً :أهم سلبياتها

1. تقوم على اساس تحقيق مصالح فئوية، مما يتعارض والمصلحة العامة.

2. غالباً ما تفرض على اعضائها الولاء لها، وهذا ينافي مع ولاء العضو للجماعة الكبرى وهي الدولة.

3. تتبع معظم جماعات الضغط اساليب ملتوية في سبيل تحقيق اغراضها.

4. جماعات الضغط لاتمثل المصالح المتعارضة لجميع فئات المجتمع، فبينما توجد جماعات ضغط للمنتجين مثلا لاتوجد جماعات تقابلها للمستهلكين (بداءت تتأسس الأن في بعض البلدان).

5. قد يحدث ان تحقق جماعات الضغط اهدافها على حساب فئة او فئات اخرى من الشعب وإن كانت اكثر منها عدداً.

ثانياً :أهم الإيجابيات

1. إن جماعة المصلحين الذين ينددون بمساوئ جماعات الضغط هم انفسهم في حاجة الى ان يتنظموا في جماعات كي يمكنهم التغلب على هذه المساوئ.

•2. نمو الجهاز الحكومي وازدياد عدد موظفيه يهدد بالقضاء على حريات الافراد، مالم ينظم هؤلاء الافراد في جماعات قوية تستطيع ان تكون نداً لهذا الجهاز عند الضرورة، وان تحمي حرياتهم من استفحال نموه.

•3. تقوم جماعات الضغط بالتاثير في الحكومة طوال الفترات بين الانتخابات العامة، بينما يكون الفرد في هذه الفترات عاجزاً عن احداث اي تاثير يقابله.

•4. تملك هذه الجماعات بحكم تخصصها وتمارسها بمهامها وسائل الوقوف على البيانات والاتصال بالجهات الموثوق بها واهل الخبرة في مختلف الوان المعرفة، من ثم يسهل على الحكومة دراسة مشروعات القوانين المقترحة واحسن الطرق لتنفيذها يضاف الى ذلك ان الجماعات اكثر تاثرا بالقرارات الحكومية من الافراد واقدر منهم على استثارة المعارضة السريعة الفعالة تجاه القرارات الحكومية المجحفة بحقوق الافراد والضارة بالمصلحة العامة.

المراجع

- اطلس العلوم السياسية ،أندرياس فيراكيه -بيرند مايرهوفر – فرانتس كوعوت ، ترجمة دز سامي ابو يحي ، المكتبة الشرقية ، بيروت 2012.

-القاموس السياسي ، وضع احمد عطية الله ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية .

-Paris: Seuil, 1983, p. 186.. هذا المرجع وجدته في: ألن سابيو (ألان سابيو)، **الإنسان القانوني، بحث في وظيفة القانون الأنثروبولوجية**، 2012.

-د. البير رحمة ، لبنان والغاء الطائفية السياسية والادارية – مسألة الاقليات في العالم – شركة شمالي آند شمالي

للطباعة ، بيروت 2003 ،.

-سليمان تقي الدين ، تحولات المجتمع والسياسة [نقلاً عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية - مستقبلنا المشترك -

(عالم المعرفة1984)] دار الحداثة ، بيروت 1992 .

-الديمقراطية في المجتمع المنعدد، أرنت ليبهارت ، ترجمة افلين ابو متري مسرة ،بيروت 1987 .

-الاحزاب والقوى السياسية في لبنان ، المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي ، توزيع المكتبة الشرقية ، بيروت 1996.

-د. أحمد سرحال ، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول ، دار الفكر العربي ،بيروت 1990.

The Political Mind: A Cognitive Scientist's Guide to Your Brain .George Lackoff -
New York: Penguin Books, 2009 ,***and Its Politics***

-26-06-2013"politician - Webster's New World College Dictionary". Yourdictionary.com. 2013

- "politician - Princeton Wordnet dictionary". wordfind.com.
- Gaines, Miller ،Larry, Roger LeRoy (2012). *Criminal Justice in Action*. Wadsworth Publishing.. ISBN 978-1111835576.
- Grant, Grant ،Donald Lee, Jonathan (2001). *The Way It Was in the South: The Black Experience in Georgia*. University of Georgia Press. ISBN 978-0820323299

-Denquin , Jean –Marie , Sc. Politique , 5 édition , mise à jour , presse universitaire de France 1996 ,

- Stephen Lukes .**Power, A Radical View** ,Macmillan, 2005

Essai sur l'individualisme: Une perspective anthropologique sur l'idéologie ,Dumont

-Joshua Cohen, « La délibération et la légitimité politique » [1989], trad. C. Girard, in